المضاف حتى لو كان نصبت اذ لا يجوز لا ضربي في اليوم مع مشابهته في المضاف

المعنى لا ضربك اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله يجب في قوله الف والمعنى

فالمعلم ولانه لو كان مضافا لزم ارتفع والكرر وكانه لم يذكره في المتن لانه

معارض بانه لو كان منونا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر

عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم الكرر لو ارتفع

بانه لما غير صورة المضاف شبه بالمنون المنكر فلم يرتفع وما [illegible]

سيبويه بهذا الخلاف فانه العمدة فيما بينهم فبحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره

في شرح الكشاف بان الخليل املى كتابه وقال صاحب اعراب الشافية لم يسبق

الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يختلف فيما بينهم مثاله قوله ا ولا المتصوف بان

الملاك لا تعيين المراد لئلا يخفى بعده من العبارة قوله والحذف الاتي [illegible]

الجزء كلا لا حذف في الخبر الا مع وجود الاسم بعينه بهذه العلة ويمكن ان يراد بقوله

مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي اي خبرية خبر ما ولا يجعل الضمير الى الخبرية

فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ويمكن ان يجعل راجعا الى خبرية

ما ولا فيستغنى عن النكتة ويمكن ان يجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية

على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمان نعم ما جعله

نكتة ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث الاسم لاستلزام

تقدمه وتاخره اي بحث خبر ما ولا قوله وهي زايدة عند البصريين في خبره مؤكدة

[illegible] ان زيادتها عند البصريين عن [illegible] كيد النفي قوله او اسقط النفي بالا خلافا

ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب

الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت الا [illegible]

وجعل منجنونا قايما مقامه اي دوران منجنون قوله او تقدم الخبر او ما [illegible]

على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرو ما زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تع

فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف والكتابة ايراد ان المعنى

في معرض السؤال قوله اي حكم المعطوف الرفع لا غير دون النصب والجر لان جر خبر ما

لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة بما ونها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب لتؤكد

بالباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب بالمفرد

لما يليه ... الى الشيخ العبد العاصم مثل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو

قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل

وقيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما ولا بد الموجب من بطلان عمله

قوله اي اسم المشتغل لنحوه اي جعل الاشتغال بمعنى كون الخبر مسموعا عند سماعه

لاخراج الحروف الا والخبر اي تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتغال بمعنى كون الخبر

مذكورا لا فائدة مما فيه لم يحتج اليه والا احتيج ليس له واخراج الحروف الاخر

المذكورة بل لكل مجموع من الطرفا الاخر وجزء آخر لاشتماله على الخبر كاشتمال الاسم

قوله ايراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري فيوافق نحو

بيده كان ما الكسرة له فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة

والفتحة والياء ايضا نحو غلام القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع

قوله وانما قال من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد

لكن احتيج اي جعل مصدرا الى الشيء النظر المذكور وعلى هذا النفس قوله والمضاف اليه

من وضع الظاهر موضع المضمر واما على توجيه فهو من وضع الظاهر موضع المضمر

لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف فيه وان كان مخصصا

... فيه ... المشتمل على علامته اعم منه وما هو شبيه به ... بقوله وان كان

مخصصا بما عرفه به اي احتمال ان لا يكون مخصصا بما عرفه بان يراد ...

المجرورات

في اعم بان نسب اليه حقيقة او صورة قوله لكن المشتمل عليه اعم منه وما هو مشهور مبني

على ان مراده المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة

او صورة وفيه انه ينتقض التعريف بالمجرور بحرف جر علامة غير مجرور ويمكن ان يدفع

بان المراد بالمشتمل بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما

وان الجملة ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يخص المضاف اليه

بما عرفه به كما تقتضيه كلام الوصل قوله وذهب في ذلك الى مذهب [illegible] اختيار

ليصح قولهم وابجر علم الاخيار هذا المضاف اليه لتعذر الاسكان بلا تكلف قوله تقديرا

اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف جرا او الا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط

كصمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والاراد ذو شرطه اي قوله

منسلخ يعني اراد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول

مجردا عن تنوينه والاولى ان يحمل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ قوله تنوينه

اي ما يقوم مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بحسن الوجه لان الحذف في الاضافة لحذف

متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين

لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم

صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة

لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التعريف او التخصيص او التخفيف

كلاهما لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل قوله ثم المصنف درس هذا التعريف

انه قال المصنف [illegible] لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او بعدما

الجم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانه يفيد معنى في المضاف [illegible] درسه ان نسبة

المعنوية الى [illegible] والاضافة فانها افادت معنى في المضاف [illegible]

الف انما [illegible] معنى للمضاف هو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوية الى المعنوي

وكذا ام

وكذا الشقشقة فان الاضافة الاولى تفيد تعيين او تخصيص كمعنى المضاف والثانية

اى نفسه قوله علامتها ان يكون تقدير علامتها يصح الحمل والمشهور العام فى نحوه تقدير

ذو لكن تقدير العلامة اكثر لان معنى كما لا يخفى قوله كخاتم الفضة مثل اما والمنسوب قوله

جنس المضاف فالصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه اى الا انه

اى ذكر هذا الشرط لان اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا يخاله تعريف

المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل اى حاصل

البيان فى هذا المقام قوله واما ما وكليث ونسر ان اريد به ذاته التى هى جسم

البيت كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد اسماؤه فى

استعمال بيان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الآخر لا لازم المتبادر بطل العموم

والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يليهما فتلزم التكلفات كثيرة قوله فان المضاف اليه

اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغى ان تقيد عبارة المصنف بما عدا جنس المضاف بان

يكون اصلا له وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحصل فى تحت جنس المضاف اليه

اصلا للمضاف ويشكل مائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية

لانه لا يصح ~~مائة من رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته~~ مائة فى رجل بل يجب حال

الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اى مائة من هذا الجنس

فيتوقف لزوم الاحد وعلم اللغة ونحو الادراك الانسب بحسب المعنى ان يعد الاضافات

بيانية والظاهر جعلها عن التكلف الا ان الائمة العربية جعلوها لامية

ولا نظر ... وكذا كل رجل فانه لا نظر فيه ان يكون الاضافة بيانية

اى كل هو رجل وصح حمل المرزو على كل رجل فانه لا نظر فيه ان يكون الاضافة

بمعنى ... اى كل هو رجل وصح حمل المرزو على كل ... انه متعدد ولا ... ول

للمتعدد على سبيل البدل قوله ... ثم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى ابهاما

كلام ظاهري او فرع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون منهم رتبة التعليل
عن التفكر والتحقيق ما اوانا الله التمسك بحبل التوفيق وهو انه كثيرا ما ينزل الظرف منزلة
منزلة الانسان فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل نحو ضرب اليوم كمعنى ضرب
زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافهم قوله اي ضرب
واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم
متعلق بالضرب ليس صفة للضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف
المضاف اليه المعرفة قول المص ولتخصيص تنكيره مع المعرفة ظاهر وتعريف احد طرفي
الاضافة مع معرفة احد طرفيه الا اذا خص المستفيد بالمضاف والمعرفة
بالمضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قوله مثل ذلك الى
المعرف باللام في اصل الوضع للمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين فيتبع
في ذلك الشيخ الرضي وذكر ما حققه على ما علم البلاغة من ان اللام موضوع للمعين
اما مفهوم مدخوله او حصة منه وقوله ولهذا اجري على اللئيم من الاول فان المراد
من اللئيم مفهومه المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من التعريف مع استعمال
اللفظ وحسنه ومن التوابع ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى
كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون في [illegible]
مع علماء البلاغة من قبل في لغة العلمين وتبا للاصطلاحين فكلام الشيخ
احق بالاختيار في تحقيق كلام ابن [illegible] وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل
لنحو شبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد
من غرابة رده الى معين ومن مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيها
مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول ... الا غير ... قوله
بان يجعل واحدا من جنس من يسمى بهذا الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من ...

سمي به ان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها
واقلها المسمى بهذا الاسم وقد يخص في بعض [illegible] الاعلام مفهوم خاص لاشتهاره بوصف
بمفهوم يستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم الجواد وبهذا
انه خرج اي طرق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة المشهور
فانه لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما ذكرنا تحقيق لهم
ان العلم يصير نكرة بالطرق المذكورة في ما ذكرنا ومن تنوين النكرة بلا وضع
لغير معين فان العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع
لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التنوين جعله في حكم النكرة
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يكن الا المراد بالتجريد تجريده
والا لاطراد المراد بالتجريد ارادة بلام تنوينه [illegible] وانما يجب التجريد لان
المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلب للادنى وهو التخصيص بعد التخصيص
المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة
وما هو تميز للتخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا [illegible] ولو اضيف الى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فيمتنع استحقاره لا اضافة الى
المعرفة فلا حاجة الى قوله فيضيع الاضافة ويمكن حمله على نفي النفع والثمرة
او رد عليه ان المجهول على ما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة
على ولا يخفى انه غير وارد واذ تعين المراد بالنفع حاصل من غير جعله على المجهول
المجموع على التحصيل تعينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بين هذا وبين
المعرفة نعم يمكن الجواب بان حمله على نفي الاضافة المذكورة لجعل التعريف
لازما [illegible] فلا يصح جعلها علما ولا تحصيل الحاصل واما ما اجاب به الشارح
فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة

التعريف اللام الموجودة في الكلمة واعتبار التعريف بطريق آخر قوله
اما السنة لا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا والاخر الآخ
فانه ما ثبت من الفصحاء قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة
أيا منزلي سلمى سلام عليكما قوله هل الأزمن اللاتي مضين رواجع قوله
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع قوله
اي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن المتحير الذي هو في عمى عن حال سلمى
والاثافي جمع الاثفية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها
والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي تميز الثلث فكيف صح تعريف
والتميز ذلك واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي
وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة
وكان من استعمل الثلث للاثافي اراد التنبيه على انه لم يكن حق الاضافة
الى المميز دفعا لتوهم تعريف التميز قوله نحو ضارب البلد وكريم العصر فان
البلد مفعول فيه لضارب وكذا العصر مفعول فيه لكريم قلت لا يعمل اسم
الفاعل بدون الاعتماد فكيف المراد ضارب البلد وكريم العصر فيما مضى
والصفة شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال
بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثال لان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال
اضافة الصفة الى المعمول واردة على اعتبار المتكلم في قصد تعلق العامل
بالمعمول والاضافة لفظية وان قصد تقدير حرف من حروف معتبرة في الاضافة
معنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب الظرفية
والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما شرطوا الزمان في المفعول
ونحوه مما لم يذكر سابقا وبهذا اختلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل

او اسم المفعول الذي اي المرفوع السببي لانه فيقال زيد ضارب غلامه ومؤدب
خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب غلامه عمرو قوله لا التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا
ولا يجوز لا يفيد الا التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اي لا يفيد تخفيفا
اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ لا في المعنى اي اشارة الى فائدة لذكر
قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه
لجعل المظهر بغايره حظ فالى خفة المعنى اي لا يفيد الا التخفيف في اللفظ في اللفظ
لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فما قال ان ذكر في اللفظ للاشارة
الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا يفيد الا التخفيف
لبادر الذهن الى خفة المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف
والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا
او مضافا اليه المتكلم قوله كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم
الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه وانه لا حذف في المضاف الا تبديل
حرف متحرك بحرف ساكن لا ادراج حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف [illegible]
الضمير قوله واضيفت الصفة الى فاعلها قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها اذ الرافع هو من الصفات نعت المرفوع بخلاف ما اذا جعل المنصوب
فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة
الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولهذا التزم الاضمار
في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع وتفرع من هذا ان لا يكون
ما اضيفت اليه الصفة محل رفع قوله والمراد ان الشارح [illegible] قيل لا يخفى
ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق
ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال

عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واضافة لا اضح
يوجب التعريف والتخصيص ولتفاوت الاعاب بتفاوت المضاف اليه فى التعريف
والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت
دفعه بما هو الاحق بالاختيار قوله ومن ثمه انما تفيد تخفيفا الاولى ان يقال منه
ثمه انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد فى الجواز
والامتناع اذ لو افادت التعريف لثبت وبانى الامتناع ولو لم تفد التخفيف ثبت بانى
فى الجواز وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور
صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقدم المتفرع على المصرح اولى
من تقدم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفى متقدم على الاثبات
فى ترتيب الذكر فى الاستدلال حرى فيما فعله المصنف قوله واما ما وقع فى شعر
الاعشى اسم لشاعر مشهور والمئة عشرة قبائل وتفضيله الفاحش قوله ضعف
الاولى ان يكون من التضعيف يعنى ضعفوه والتعيين فلم يكن موثوقا به يستدل
مع لا يتوجه مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعنى امتناع
الضارب زيد متقرر بحيث ينبغى ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى
فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى مع لا يتوجه للمصادرة قوله اللهم الا ان يقال
الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة ولقوله وضعف الرواية الماثورة
المبحان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوته ولا لغة الا ضعيف
اللفظ وكذا النظائر فاعرفه حق معرفته قوله فانه يحمل النصب لها على الحلاوة
لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولو لا ذلك لتحمل الى ثلثة النصب على
المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على الجل قوله اومن قبيل الملازمة
وتح يكون وجه آخر لضعف البيت قوله وعبدها اى رافعها اضافة العبد الى

ونحوه مع المعدود ووجه بانه ذهب عبد اتعهد مائة من الابل طريق التسامح في اطلاق
وهذا اكثر من المائة اذا كانه كثيرا ما لوجه بخلاف مثل هذا العبد لا يستوي فيه الجميع
والواحد قيل اي هو مشترك بينهما كالفلك بجنسيها ولما لانه ما به عطف على قوله لانه
يتوهم عنده شيء قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف والتنوين باللام
لا يمكن في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضمه انتفاء ما بحذف من المضاف اليه
للاضافة كما في الحسن الوجه قوله وعلى المختار في الحسن الوجه انما قال الوجه المختار
لتجويز الجر والوجه الحسن رفعه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو بالنصب
وان كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه
بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القايل ان اضافة الصفة
ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف لا وجه
ان المختار رفع الحسن الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب وهو متعين
فلهذا اطلق المصنف العبارة ولا خفاء في قوله على الوجه المختار رفع الحسن الوجه
قوله يعني سيبويه واتباعه كذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعول
وفي الرضي ان القايل بالاضافة الرماني والمبرد وفي احد قولي الزمخشري
قوله فمن قال اي في قول من قال جعله مبتدا والمضاف لان فاعل الجواز هو قول
فيكون ظرفا للاقوال ويكون من الاقوال للابن القايلين والاطراد في بعض
عنده اي عند من قال قوله فانه لا يحتاج جواز الى حمل اشارة الى فايدة قوله
فمن قال والاطراد اشارة الى رد صحة يس الجر على الضاربك من وجه آخر
وهو منع كونه مضافا قوله اي المجوزين على ضاربك فاختر فاعل المنقول لم وكانه
غفل عن قوله حملا على المختار فحوات ذيل الى هنا في ما قيل لان مستند
ولعل ان يكون مفعولا له لقال اي انما جاز عند من قال كذا حملا قوله من تراكيب

حذف تنوينها مستحق بتنوله ثم جعل لا يتنوله مضافا فاظهر بالتنا من الصادق قوله ولم يجعلوا
الضارب زيد علما له قيل بتجانه لم لم يجعل الضارب في يد علم ضارب زيد كان التبسه
بين الضارب زيد وضارب زيد كالتبسه بين الضاربك وضاربك وكان منشاء
هذا الاشتباه وعدم التأمل المورث للاشتباه والانكيت بشبهته على الفضلاء المحققين
فان اضافة الضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشارك
في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد
ويتضح من هذا انه يمكن جعل الضاربك على المختار في الحسن الوجه شاركها في تخفيف المضاف
اليه بالاضافة بقي انه لما حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال
لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل تبدل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف
قوله لان كل من هيئتي التركيب التوصيفي والاضافي في معنى آخر لا يقوم مقام الآخر فهذه
لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة
في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول قوله وثانيهما ان يكون الموصوف
محذوفا والجامع قائما مقامه منظوريا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فان المراد
منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر في الجامع من كمال الابهام الى نوع
تعين فيكون من قبيل اضافة احد المبهمين ومما يقتضي منه العجب وسوف نقصان البشر
وان كان ان المنتجي ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان
اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قس سائر الامثلة
فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الحمقاء الكرزقه
وجانب الغربي قوله لصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس
او اول ساعة فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الحبة الحمقاء في الصحاح الحبة
واحد الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت منها واحدها حبة

حصلات

١٠٦

بالحق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام قوله ومثل جرو قطيفة كبيسة
مجاري سيل مواطي قدم
الى شبه جرو خود ريشه از كنگي و وز شود كي قوله حتى صار كانه اسم صفة في انه
مستقل بدون الموصوف فان الصفات لابد لها من موصوف مذكور او مقدر
ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرو مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب
موصوفا قوله ولا يضاف اسم مماثل لمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة
في العموم ان يكون مدلولاهما كليين متحدا افرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين
وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا او الاخصر الاوضح ولا
احد المترادفين او المتساويين الى الاخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يعمم الى انه
لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم
وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله والجنة في
الصحاح والقاموس الجنة مختص للانسان فهو اخص من الانسان قوله فيكون ذكر
الاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف
بالاضافة اللفظية لان الاضافة لانه للتخفيف بها اذ حذف المضاف اليه
قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة
ويحتمل ان يتعلق بالا مثلا اي الاسم المماثل كلية واحد بخلاف كل الدراهم
وعين الشيء فان الكل ليس مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل اخص
بالاضافة قوله فان المضاف فيهما مخصص بالاخص من التخصيص او غيره قوله
اثبتوا له سواء ايها قوله واما اذا كان لبس ففيها خفاء وتنزيل المغايرة وجه على
اللاشيء ونفس الاشياء اذ المغايرة انما جاءت من جعل الشيء ثم ملا يعم الموجود في الخارج
كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه نحو فكان الشيء ثم ملا يعم الموجود
في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه نحو فكان الشيء مختص

الموجود في الخارج حقيقة ثابتة فالعين اعم بلا شبهة فتدبر وتفصيل ما ذكر والحقه

ان اللام الجنسي اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه

على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا يصدق على نفسها وان اريد

الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي كما ذكره وعلى قولهم

ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا

وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد ولا يخفى ان هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرط

يجر بذا المضاف عن التوقف وكان غنيا المدعي وروده ثم فاخره الى هنا

فاجاب عنه بانه يتناول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك قلت

جاءني سعيد كرز مثلت جاءني مدلول لهذا اللفظ فتدبر فيه لانه اذا اريد بالسعيد

مطلق المدلول وهو المراد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول

فقال وبين سعيد كرز مسمى سعيد هو مسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون

اللفظ وبالاول السعيد مسمى به فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول

الى اللفظ فافهم ولم يتعرضوا لكرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح والتثبت

اوضح يعني جعل اللقب كجزء منه اوضح احق بجعله موضحا لا انه طالبان يكون الموضح

اذ الموضح يمكن ان يطلق المدلول باجماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او

او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال

الا على ما هو الحق لا حق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر

اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وان

علقة وابن دبره وابن جابر واخوهم منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز

صار لقبا لكونه لا بمعنى الحاذق لا ان معنى اللئيم وهو في عرف النحاة احترز

عن عرف الصرفيين ولذا لم يعتد بان الملحق بعلم اولئيس بعرفهم فهو عرفه ونحلت

ايضا الاصل وفي تقدم مفتوحة اشعار باختيار الاصل الفتح لكن قوله وفتحت لكن
ثاني ان السكون هو الاصل فتامل قوله او حكى لانها لا يستقلالها في حكم الابتداء
ث كلمة ياء المتكلم لان ث كلمة حركة الكسرة فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها قوله
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان النون حرف تعليل النفس كان الظاهر ان يقال
لانه اذا اضيف ولو كان بعيد لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالحذف
ولا يلحقه حركة لا خاو وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ثم كذا توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ
الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم الانقلاب اما فيما لزم فتبقى الضمة كما في ثُدَيّ جمع ثدو
مع اثقل الصد الى الضمة فلا تلتبس فيقال مسلمي قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث لكن قال الشيخ الرضي وقراءة ومحياي بسكون الياء عند النحويين ضعيف
قوله واختار الشيخ لفظ التنبيه ان اختيار الفتح لان الحركة التي كانت للياء قوله واما الاسماء
الستة التي تم البحث منها هذا ابن لا لاستثناء من قوله فان كان آخره الف تثبت
وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان في آخر
هذه الاسماء الحروف التي في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم في الا
الى انه يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث اذا اضيف
الى غير ياء المتكلم في الاضافة الى انه يجب ان يكون على الاحكام المذكورة
في الحروف الثلث فاستثنى بيان حكمها او يقال لاستثناء من اضافة الاسم
الصحيح لانه لو حذف لجاز ان يفهم ان الاسماء الصحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة
وهو في واخي وابي على ما اجازه المبرد وبتصحيح انه ينبغي ان يعترض بحذف
اخي وابي وفي وذو فكيف بالياء في ما زعمه ان يده قوله فاني وابي قدم الاخ لانه
ابعد من خلاف المبرد واوضح في هذا الحكم كيف ولم يتعرض اخي بالتشديد

وانما اجازه المبرد وجماعة على ما ورد من ابي بكر صرح به الشارح ومنهم من قال

فتقدم الاخ كتقديمه في قوله تعالى ويوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانما اتقى

منه التعجب اراد اعجب من كل اعجب قوله بردة لام الفعل فيهما قول ابي مالك والى

بدار قيل خطاب لمؤنث كتب او له قدرا اهلك والى زوجة اى قدرا قضاه

ذو الجلال اسم سوق بناء ومعنى ارى اظن انتهى وارى بصيغة المجهول قوله

واجاب المصريان ذلك خلاف القياس لنا على انه يجوز ان يكون مخففا بضرورة الشعر

قوله ويقول اى اراده قائله حجة صيغة غائبة مع ان المتبادر من اثبات له في عبارة

المصنفين صيغة المخاطب ومن ثم ان الصواب وتقولين واحترازا من بعدها قبل

ان في فيه هذه ضعف اى في رفوجي ولو قال المعرب ويقال لكان اوضح

قوله وتم بالحركات انث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية ومخبرا منه منهما عائد

الى غير المذكور ليتعين المرجع في مقام ترجيح النفي قوله واذا اتصلت قيل انه هذا

لجب من نظر المصنف ذكر تقريبا وقال ترتيب الاعراب في الفصاحة هكذا لو عصا و

ويد وخبا ونعما ادنى منها هي كسواه قوله وذو صحة عند الفراء ذوى كتنس

وعند غيره كفرس قوله وكانه خص المعرب بالذكر كان ما ذكره منتصبا لاختصاص

ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة

اليه فلا اقل وان يجعل كان المناسب اداء حق الشمول قوله كالكاهل كتب

الى [illegible] الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم جبل لا اصل بخلاف التابع فانه اسم

بالنسق ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان التابع علة الوصف انه يجمع على فواعل

ويصح تانيث الاسم التابع لانه كلمة تابعة لانه لو كانت جمع تابعة لقال كل

ثانيه باعراب سابقه ويجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع قوله والمراد

انواع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم اى حقيقة و

فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي المعطوفات على ما له اعراب قوله فلا يتحقق [illegible]

بخروج ان ان وضرب ضرب يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب

فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع والدليل على [illegible]

المص فيما بعد وجرى بعض التاكيد اللفظي في الانف ظاهر واري ان جعل التاكيد

كالمعطوف اتم من التابع اظهر من جعل التابع اتم قوله كل ثان اي متاخر

اراد وقوع ما يورد على التعريف من [illegible] وقد [illegible] من جعل الثاني

بمعنى المتاخر اعتبارا ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة

في المرتبة ثانية من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر واول كلامه ناظرا الى

الاول واخره الى الثاني وبعد تصريحهما ان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه

بالتابع المتقدم نحو قال ليسكن بيتك عليك ورحمة السلام الا ان يراد السبق

بحسب الرتبة فتدبر ولا يذهب عليك ان المصنف يقوله كل ثان باعراب سابقه

ان المراد بالثاني في الحكم المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد

في اعراب سابقه واما المعرفة فتثنية [illegible] الثالث والرابع في الذكر لان كلا

في الاعراب قوله اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد تشخص

لا يمكن ان يجري على كلمتين قوله ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل يا زيد

العالم لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة الا مرفوعة والنداء التي [illegible]

فان التعدد ليس الا بحسب اللفظ لا في شيء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع [illegible]

وكذا لا يصح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت الكتاب

جزءا جزءا فان جزءا الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هي الى [illegible]

بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء مستوفيا للاعراب [illegible]

متاخر من الاخر في الرتبة ومن قال باعراب سابقه بمعنى بجنس اعراب يراجع

لانه يعين اعرابيته لا لجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص فقصد المتكلم ظاهر في تعلقهما فتنبه
بكلام لا يتجاوزه فيه على ان قيل قوله باعرابيته على معنى بجنس اعرابيته لكمال
اعم مما هو بعين اعرابيته ولا يجعله متبوعا له قوله ويشمل التوابع انها مؤخرات وكانت
هذه الامور مقدمات لان المراد ان نوعه في اربعة على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب
المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع في الاعراب وما لم يكن كذلك
كتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا تخرج عنهما في تحليتها ولم يرض بانه ليس اي هذا
الباب قوله ثم ان لفظ كل تابع ليس بموضوع لان التعريف انما يكون للجنس والماهية
لا للافراد والافراد والا فلا يصدق على تابع انه كل تابع فذكر كل مستدرك مخل
ما حفظها من سوانح الزمان قوله فالمراد بلفظة التابع لا فرده ولم يقل ان
لفظ التوابع ليس بموضوعه لانه ليس معرفا بل على وزن مرفوعات ونظايره
بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان بل فتاستدرك
الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس بحمله فتدبر اي مستدرك قوله لكن لما دخل
عليه كل يعني لفظ كل هم "زايد" اكثر زيادة الى كون التعريف مانعا قوله والظاهر
الحصار المراد وفيها هنا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ او في باب
دقايق التراكيب لما عليه البحث عن وجه الى الصافي الى اب حيل من الاعاجيب
قوله النعت قد يكون اشد حاجة واكثر استعمالا واوفر فايدة قوله يدل على معنى
في متبوعه او رد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل
على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه
بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق
لا انه وصف بحاله قايمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع وهذا من
العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قايمة

بالمتعلق

بالمتعلق لا على حاله باعتبار قيامه بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار
اسناده الى فاعله على حال قايم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق
لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه جلت بحسن غلامه
قوله اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان المعنى
خوبية "وعلمه" والمعنى زيد علمه" وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان ولا
علمه على حصول صفة في زيد بسبب هيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة يقول
مطلق ولا يتم ما ذكره في بيان فايدته قوله اى ولاله مطلقة جعل مطلق صفة الدلالة
ولا يساعده العبارة لانه يحتاج الى تأنيث مطلق الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر
ويأنث ما لا بدله في الدلالة على معنا ومن ذلك قوله فان دلالة التوابع في مثله
على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها ذلك في المعنى القوم كلهم باطل
لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرر الشمول فلولا دلالة الشمول في متبوعه لم يتقرر
الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله وفايدته اراد الفرق بين النعت والعطف فان
منهما يدل على معنى في شيء يغني لسبل الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص
المتبوع او غير ذلك فهذه وظيفة عرفية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفته بيانية
لو كان الغرض بيان مزايا التي يجب ان يعتمد المتكلم بالتركيب الزايدة على اصل المعنى
هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك
في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح
مستفاد من تقييد ما قبله لا بالذات كما يستفاد من حرف التمثيل قوله ولما كان غالب مواد
الصفة هذا حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة يشترطوا في
الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون زيد
ابدا حالا واعترض على الفرق وهو ضعيف بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال

مع تبعيته مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه [illegible]
الا ان يقال انه لا يلزم [illegible] مطلقا
متحققة في كل [illegible] معطوف [illegible]
والا لما تخلفت في [illegible] زيد [illegible]
نحو اعجبني زيد وعلمه وجاءني [illegible]
فانه [illegible] وكل [illegible]
كل واحد [illegible]

في احديهما دون الآخر قوله ولم يكن هذا من باب عطف الجملتين على جهتي ها اي وما لم يكن

لها دون في صحة نظر والاظهر ان كذلك ما في قوله ولم يكن من سهو ان سبح قوله رده وبناء

السوء انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق هو لا موجب لتقييد بالمشتق لانتقالا نقلا

وليس بناء الرد على الانتقال الى ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يظهر ان الكثر ما ذكره للاصطلاح

رادًّا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون

مشتقا او غيره الاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره قوله في صحة قوله خصص

عدم الفرق بعدم في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق يغلب

راجح على غيره قوله اذا كان وصفه اي وضع غير المشتق في التركيب فالمراد

بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم

قصد الغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده

العقلي او الخارجي وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب

وتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى

لا لتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا ثابت بعده قاعدة النقل

وبهذا تبين ان جعل الوصف شيئا من باب لا في زيادة ذم الكلام اما قوله فالمتبوع

فالاولى تبديله بشيء لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون المتبوع فانه قد يكون

لغرض المعنى عموما اما في مبتدا او ذي حال او موصوف الى غير ذلك ومثل قوله مررت

برجل اي رجل اي كامل في الرجولية من غير ان يراد او نحوها ما في القاموس اي اذا

اضيف الى لفظ موصوف صفة معينة لكونه مجازا عن الكامل في حقيقة دل عليها لفظ صوفه

فالمراد بمثل هذا التركيب في ذلك قوله ونحو مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى

فلا يصح ان يقع نعتا لرجل وعليه انه لو سلم هذا التركيب فيمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر

ان عدم الصحة من جانب ما ارجل فالاولى ان يقال ونحو مثل مررت بضارب اي رجل

لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى
اي دلالته مقصودة قوله ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي اللام المقصود به
اي فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واشار الى تخصيص الجملة بالنكرة بقوله
اي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة
التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب ثبوتها
متيقن موصوفة عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها صفات
الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها
في النسبة المعلومة طار على وضعها قوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة
احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لا توصف بالجملة الخبرية
بل لانه لا توصف بالجملة اصلا خبارية المعنى غير واضحة قوله لان الانشائية
لا تقع صفة الا بتأويل بعيد فقد التأويل بالبعد لان التأويل مشترك بينها وبين الجمل
الخبرية اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تأويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور
وحاصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى ان الخطا والوصف بالجمل الا
على وجه الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد لا العدم وقوله هو الاولى لان
التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق
متعلق الصفة ومعمولها قوله اي مقول في حقه اضربه فان قلت هناك تأويل
يقرب من تأويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تأويل رجل مطلوب ضربه مغني
عن الحذف فلا حاجة باعتبار ما نال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا
اليه لاختصاص الوصف الانشائي بالجمل الطلبية فلا يقال رجل اضربه الا اذا اريد
يضربه ولو كان المعنى على التأويل الذي تذكره لجاء [illegible] في مقام الامر
يضربه وقد صرح بعض المحققين بتخصيص الجملة بالطلبية قوله اي صح لان [illegible]

ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه لا انه قيل ذلك
ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل الحكمية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال
لم يرد ان المحذوف ليس حقيقة بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة الحكمية فهو في
مقام انحطاط الاستحقاق لان لو قرئ بان تقبل الا جلة قيل فيه **قوله** واذا لم يكن في الضمير
الرابط لكونه اجنبية ايضا في بادى النظر فان ضم الضمير احترازا عن ان يتوجه الى طلب
اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك في الجزا الجملة واكتفى بما تقدم من مقام
الضمير لان توجه الى طلب الى الجزء فوق توجهه الى الصفة فليس يكن مظنة التعقد على
لا يظهر الا بجزء توجه وهذا بالقوا في رابط الحال ايضا فوق المبالغة رابط الخبر
وبما حققنا اندفع ما قيل انه في الملازمة نظر قد ثبت بجواز حصول الربط بغير الضمير كما في
الخبر المبتدا **قوله** والوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عدمه
فهذا اخر البحث عن بيان كونه جملة وقد تبعه في التنكير لحاجة الى تاويل والمراد
بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو يجوز زاد زيد الحسن عن مثل الوصف بحال الموصوف
وان لم يكن الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف
بحسب لا له انه تركيب وان كان قد يجاب بجواز زيد الحسن نفسه او ذاته مغاير قبيل الوصف
بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فانه عرف حال قوله اي بحال ما له تعلق به
بصفة اعتبارية يحصل ويسبب متعلقه لها لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذا البعث
تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع ما اول قوله بحال متعلقه
بما ذكره ويلزم ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو مأول
اي كائن بحيث حسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في التعريف والتنكير
كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث حسن غلامه
وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق في الحال

معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري
عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل على معنى
على معنى اعتباري حاصل بالنسبة اليه في متبوعه قوله والنكرة جوز الكوفيون وصف
النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية و
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الاحوال
نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر
لا غير او افعل التفضيل المضاف فان الزيادة على من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل
نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح وما في الشرح
في هذا المقام سهو تبين وقع من هفوة الاقلام قوله فان قلت اذا انتفت جهتا النظر
وجدت الاول وهو الوصف لا فيه بحث تقتضيان لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل
نحو الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة التثنية والضمير ويمكن
ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها ثم بل الكلام الحق ان الموصوف
ولا توجب تثنية الفاعل مثل المسند بلا تثنية في موضع وتوجب تثنية الموصوف
تثنيته نحو جاءني رجلان ثم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف
مطلقا تابعا للموصوف في الخمسة البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فانه
يقال في رجلان يضربان لا يثنى يضربان بل الحق به ضمير الذي يحصل صيغة
التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت
صفة ما او لم يوجد مطابق قوله نحو حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل
وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه
قوله موضعت قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم
وحاق علامتها الاتي كالتي بفتح اللام قوله ويجوز من حسن

لتثنية الصفة

ولا ضعيف قعوده غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم لحاق علامة التثنية

في مقام الاسناد الى الظاهر اجزه ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه

لوجوب متابعة الموصوف فح قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ان الا ان يخرج الاولى

ترك في الظاهر ليتصل الاستتار بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير

بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع الفاعلين قوله او لجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا

الاولى ان يجعل الجملة ووجه ما ذكره ما ذكر العلامة التفتازاني في المطول في احوال

المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح

فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجمع ضمير المتكلم الواحد من البين ان ضمير المتكلم

مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليس في الوضوح

فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى

لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح ويحمل عليه ما في الغاية قوله ولم يحمل عليه ضمير الغائب

واجاز الكسائي وصفه تمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور

على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو في قوة اسم ظاهر كالنجم

على فتامل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع الى

المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى

الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف

او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره ففيه ان الشارح لم يترك هذا

الاولى بل عرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول

وضع الضمير الغائب للدلالة على ما تحقق مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما تحقق

بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات بقي المضاف الى

المعرفة ولم يتعرضه لانه في ... والمنادى والقياس ان يكون في مرتبة مضمر

لكن وصفه دون غيره الى طلب يدل على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اى ذى اللام الآخر او الموصول اما ان يراد بمثله مثله فى درجة التعريف فيشمل المضاف
الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف بكونه
على مذهب من قال انه انقص من المضاف الى المعرف واما ان يراد الى مثله فى
ذى اللام فيحتاج ان يقال الاخصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا به اى بذى
اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله
مثله والموصول تعريفه بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة
لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة فى الدرجة لانه ابهم الموصوف
بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف و
لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف
الى المضمر دونه على هذا يشكل وجهان لا يوصف الا ان يقال المضاف الى الاعرف
بالمضاف الى الاعرف منه المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز
ان يوصف وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله
اى بابه اسم الاشارة بذى اللام يجب ان يراد بذى اللام ما يشمل الذى
واخواته قال الشيخ الرضى لا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول
نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية
تمت كلامه والاظهر ان يراد بهذا فى قوله بابه هذا خصوصه ويتوله بابه هذا
اسم الاشارة لان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل قوله صح اسم الجنس
تنتفى جواز وصفه لها وبغيره من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله
بل رجل بل رجل متصف بالعلم قوله اى قصد نسبة الحكم الى الجنس باعتبار العموم التحقق و
التعيين لئلا يشمل غلام زيد وعمرو وجاءنى فيشكل التعريف بجاءنى زيد الا فضل

والى قيل لو جعل العاقل وصفا معطوفا كما سيجيء وتمثيل بالمعطوف في قوله ذو اوجه
رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان حمل
المجموع خبرا يقتضي بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فقوله ليس
متعلق بالمقصد المفهوم من المقصود وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمتقدم والا لكان المعطوف
مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل متعلق بالقصد
المفهوم من المتقدم لانه عبارة عن مقصد نسبته او نسبة اليه وفي قوله المفهوم من
المقصد احتياج لان اي المفهوم من لفظ المقصود او من المتقدم منه قوله فقوله مقصودا بالنسبة
احتراز عن غير البدل لانها لم ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء الا ان نسبتها غير مقصودة
كالمبدل منه في دراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان الشركة بين
وبين البدل فاعرف القصد ولا تمل قوله واجب اه فهم هذا المعنى من كون العطف
كذلك لان القصد الاول المستتر
مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة
مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولك جاءني زيد حمار
جاءني زيد بل حمار فيجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر
الحكم قوله وقد تم الحد بما ذكره تمهيد ومنه اخذ وهو زيادة التوضيح الا ان
قوله بتوسط شروع في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه كما افاد ايده بالتوسط
في اللفظ كما هو الظاهر فيكون بيانا لعدم جواز حذف الى طف قوله وحكمت
لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في اراده المعطوف
ومنه انه اراد ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يحيل تعيين معرفة المعطوف
موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منه كون المعطوف
على الصفة نعتا نحويا عنده كذلك ولو كان لاستحق الرفع وتبين في ما في
في الرفع الموجود في كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان تقدر رفعة

لاحد المعطوفين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد بعض
الكل بواسطة العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري تمسكا على ان الواو يتوسط احد
لحوق الصفة تاكيدا لتنصيص شي، والواو التي تكون للصوق لسبق الزمخشري
بالمعاني التي سبق فيقتضي الاختلاف في جوازه قول ثم بين المؤكد والمؤكد فيقتضي
التعريف بحث قوله ونقل عن الحكيم الرازي بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه
الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وههنا الوجه
جعله صفة لا غير لا يمنع عنه ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت التاكيد
متمم ودافع فاذا لم يكن بحث وداعي التاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يبدل
من عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد
وانما كان التاكيد بمنفصل تحت جدا في البيان لانه يحتمل يتقدم التاكيد على العطف
تاكيد بتاكيد بالمثال في مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه
لان الدال على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد
ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل اتصال الضمير للعطف لان قبل تاكيد المتصل
بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام لو جيء بالمنفصل كذا في الشرح والاظهر لوجود
الفصل او يطول الكلام بالمنفصل وقوله لا يخفى الاخفى رفيا ان طول الكلام حاصل
لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حينئذ التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد
اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جوز
العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
قوله واعلم ان مذهب البصريين بناء على ان المسند خلافه والتاكيد ايضا في
لا وافقنا فعلى كل تقدير حق بل هو اكد مع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول

الا ضربتين م

معه من انه اذا لم يكرر العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله نحو قال او
قال الشيخ الرضي لانه ذو الحال من الاسمين الا اذا لم يشك انه لا يمتنع له واجيب
لهذا العرض يكون فانه لا يتصور الابن اثنين فان البس نحو غلامك وغلام او
وغلام زيد وانت زيد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود
قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره فينقض بقوله تعوذ بجارة من اسد ويقولهم
من غير ما جرم قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وهذا
انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الثاني صورة العطف على الضمير وليس لا وكذلك ضرورة
لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ليس من قبيل اعادة الجار
كما في العطف على الضمير قوله صيغة تمريض يا الاشعار فيه اشعار بضعف استدلاله لكن
لا ينقض استدلاله على الاشتراك بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تع
تساءلون به والارحام واجيب بجعل به والارحام مستقلا قوله جعل وفي كلامه لا خلاف انه
لا اشكال في جواز جاءني كلهم وجواز الحقتني بك لوجود الفصل في الاولى
جاؤا كلهم زيدا واعجبني لك زيدا قوله وقوي اللفظ وليقوي قوله من الاحوال
وانت خبير بان هذا مناقشة في المثال
العارضة له نظرا الى ما قبله الا ولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد يقوم
وعمرو قائم في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى التمام من كونه مبتدأ
اوجب التوسط محصورا في التمام بغير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف
يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون تتمة المسند ذكرها لاثبات
لا ثبات المسند والثاني اوجه لانه على الاول يكون اخيترا في عبارة المتن
لا يفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام
المتن كما ترى ولا احتياج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب

فحكما سخة المعطوف عليه سخة المعطوف ففي يا زيد وعبد الله سخى المعطوف عليه
على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث سخى المعطوف
[illegible] وكان فيه لام التعريف عن كلها فكذا المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من
الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه حركة او حرف
فهو من الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من
الاحوال العارضة في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم ما قابليته لاستعمال الاعراب
كذلك قوله اما نحو ربه رجلا وسخلة فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير
عبارة عن بهائم المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع
الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة
والظاهر ان مراده بالضمير ما قصد بالتعامل من بعينه واما جعله عبارة عن السابق
لا بعينه ففي هذا في حمل على الشذوذ وهذا شذوذ في حمل الضمير على النكارة
بق الترجيح واما الشذوذ فانما جعل جوابا ثانيا لانه شذوذ وعطف الملحق على
الضمير [illegible] مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
و الشذوذ جوابا آخر وانه في البحث ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة
اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يجعل
في الجواب اولا ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر
الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات عنده اذ يصح ان يحمل قوله على الشذوذ
علاوة فيكون جوابا ثالثا بخلاف ما في الباب ان يكون الاول [illegible] تقدم
قوله اي رب شاة وسخلة شاة قطعا قوله على الشذوذ في شيء وهو ان الظاهر ان
يحمل الحمل على نكارة الضمير وهو ثاني لتقدير التنكير ولا يحمل عليها [illegible] حمل
قوله فجعلن الرفع على ان يكون خبر المبتدأ وهو عمرو وقد بيننا انه يقول

لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ وادخل الفاء على عمرو لان الصفة
اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران قوله ولما كان لقائل ان يقول بنيه الفاء هنا
مستقصية لما احتمل ان يكون قول المص وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما عند
فجاز زيد قائم ولا ذاهب عمرو ويسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
قوله وانما جاز الذي يطير جوابا لهذا السؤال بتقرير احتمالات الاول منع كون
الفاء للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن
بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران حينئذ
بمنزلة امر واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية
مفيد معنى في الجملة الثانية رابط له بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب
طيرانه واما قوله ويمكن بجواب آخر بتقدير الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة
الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية الا ان يستثنا [illegible]
ما هو رابط للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة
فان معنى التعقيب يكفي جعل الثانية مع الاولى كواحدة كذلك
للتعقيب لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه قوله بسببه الضمير راجع الى الطير
اي يغضب بسبب طيرانه قوله اي اذا اوقع العطف بعض قوله اذا اعطف مسندا
اي مصدر ومن قبيل ضربت ابن العبد والثالث وان وقوله على عاملين [illegible]
الفاعل بل مصدر عطف اي عطف مبني على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال
بعض شارحي اللباب ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان لا يتجاوز
قوله مختلفين اي غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يجب ان يخفى [illegible]
والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب والاوجه انه يؤثر في جملة الموصوف
قد يكون لبيان المتصف بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم [illegible]

الجنس وله

الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف
عاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم
زيد عمروا وبكر خالدا فان زيدا وعمروا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل
عن الزجاج انه على تشريك العاملين فيجوز العطف لانه العطف على معمولي عاملين
غير مختلفين بل متحدين في العمل قوله اكل امرئ تحسبين امرا الحسين ومع بنين منصوبه
فكل منصوب ونار مرفوع على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار
على احد مفعولي باب علمت عند المص ونار توقد مع التنفش حذف احدى ش
والتوقد لازم ومتعد وهو هنا لازم لعدم جواز حذف احد من المجهول
فهذا وان كان بحسب الظ جائزا لكنه لا يجوز عند الجمهور بحسب الحقيقة وفي ما ذكره
الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف يترتب على وقوع
العطف كما يدل عليه اذا واي معنى عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف
بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل اذا علقت بمعنى
اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يترتب
على الارادة بل هو ثابت اريد او لا وهو مندفع بان عدم الجواز على الجزاء
اتم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز
قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور
ورد ما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء يدل على ان لغيره قبل تمام الحكم لانه انما يتم
بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه
تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه حينئذ يفيد ان من استثناء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
في هذه الصورة فيكون مجملا لعدم الجواز بلا خلاف للفراء وان في لا مسبوق
بمعنى عدم الجواز وخلاف الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو

فلا فصل ما هو المتصل من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا بجواز ان يكون المتصل
في محل لفظ الواو فيها بعد هذا التركيب او ان بايه فاعلم ان الشيخ الرضي لم يقل
نقل المصنف ونقل المستند انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف
كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور فلم يجز اللفظ وسيبويه بالمنع مطلقا
والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه
فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظ قوله
التأكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان
احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التأكيد اللفظي حرف العطف نحو ثم ادريك ما
وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع
لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب فمن راعى ذلك ذكر
المفاعيل الخمسة فخذه وحقق الطف فثبت وتحقق قوله او في الشمول اي ما
ما يتكرر او المتبوع انما نبه بذلك على ان ذكر الشمول بعد قوله في النسبة
لطلوران جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة وبهذا ان النسبة الى جميعهم
لا الى بعضه ومنه في النسيان تقرر امر المتبوع في النسبة شرع فيما بينهم في التفصيل
المذكور ليس فيه الشمول حتى تغني عن ذكر الشمول قوله تقول جاءني القوم كلهم اذا
اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلث
وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة ال
فهنا هو الوضع اي تقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض
التأكيد والثوب به جاء بجميع الافراد واذا عرفت هذا كونه جامعا لجميع الافراد

فثبتوا امره

فنقول اخر المص الصفة والعطف لما نظر ان التوكيد جامع مانع وقوله و
لا يتبع متبوعا في بعض المواضع ليست بالوضع لو نقض لتاكيد متبوعا لكان
النفلي مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا
عند البصريين ونكرة وجنبه منه عند الكوفيين قوله واذا اكد نحو ضربت انت وضر
انا فان ذلك في حكم تكرار اللفظ ان كان في لفظ الاول لفظا اذا المفرد
واحد اى الى لفظ لانه لا يجوز تكرره متصلا فقصد به الفرق بين ضربت انت و اجمع
والكتع فان الاول في حكم التكرار لفظا لان الى لفظ للضرورة بخلاف اجمع و الكتع
ومنهم من لم يتنبه لعوضه واعترض بعده بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع
والكتع اعلم ان من قال ان الضمير في انت هو التاء وانت عماد فالتاكيد
في ضربت انت واخواته تكرار اللفظ الاول حقيقة قوله في الاثنان نحو كلما اعلم
ان المؤكد ان مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان
على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله بما قبل نوع من الكلم او بآخر نوعه
لم يكرر بلا عماد في السنة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد
ولا واجب الاتصال جاز تكرره وحده نحو ان ان زيدا قايم قوله ولا يتبعه اجمع
الضمير اى التاكيد اللفظي مطلقا على اى تقدير يتبعك باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها
التاكيد اللفظي ... بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا
الاشخاص قوله وهي تنبه وعنه ... والبلاء في حنيه وكذا في اجمع فيجب
الى مختص بوكد وقد بنى المص على ترتيب الفاظ التوكيد اذا اجتمع لكن الجمهور على تقديم
ابصع على ابتع والزمخشري متردد في تقدم ابسع والمص تبعه قوله قيل لا معنى
للفذ كلمات الثلث وعلى هذا الوجه ذكرها بين الفاظ التوكيد لان التوكيد
من اسماء المعربة وجهه مخالف ولهذا لم يذكر المص فقيل حتى بتع في التاكيد و

ادراج هذه الالفاظ في التأكيد لضرب من المبالغة وتنزيلها منزلة الاسماء ولانها
مفردات مستعملة في كلام العرب لابد من ضبطها في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب
ولهذا قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يكرر اللفظ الاول والثاني
ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة
اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى
كلام خوشگوار [illegible]
اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال
الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن ويكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث
نبيث من نبثت الشر اي استخرجه ويستفاد مما ذكره ان قوله تأكيد لفظي مع انه
بیرون آورده شده
ليس تكرار اللفظ الاول حكي بما ذكره الشارح اذ لمست الضرورة داعية اليه
ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كالتتمة ولا يخفى ان النبيث اذا جعل له معنى
غير الاول هو صفة لا تأكيد قوله ويمكن استنباطها سبات خفية لاشتمال كل
منها على خروج من النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله
اي يتعين نحو جعلهما اثنين يستوي فيه الواحد والاثنين والزيادة والمذكر
والمؤنث قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهنا [illegible]
مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه كراهة
اجتماع التثنيتين مع كمال الاتصال لفظا ومعنى فقال نفسا زيد وعمرو [illegible]
ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله بالخلاف الغير في كله وجميعه وعامته كالرضي
ابن المالك قوله وهي اجمع لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للفراء
والمبرد كذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل قوله او الجمع
الذي يجعل في حكم الواحدة وهو غير جمع المذكر ثم قوله وجمع في جمع المؤنث
وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في الامثلة الغير السالم [illegible]

قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الاثنان كله
من غير ان يراد به الاثنان فقد استفيد من امتناع قول المص ذو اجزاء وعليه بذي
اجزاء كان او اجزاء قوله يصح افتراقها حسا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون
الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المص حكم بصحته في المفترق الحسي ولا يحصل
الرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغوا التاكيد بكلا في المفترق حسا بدون
الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق في الحكم في هذا
الرأي فيحسن التاكيد بكل بهذا التقدير قوله بخلاف جاء زيد كله ونظيره اختصم الزيدان
كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف
التاسيس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد لدفع ما يوهم الافتراق الحسي
من الافتراق الحكمي قبل التأمل في الحكم قوله واكثر ذلك العشر او لا كانه دل عليه المص
بالفصل ولانه لا وجه لفصل بين هذا الحكم وبين باب النفس والعين كما لا وجه
لفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله اكتع واخواته لشدة اتصال اكتع
واخواته وشدة اتصال هذا الحكم بالكم اي بت اذ يعلم منه ان الحكم ايضا يشمل
اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع
وطريق الجمع بين الالفاظ التاكيد وكيفية ترتيبها ان تقول فتأمل فانه عرف قوله
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع خرج من التعريف البدل من المنسوب
نحو ضربت زيدا اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه
قوله اي يقصد النسبة اليه بما نسب الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل
مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك الا اخاك
تكلف في تصحيح التعريف بان جعل معنى قصده نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع
وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسب الى زيد

مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من
زيادة تحلّ وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان
المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهوا وما يشبه
من تقرير وتمكينه في الذهن كما في البواقي قوله دونه اى دون المتبوع اى لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود
اى منحطا وزائدا عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما بينه الشارح من قال دونه
ظرف لنسبت او حال عن المستتر فيه اى منحطا وزائدا عن المتبوع فانه ح يكون المعنى
انه يجب ... ان ينسب الى المتبوع انه ينسب اليه والى ما ينسب الشيء الى المتبوع
ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا يحصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيدا للنسبة الى التابع اى حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة
بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط ومرجعه التقرير والتمكين
في حق البدل قوله وليس نسبته ما نسب اليه من عدم العتاق مقصودة بالنسبة الى زيد
يقال الظاهر ان القول على طبق ما ذكر في شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم العتاق
الى زيد منسبة الى احد فهذا الكلام ثابت وليس بذاك والغالب في امثال هذا العتاق
بعينه عن القلب اولا فخ وليس نسبة ما نسب اليه اى الى احد من عدم العتاق مقصودة
بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليه بسبب تقرير النسبة الى زيد
او بالعكس الى زيد بان يكون مقصودا باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى
عليك ان بيد فع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف
من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره
وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الدفع قوله اى بدل هو كل ... الاول
ان المركب الاضافي الاربعة صارت اى الاقسام الاربعة كعبد الله علما وان

علما البعض

عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستقيم وجه اسم التسمية الثاني
وهكذا في الحواشي وهذا ما حدث في كلام المصنفين ولا لكلام وكثير منهم فبان
ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الآخرين لامية لا في طائفة بيان ما هو اصل
معنى الاضافة لامية والمراد في المقام فلا يتجه انه كيف يعطف المضاف اليه
بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب عنه من ان الا
في الاولين ايضا لامية فهو بعيد اذ المقام ليس مقام اضافة اللامية وكذا
ما اجيب من ان من الحرف المقدر الذي كور قدما فليعطف المجرور باللام المقدرة
على المجرور بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة لدلالة
واما اشتمال البدل على المبدل منه اما لحقيقة نحو جاءني زيد ... رد فيه لا
لا على الآخر مكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور
المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث
يبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه التسمية مطرد وخلاف ما ذكر
... فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح هذا
فهو في لا المحل ... وبدل الغلط اي بدل سببه الغلط جعل الغلط مصدرا
للاول جعله بمعنى المستعمل وجعل الاضافة الى المبدل منه فيكون
الملابسة قوية اذ هو الشيء في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في ا
التسمية ايضا من هذا القبيل بدرجة تعرضه ... بل هو ... فصلا من المتكلم
نحو ... فيتعود بدل الكل ... وبدل ... الا المبدل منه حيث
بجمع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فيترك جميع
بالبيان الاول وفي الجمع بالبيان الثاني فيه نظر لثبت شيء من المتروك بلا بدل ...
من ان ... بدل عن جميعه فلو كان المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض

عن بعض ما قصد بالمبدل منه اي لا فائدة او اقل فيقطع زيد فيقصد بزيد يده لنسبة القطع
اليه اي لا يحسن بدء ابدا الا الى الجمل اي لا بالبدء المبين تفصيلا فتفصيل اليد بجملة عن اجمال
فهو بدل البعض اذ نسبة اليد من المبدل منه بدل بلا عوض ولم يجد شيء من المبدل منه
يسوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل ما اشتمل عليه المبدل وقد حين ذكر المبدل منه
لاشتماله عليه فهو بدل ما اشتمل على المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل
ما اشتمل على المتروك فخذه راغبا ولا تعجب من تبديل كلمات قوم غيره في زمرة الانتباه
ولا تبديل لكلمات الله ولا تشرك في كلمات تجيء سواه وان في الاول مدلوله مدلول الاول
لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني في غير الاول وهي من هذا المقام نحو جاء باعظ
اهل الحكمة جعفر قوله معنى متحدا في ذاتا لا ان تحد مفهوما لانه لا يلزم اتحاد مفهومي
بل قد يكون نحو زيد ضربته اباه وكثيرا ما لا يكون وقوله واختلف مفهوما اشارة الى انهما
قد يتحدان وهو جواز عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك الا انه ذكر اعلى وجه التمثيل
قوله وان في جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه للتعميم
في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد بعين الاول قوله
والثاني جزؤه بتقدير وان في مدلوله جزؤه وليس عطفا الثاني على الاول ومحكمة
[illegible] مدلول الاول كما هو الظ والا لكان عطفا على معمولين مختلفين بدون [illegible]
جوازه عند المص قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اي لا زيادة
قيد في عبارة المص بعد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضرب
زيد الحمار قوله بغيرهما [illegible] وما لا فصح ترك بيان الملابسة والقول بان البحث
ملابسة غيرهما قوله نحو نظرت [illegible] فان النسبة الى المبدل منه لا يوجب
النسبة الى البدل فكيف يكون من بدل الاشتمال وكذا المثال [illegible]
اذا لم يكن في السلك قمر وعلم ان طلب ذلك يكون من الاسناد الى القمر يوجب الا

اذ مثله

اي مكرا بها لا وكذا اذا استشعر المتكلم بهذا التركيب بل رايت برجح الاسد فقال
نعم رايت درجا لاسد كان الغالب منتظرا الذكر البدل ورد والرابع ان تقصد البدل
بعد ان غلطت بغيره وفيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر الغلط
ما قصد بالقصد او النسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان يقصد الى البدل
قبل الغلط من حيث انه بدل منه ان يقصد الى الابدال بعد غلطت بغيره فافهم ولم
بعد ان غلطت بالاول تعينت ورد اي نعت بدل الموصوف واحتج الشيخ الرضي
لما ليس الا بدل الكل بل عنه اي على بدل الكل ايضا مقيدا بها اذا لم يشتمل على فائدة
فاتت المبدل منه كقوله بالواد المقدس طوى اي مقدس [illegible] ورد لئلا يكون المقصود
انقص هذا وجه مطرد في الكل فيحمل باطراده ولم يخصه ببدل الكل كما فعل المصنف و
في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل
اما بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة
الى الموصوف جايز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يبعد النقص مقتضى العقل
فلذا خصه ورد كما انزرون بيتهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد
كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل التبريزي
السعدان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطية كان بغير ان
بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطية كان تاكيدا
وهذا ابيت زيدا عجبا لا غريبا [illegible] وقراين كان مجردا اي كذب
يقال ليس فاجر ورد قال الله صدق صدق انظر الى قول لاريب خبر افعال المقاربة
لا يكون الا مضارعا ورد وعليه الطراد في منعوم الحارك ان جعلت بمعنى
[illegible] جاء بمعنى [illegible] ومعنى صير صرح بذلك في تسهيل ابن الحاجب
[illegible] المعنى من دواخل المبتدأ والخبر وصرح في ذلك [illegible] ان ترك [illegible]

ومن لم يعرف فقال جمال الدين ذكر معنى المعتبر لتضمين التركيب معنى الحرف وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر بقوله
اي الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني والاصل
لكنه تم لانه يمكن معرفته بانه يشبهه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب لا [illegible]
قوله اذ لو لم يعرف يعني لو لم يعرف ماهية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني تعريف
المبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لانه لزوم تعريف
الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم
المبني فليس الا تعريف الشيء ببعضه و لا محذور فيه نعم لو كان في تعريف المبني المطلق يلزم
يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يشبه مبني الاصل بل هو مبني الاصل
وهو الحرف والفعل الماضي لم يبين مفهوم المركب لانه في واكتفى بتعيين ما يصدق
عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى تعيينه لامر يتوقف عليه اللام
اذ لا [illegible] في عرف النحاة باللام قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم [illegible] او غيرها وهو الاثالث الحسنة
[illegible] محلها او [illegible] الملفوظ لامتنع الجمع لتبادر الى الوهم ويمكن جعل ما [illegible]
ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسبه مناسبة موجبة لبنائه وبها [illegible]
ما يكون بسببه عدم التركيب لا يخفى فان بسببه [illegible] لا [illegible] التركيب
بل المناسبة [illegible] قيل انه ليس [illegible] في التعريف فقد بعد عن السوق فان
يخرج من التعريف [illegible] صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبني
ليست موضوعات [illegible] كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت في
المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله ايثار التقدم ما مفهومه وجوه [illegible]
او نقول التركيب المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة منه والمقتضي [illegible]

رفع الاول

رفع المانع شرعا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعند خلاف
عدم التركيب فتواحق بالتقديم او تقول تعارضت الموجب للبناء وهو المناسبة حال
التركيب فلا اهتمام به ابدا وعند تحقق المبني للبناء فهو حال المناسبة
عدم التركيب فلا اهتمام فيه لمناسبة اكبر باهل قوله من حيث حركات اواخرها
لا من حيث انتهائها فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر للمضموم والمفتوح
والمكسور ولا مطلقا لان يا زيدان بني على الالف ويا زيدون على الواو
ولا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر قوله والمراد
ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها الا بها بناء على ان المراد بالتعبير
ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة لا في العلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير
عنها لا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما
قوله وحكمه ح ان لا يوخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعله قولان
يلحق في بحثها انه حكم الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه
تنبيها على وجه العدول هنا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس كذلك بل حكم
ما نابت فيه الاصل منه واما الذي بناؤه بعدم التركيب فحكمه ان لا يختلف اخره
باختلاف العوامل قوله وبعض الظروف انما قال بعض الظروف وكم يقل
بعض الموصولات مع ان اي معربة وحدها لعلها لئلا يوهم انه على
مذهب من جعل الذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات
لان المركبات قسمان قسم مبني من تضمن [illegible] عشر وقسم معرب هو بعلبك
قيل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات ليدخل فلان وفلانة قوله
[illegible] او اشباهها الا [illegible] المبنية [illegible] لا مشكل حصر المبني في هذه الثمانية
[illegible] والكيفية والعشية [illegible] ومن باب [illegible] الموصولة

لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باعتبار بيان طائفة من الاسماء

المبنية موصولا كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بنحو لا التي لنفي الجنس لان

المراد باسماء الافعال ليس اسم الفعل بل باعتبار بيان طائفة من الاسماء المبنية

ولا يشكل ايضا بخمسة عشر وبعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في احد المبنيات

لان المركبات باعتبار بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا المقتصر على بنائها المركب

ولا الفعل وغيرهما وان ذكر لدخولها بكونها في بعض الظروف ومنها المضمر

ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب

والغائب والمحقق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف المضمر

فيما بعد التحقيق وبهذا استغنت عما تكلفت الشارح لا نحو انا نحو ما انا كن

من انت كرر وعلى طريقة النحاة بنبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع

ليستعمل في متكلم معين او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع نقض

المتكلم والمخاطب بهذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى الوجهين لا بد من حمل كلام

واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون في الاثبات للعموم

والمراد بكله ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب نحو ذلك وبهذا

القيد لفظا اي انما يفيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة ولهذا ...

ولم يرد ان الغرض منه اخراجها فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير المكو

بما وصف به الغائب بل انما يخرجان غلاير والنقض بها وقوله فان الاسماء

الظاهرة انما يكون بان يصح خروجها به مع انها داخلان في الغائب ووجه الصحة

انها موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المعين

والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم والمخاطب اما الثاني فيحكم واما الاول

فان المتكلم والمخاطب نحو زيد لان الخطاب معنوي لفظي ...

مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى لمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد
يتوجه اليه المخاطب بعد لفظ المخاطب ثم موضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ
المخاطب كلانت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب بهذا وهم
من قال ومن هذا لا متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجها بالتوجيه الاول فلان
المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظهما موضوعان لمفهوميهما الكليين لا انهما وضعهما
الجزئية لاخراج زيدا واعتبر به المتكلم به عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا
قرينة بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله حكي عن نفسه بتفسير
المتكلم واياك وان حمل كلام الشرح على ما ذكره بهذا التأويل ثبت بهذا ان القائل
من تلامذته فلعله يصح لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على هو
الصحيح اليق قوله او تقديرا اي قريب غلامه زيد جعل التقدم رتبة والملاقي التقدم
لفظا لكن تقديرا لانه انسب بمذهب الاوفق ثم نعم يحتاج الى شرح حتى يكون لفظا
يكون تقدم التقدير لانه تقديرا بحتة ملحق بالفعل باللسان قوله من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستقلال
ولا يفهم اللفظ بالتبع وانه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله فكانه تقدم من حيث
المعنى تعليل والا فينبغي ان تقول فكانه تقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم
ذكره معنى الكلام فكانه تقدم ذكره لفظا فما جاء في ضمير الشان لا يصح حصر
كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علم الحكي كان قوله لانه اتى به من غير ان تقدم
ذكره مستدركا وكانت العبارة الجائزة فانما جاء في ضمير الشان فقصد لها
والضمير راجعا الى المتقدم الحكمي قد يكون للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر
او ضرب الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخص
للاول والاول سابع مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب

قوله الاول ضربتُ وضربتِ فالاولى ان تقول ضربتَ وتضربُ الى ضربنَ

وتضربن لتكون افراد المضمر المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمير

المتصل بانها دايرة على التصريف المعلوم في الصرف فلم يفته الماضي والمستقبل

وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا

وقوله ومن هذا التقابيس المجهول فيه لطافة فلا تجهل قوله المستثنين اي لما بين من

المستتر في المستثنين بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى للاستيعاب

لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدأ بالمتكلم والصرفيون

يبدءون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله لان الضمير

المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من غير المتكلم المخاطب قوله هو ان اجتمعا

هكذا ذكره اللباب وقال شارحه اللباب اي اجماع البصريين والا فان نوا

جعل الضمير انت بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا الى ان التاء تصاريفه وان

عماد قوله خاصة في ان موسى لما خاصة صفة لغاية فهو حال من فاعل الاستتار ونسخة المستتر

وان كان انث اي طائفة خاصة وفي المسند اي المسند الى لفظ الماضي مصدر

كالغائبة والتقدير خص خصوص والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا

بتقدير قد خص خصوص والجملة معترضة هذا ولك قوله لكن لحذف في آخر الكلام المستترة

ظاهره يدل على ان على المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب الى المص

وقال الا ان النحاة في لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل

وهذا كلام ظاهري يجوّ التحقيق ما سبق في اول الشرح ويفهم في طلبه اسد

لنادرة التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق قوله اذا لم يكن مسندا

الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع

المتصل حتما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لا [illegible] ان وجه

٢٢٣

المتصل حتى يحتاج الى تقييد اما في الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره قوله مطلق سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ والذي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحدا او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص والجمع ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فصحيح انه يشمل الشرح مثنى او مجموعا والا وفق بالمشهور تفسير مطلق بو مؤكدا او مع الغير وهنا يشير الى ان مطلق حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله في الصفة مطلق ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولكن الغرض المرفوع كما يشعر قوله وسواء كان اما الغرض منه ذا الحال لا سواء كان اي الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثنى او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرف اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلق بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت فيه اي الصفة ... الصواب لما تغيرت وكانه سهو من الناسخ قوله فيها اي الالف والياء والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيء فيه على ان اللام في قوله الا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل حتى لكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوز حمله على الوقت قوله وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم بل تقييد قاصر لانه لو لم يشمل اقام انا ونحو على المصدر اقول اقاما انا داخل في العقد لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم ... والمتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول

اذا المتعارف في حساب ... الماضي ووقوع المضارع في ... قليل واصل الى هذا ... ودرجهم

الاولى بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في
علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعدم الالتباس
لا يجب كما صرح به شرح المفتاح وانما تم ان في لو وجد فاعل المصدر الضمير مضافا
اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل للعطف
ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفعل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل
قوله اي حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج
عن الاتصال كقوله الا زيدا اضربه فانه في تقدير ضربت زيدا اعلم لم يخرج الضمير كذلك
عامله عن الاتصال قوله كجوعا والضمير مرفوع لا ينال الاولى غير مجرور
منصوب بلا شبهة اذ انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد
بالمرفوع ما هو مرفوع حقيقة في اصطلاح باب الضمير قوله او بكونه اي كون الضمير مسندا
اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير ما هي له بان يكون نعتا او حالا او
او خبرا او لو قال او يكون صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل لكن قال اتقائهم
قوله فان قلت لا حاجة الى قوله او يكون صفة جرت على غير من هي له بعد قوله
او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا لبس
ايضا وبهذا ظهر وجه قوى لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه وانما قال صفة من
الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي
قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى ان يجعل اتصال الضمير علامة
رجوعه اي ما هو خلاف الظاهر ثم وجه المناسبة بجعل الانفصال علامة انه خلاف
الظاهر اولى بما خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الابانة بالتصريح
في مقام الالتباس فالضمير فرحل محل الظاهر كما لا ينفصل الظاهر لم ينفصل الضمير ولا يخفى
عليك انه منتفى لاجل جوابه ماضيا قوله انما قطعا من [illegible] ما هي له [illegible]

ان الاولى

ان الاولى بالصواب اي لما ذكره من الكلمة لا يحسن ولا يخفى من جوع
ان كون الفعلاء اصلا في جريان الصنعة عليهم ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر
قوله اختر انا اياك واذاك ونحو اعطانيه اياه قال سيبويه ان كان غائبين جاز
الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد
فيما هو الغائب قوله للتحرز عن عدم اصالته ومن من غير مرجح قيل مرجح
الاول في ضربيه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيتكه اياه بكونه فاعلا في المعنى
قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في باب راي والترجيح كما ذكره قوله
اي مذهب من القائل قوله وحكى سيبويه تجويزا لانه لو لم يقل حكى الاتصال
ليعلم انه حكاه عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة بدون الكل
مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب
فوضعوا الحروف غير موضعها واستحسنه المبرد ومذهب النحاة قوله وان استويا
رتبة منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الاتصال وفي ثاني
مفعولي علمت الانفصال قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية الهيئة بالمفعول
لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الانفصال الاثر رتبة
الانفصال الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاثر رتبة بذلك الاثبتة بالمفعول له
ترجيح الجزئية لان الجزئية حقيقية والمفعولية تشبيهية قوله والاكثر لولا انت
اي لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرها فيكون احصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالها
معا ولما وقع هذا الوهم فيهما في قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرها لعدم
خوف الالتباس المقصود وبغيره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بغيره
والمنغيره اي ما هو المتعارف في النصب فلكان اولى وفي تغيره منافوت
[illegible] مرافقة الكلمة نحو صغير المتكلم عن الحكم قوله ان لولا في هذا الكلام حرف

جر كانه جعله في حكم حرف جار وحمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قولك لو

لكان كذا اى معنى لم يكن كذا لوجود ذلك قوله فهذا ايضا الاخفش تصرف في الضمير والنصر

في كونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا يكون مفتوحا لان التأويل

في المفتوحة وتاويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع اى نون الوقاية مستبدا

مع الياء مجردة لازمة حال من ضمير الياء وقوله وانت مع النون اى او قوله

في ليت اياه وقوله وعكسها لعل يتلو معطوفات على الحال وقوله وليا مستثنى

من التخيير وكذا عكسها لعل وقرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل

ليبقى آخرها في عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة يكون

في آخرها [illegible] قوله لتمام تحاشى عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف

ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة لانها تكون على حرف واحد ليس كغيرها اخت

الجر ومن هنا ظهر انه لو كان لبقى الصافي عن الكسرة لما لزم وان ذكرا لا آخر

لا احتاج اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية اى نون هي سبب للوقاية او نون

هي للوقاية تامل قوله بخلاف كسرة تقضى لانها في الوسط حكما لشدة اتصال

ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب

بعد الياء المتأخرة قوله بخلاف كسرة لم يكن الذي لم يحرزوا وقد الحق لوجهين

لا يخفى ان العوض المشترك بينه وبين ما قبل الياء وانه يتقوى بما كمثلها بحرف فالاولى

الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يحذف معها المحذوف لالتقاء الساكنين

قوله ولست لا تخير في ليت ولعل لانه عبارة عن [illegible] وانه الاولى بخلاف الآخر

فالاولى الاحتراز ان ليت ولعل مستغنيان عنها قوله تحرزا عن اجتماع النونات

ولو حكمالها وحمل لعل على ليت قوله وتوسط بين المبتدأ والخبر فيخرج او

لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله [illegible]

والاحتياج اليه الا انه ذكر توطية لقوله وبعدها ونحوها وان لا تكون بعد العوامل مبتدأ
وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر لما كانا مشتقين من
الابتداء فاتصافهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بهما وبسبب التركيب قبل ثبوت
هذا الاثبات تشبيه به ومجاز لانه تعليق بالمشتق ومجاز من المعنى والى ترقى
في كون الخبر فحينئذ يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع
بين الحقيقة والمجاز من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابقة
للمبتدأ ولا يصح ان يجعل مطابقة للخبر كما يكون في الشعر فلا يصح كون ضمير المرفوعات
هو ما يشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدأه [illegible] به في دعوى انه
فيدبها بين الخبر فصار يسمى قوله ولم يقل ضمير مرفوع لكان لاختلاف فلا دليل
الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على [illegible] مرفوع منفصل متفق
وان اختلف في كونه خبرا او بعد كونه خبرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وقد
ان كونه صيغة مرفوع ثابت ورد انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع واما
متفق في الاختيار ردا لمذهب [illegible] عنده قوله ويسمى هذا المرفوع فصلا الا ان يسمى
صيغة هذا المرفوع فصلا وكان ذلك [illegible] للعلم [illegible] قوله وذلك لكونه
الفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا او
كان [illegible] المقدر بعدها اي لام كي وحرفها بسببيته حتى يكملا بعدها و[illegible] التفصيل
بين كون المبتدأ نعت وخبرا التوسط لا التسمية قوله لا الفصل انما احتاج اليه منها
فيما اذا كان المبتدأ او ما اصله [illegible] وهو التوقف وما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل
من المبتدأ للخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتدأ المعرفة فلم يتوسط بينه
وبين خبره ضمير الفصل قوله وان افعل من كذا او فعلا [illegible] عند الزجاج [illegible]
[illegible] وذكر [illegible] بقوله [illegible] بانه يحتمل كونه مبتدأ او تأكيدا كما في انه هو

ابكى واضحك وزيد قام ما كيد الظاهر بالضمير لم يعهد و الاحق انه كلام على السند
الاخص قوله اقتصر على مثال الفعل من احوال الخبر لان الدخول في حيز الاستفهام
من الفعل كل استعمال فيكون فيه ايضاح الغرض بطريق الاولى قوله وبعض العرب
يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا لو كان معنى الجمل مبتدا الحكم
مبتدا احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله في الكلام كما
افراد المبتدا فلا احتاج الى هذا التوجيه لان جعل شيء مقصودا بمفهوم شيء لا يستلزم
معرفة مفهوم ذلك الشيء قوله مع الرفع متعين لم يقل الرفع متعين بالجزم لتعينه بالسبق
قوله ويتقدم قبل الجملة اي الجملة الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها
نواسخ المبتدا والخبر [illegible] لا يجيء الا ايضا قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
تنقد ما [illegible] التقدم ان يكون متاخرا فهو اخرج في هذا التوجيه
عن مقتضاه وجعله مجردا عما لا يسبق عليه مرجع وهذا خروج عن مقتضى التقديم وجعل
الجملة غير صفة فيه التقدم وهو معنى هذا التركيب فهذا خروج التركيب ايضا عن مقتضاه
فالظاهر انه في غاية البعد وان يقال بعض الشيء وجها وقوله وذلك
المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج
المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة المعلوم
ما احترز به عنه مع انه كما احترز به عنه هو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا
ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه متصلا بلا فصل ذكر ليعلم عدم جواز الفصل
ضمير الشان والجملة المفسرة للضمير او بجملة معترضة قوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام
جنس الجملة ليحصل الجملة بعده ولحقه منه فيشار ان رد على من قال [illegible] انه
موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شائع فكان من مظان التوهم ولا
انها قبل انهم انها ركبه فتدبر واختار احسن التدبير قوله وليس بالجملة [illegible]

العمدة فيها مؤنث وجهه انه المسموع واما تأنيثه بتأويله بالقصة من غير كون العمدة

فيها مؤنث فجوز وقياس خال عن السماع كما حققه الرضي قوله والظاهر ان قولهم يسمى ضمير الشأن

والقصة كله معترض بين الموصوف والصفة اعني قوله يتبعه لجملة قوله فانه لا دخل للتسمية

في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعليه ليتوقف بل يمكن

ان يكون لتقييد الضمير الغائب وتعيينه قوله وايضا يلزم استدراك قوله اما في غيره لانه

قاعدة اخرى مشتغلة لوجوب تفسيره بعده بجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير

اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر مذكور

ان يكون ضمير الشأن منه باعتبار انه راجع الى الشأن او القصة المتعينة في المقام

فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسير الضمير واثبات انه لم يرد [illegible] الا من المتعين

في المقام وذكر على الابهام بغير غرض التفسير قوله [illegible] ولم يحمل التقدم على

اقتضى القاعدة ان هو زيد قائم بما رأى اى توجيه ابن يتوقف تقديم

بعينه ابدا وقت تمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول وهو

الانتقاض فانه لا يطلب تفسير هذا الضمير بجملة بل يصح ان يفسر بان يقال الشأن

هو قائم زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصحح [illegible] عنه بمجرد هو زيد قائم

فلا بأس لاه بنقض القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا الا

عدم [illegible] بين التفصيل والمتصل بالمنفصل فان كان عامله معنويا لم يأت بحكم

التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا

فان كان مرفوعا يكون مستترا او الا في بارزا قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة

زيد عمدة لا دليل عليه لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدأ مع كونه عمدة يحذف

قوله وشاذ اى شاذ الحذف الضعيف اى يكن يدخل الكنية وانما جعل [illegible]

[illegible] لان [illegible] لا يدخل على كلم [illegible] كتب [illegible] في [illegible]

اى اذا جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله مع كونه منصوبا لا انه لم يحصل
حذف مخبرا ودليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جائز ولا هي الا ان
وطرنا والنبي مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فرجحت
لان ان المفتوحة كمتوزنة وان المكسورة كمتوفية قوله وروي ذا اى اسماء الاول
ذا مال كونها تميزا ان والسر في ان ما بل الظلم بالجموع فليس ذا فاعلا للمشبه جملة
ذا مال بل الناس هو الجموع من حيث الجموع تدبر ولو لا هذه النقيضة لكان لوجه
التضعيف وقيل مرعي محذوف اى في تمثيله قوله اى هذا ان تسامحوا ان على
الوجه وغايتها ان يتم معنى نعم ونالها ضميرا ان محذوف بكذا النقل عنه
في الحاشية وهذا الوجه الثاني ان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا او الا ان
ان حذف ضميرا ... حيث قوله ووزنه بقلب الالف واوا اى الالف
من ذا واليا من ذي فلا نظير او ايا قوله يوصل ايا اى اصل من لا اشباع او
من ابدال الالف بالياء او الياء قوله ولا يمكن انشاء اى لا يوجد على صورة
المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بحاله موضوع للمعينين ولو كان معنى لم يكن
في مفهومه تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا كتب بالياء
لان هذا حال الالف المجهول اصله وكذا كتب فرادا و لئلا تلتبس او في الى
حرف ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يمكن
انما يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب منه وكذا الهمزة قوله فهو ليس المقصد
فهل يمنع من فوائده فلا يخرج التثنية على ان ليس المقصد منه على ما يوهمه
ولكنه حروف الكلمة ولم تنقل وتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينها و
انه يكلا انا وانتم وهو واخواته كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء قوله لا انت
ووقوع اللفظ موقعه قبل عنه ووقوع اللام موقع ... مثل ... وتفعل

وفيه ان مخرج افعل منه ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فانه خارج
وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك انت يكون الشار
ومعنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب
فيكون الكاف في ذاك حرفا وهي اي حروف الخطاب واحرف تذكر وتؤنث
ولو اعتبر ما نيته ثنى وجمع وهي خمس لكان فيه ثنتين وخمس حروف الخطاب الا انه
راعى المناسبة فذكر في خمس ومضروبة في خمسة حصل قوله خمسة في خمسة لانه
ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون بدلا وهي خمسة موجودة
في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرون وانما قلنا من انواع اسما
معنى لا يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف في سته فان [illegible] من الاحد به يتصل
وذلك للبعيد وذلك للمتوسط ويستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص
على البعد وهذا رأي المصنف ونحن نقول فيه على ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدة
الاستعمال ولو يؤيد ما ذكره انه لم تقل وهي فائدة كما اثبت ولا يبعد ان يجعل ذلك
اشارة الى كله وذلك للبعيد ان كله ذلك مثال مشار اليه متوسط يستحق ذاك
على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك لغير نعاما يحتمل كما ان لانه عدد الواحد
الى زاد وغيره وقوله واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان
بهذه المكانية الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان
وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الا
لا يكون الا ظرفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا
او لانصب قوله ثانيا ان كان تم من الافعال ان قصد به تفسير الكلام
التوكيد في الافعال انه قصد القول الثاني انه لا حصر لها والا وانه منحصر في
خمسة او ما عداها كالذي جعل قوله مضروب اثنان ثانية لا تنفك عن الاحوال

فالمنصوبات بعضها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب
بعضا ظاهرا ولا يضر ولو جعله حالا لكان اوضح فانه يا تردد في محله وجعل بعد كونه مفعولا
ناقصا مبني ما لا ضرورة فيه وهو غير ظاهر وانظر ما نبينه كان وجعل الجزء التام بمعنى جزء
الاولى لمجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير [illegible]
من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة لا باعتبار نابها لا الا ما خوذ امعا [illegible]
فهذا ينبغي ان يسلك بيانه ما اشتهر في امثال لانه الدليل لانه البيان من البيان
عام به ومن التمام ما اشترك بينه عن نفي البيان والدليل فالمعنى بحث ما الاول
جزء الا بصلة [illegible] لنقول يمكن ان يتوقف الصلة لا نقال ان [illegible]
نصيبه [illegible] الشرطية نحو من تضربه اضربه وما يفعله افعله الى [illegible]
لانا نقول [illegible] مفعول اضرب فهو جزء بدون جملة [illegible]
[illegible] من قال بل الجمل ان حمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم نقض الحد عن الشرط
فقد سهى سهوا بينا [illegible] وقد ذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة لا يخلو عن
تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكره لانه جزء لغوا لدخوله في مفهوم الصلة
[illegible] وحاكانت الصلة [illegible] ليس المقصود تعرف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد
ان التعريف غير مانع [illegible] عينيهما بقوله وصلته اي صلة ما لانه جزء الا بصلة تكلف
نعم لو قيل لو قال الموصول ما لانه جزء الا بجملة خبرية ومخبر له لكان اوضح واخصر
[illegible] او ما في معناها لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع فوتهم
مركب ناما من خبر [illegible] العايد ضمير لان غير ضمير لم يوقف الا كما في التسهيل من
العايد اي المبتدا او الموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه [illegible]
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل [illegible] يتعلق به من الفاعل
والمفعول ونحوهما وكذا اسم المفعول [illegible]

لما سمى

للملابسة لانه لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل لا تختص

الالف واللام بمعنى الذي وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه

والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير

ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لا يجددان عن الفعل بعدم

الدلالة على الحدوث لا ثبات ولانه بالنص فلا يصير ان يقع الجملة وهي اي الموصول

يعني المرجع مأخوذ من السابق واي اي حصر فالى معرفة لفظا او تقديرا

بمعنى الذي وفرعيه وكذا قوله وانه يعني التي رتبة وفرعيه والمنسوب الى

طي فعليت من النسبة احد عالي ثلثين ايضا واخوي همزة فالجزء اعني اجتماع اي آت

وذا بعد ما جوزه الكوفيون كون ذا في جميع الاسماء الاشارة موصولا بعد

الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا الشرط كونه بعدما او من

الاستفهامية معنى انه لم يكن زائدا كما في قوله تعرين ذي ما الذي ...

اي من الذي فان ذا زائدة او بعده موصول والعائد المفعول سوى عائد

الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد ولا يحق كونه

لا اذا كان فاعلا يحي التقييد بالمفعول لاخراج انه عمل علا يرد ان الحذف

لا يختص بهم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان هذا التقييد ضعيف والاولى

ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا نحو زيد بشرط

ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون مبتدا اي او يطول الصلة كقوله تعالى

وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طال الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور

بشرط ان يجر بحرف جر متعين بطلا الصلة او ... ناصبه لتنفلط

نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه باب لا نجارة لذي ... لاجل

لا يتناول ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتعرض به الآن

وفي شخص بالاول

جار في كل الموصولات فتقول من ضربت زيد وما فعلته خبر وقوله او ما يقوم مقامه

يريد به الالف واللام مع المراد بالذي الذي وفروعه او قد علم ان

مثلا وذلك ان مرجعه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فما تقدم ما في ان يعلم الاصطلاح

العلم فلموضعه قوله بعد بيانهم طريقة الاخبار يشعر بان غرض المتعلم كان بعد تعليمهم فيذكر

فيه مسند المقصر الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتأخير المخبر عنه لان غرضهما

اي بين النحوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب شامل قوله اي باستغناء الذي

او ما يجري عنه بالذي فيه صدر الاخبار قوله صدرتها بالذي يشعر بان يكون من مواضع

وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر في موضعه في شيء من كتب النحو

فلعل المراد والقصد تعلما هو الاصل في باب المبتدا قوله اي في موضع ما هو

المخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول وذلك ان يريد بجعله عن التعليل

اي المخبر من جهته وبسببه قوله واخويه اما المخبر عنه اعتبارات اخر بالنسبة الى الضمير

والنظر الى اعتبار ما في المقصد فيكون بالنسبة الى الجملة قوله يصح بناء اسم الفاعل او المفعول

منها يشعر كلامه بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل

او المفعول فتقول الضاربه انا زيد او تقول المضروب زيد قبيحه وذلك بالتعليل

على الصحيح بان ذلك من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس مع

تعليل المذهب قوله كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث لان السين يفيد ان خبر

كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقدم فاذا لم يبالوا في الاخبار

بالالف واللام لفوت الزمان الدال عليه الجملة فلا ينبغي ان يبالوا بفوت ما يفيده السين

او سوف فانه ليس الا زمان ولانه يجوز ان يؤخذ للفعل من الفعل المنفي

اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد اللاقائم زيد فان قلت

ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قام بالالف واللام فيقول القائم زيد

القائم

انّ ما الذي هو الجملة الاولى متروك والذي في التمام جملة ونفي معنى الفعل فلا يصح
فيه ما هو في مقام الآخر قوله وقد وضع عائد الموصول موضعه هذا اشد التفصيل
ايراد وضع الضمير موضع الجزء منه ومثله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل
عليك استخراج جميع ما ذكره قوله في ضمائر من قبل الانفع في ضمير المبهم قوله
المصدر العامل الاخير الاول فيه والعامل قوله والحال الاولى وثمانية يجب تنكيره
ما عرفه يزيد لك تميزا قوله وما الاسمية كحيثما الموصولة وبيان انه لكسر كلما
بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته ملتبسا بما فالتبس الموصول في بابه تقريبا
كافة كونه بوصفها على ان ما الموصولة مشترك بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا
ولما احتاج تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها
وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال قوله فانها اما كافة
نحو انما زيد قائم اي فانه انما قد يكون مصدرية وقد يكون زائدة ايضا قوله
استفهامية بانه على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معاني انما للطلب الاستفهام
كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وقد يحذف الفها مع حرف الجر والمضاف
اذا لم يكن معها ذا واثباتها قليل قوله نكرة موصوفة قيل جاز ان يكون ما
كافة قال المص ان التي اجاز زيادة كونها موصوفة فلا يلزم حذف الموصوف
واقامة الصفة اي رد الجر ورتبة [illegible] من الاخر وذلك قليل الا بشرط فيه ههنا والا
ان قال ان التي اختار زيادة لاستغنائه عن تكلف من حذف المبين او تعيين
نكرة ما يستدعي كلمة من اذا الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والبيان
بعد كلمة ما وقوله نعم جملة فعلية حالية متعلقة بما لا امر ومن جعلها صفة للكلام
بتاويله بالمنكر لكنك لا يعينه قوله وتامة قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة
[illegible] وهو قوله معنى شيء صفة ثانية ذكره تنصيصا على اختيار مذهب

ذكره على تنصيص
اختيار مذهب
ابي علي نسخة

دون سيبويه ويمكن ان يجاب بان المعاني ما سوى الموصول والجمل انما يدرى باب
منه قوله وصفة نحو اضرب ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان او ضربا حقيرا او
عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم او التعظيم او التحقير او التنويع
ونحو ذلك حسبما يحسب المقامات واختار المصنف كونه ما حذف اليه لا حرفه
كما زعم البعض قوله ومن لم يكن ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة
لعدم البناء لا فيهما او كلم مبتنا البصرية قوله الا في ان تم وهي لا بل على حيث الشيب
بروايته
ومن ابن عقيل ليه في لا ينبغي ان يدرك الشخص في هذا المقام الا من في وجوهها
لذوى الفهم ولا تقع على ما لا يعلم الا غالب وما لا يعلم الا قليلا والصفة نحو فتستعمله
ما زيد في السؤال عن صفته والمجهول ماهيته وحقيقته ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل
مائية نسبت الى لفظ ما والهمزة زائدة في ثنائي منسوب اريد به نفسه فيقال لفظ
ماء ولائي فقلبت الهمزة هاء او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين
كلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها موصوفة بالنداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق وهذا نقض
المصنف بقوله وجوبا على رد اعراب الذات وذو الصفاتية جوهر ضيع الشارح
رحمه الله ما قصده بحمل بانه تحقق بما هو المتفق فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها
وكانت مضافة وهو يكون الصدر ما يدل ابني على الضم وخبر سيبويه اعراب ايضا وان كانت
مضافة فلا اعراب قوله فمن قرأ بالضم اى عنه بعض من قرأ بالضم فان منهم
من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد قوله
ومنها ذا اصلعت وجاز ان فالا بمعنى موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن
الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو او من ذا هو غير شك الزيادة وجوز
وجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا الذي فذا اسم اشارة

لا غير

لا غير والحق في من ذا الذي ان يكون ذا زائدة وان يكون اسم اشارة
كما في قوله تعالى من ذا الذي فان ها التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة
والمقصود من بيان الوجهين فيما اذا صنعت الاشارة الى ان ابناء ما ذا
موصولة مبني على الاحتمال وليس بثبوته بالحكم بجواز الحكم بزيادته فان قلت ما وجه
رفع الخبر قلت جمل صنعت خبر المحذوف العائد الى المبتدأ وان كان عليا
وانما قال فيما اذا صنعت احترازا عن مثل ما ذا كان فان الرفع فيه لازم
وجعل الشارح رفع مصدرا معنا بمعنى المرفوع وكلمات جعله فعلا مجهولا
كان اي اسم كان انطاي اسماء بكال كان بذه لحمل التام والنقصان
والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الشارح اشتبه ومن حق اسماء الافعال
ان لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا محلا وقيل محله في الحل بالابتداء فهو
مبتدأ فاعله [illegible] الخبر كما في قولك اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره
المص في ايضاح المفصل وان ما تركه بيان المبتدأ في هذا الكتاب وقيل هي مصادر
منصوبة بافعال محذوفة وبنا في تقدير الفعل كونه اسم فعل مثل رويد
زيدا اي امهله مثل ما هو بمعنى الامر او ما هو بمعنى المتعدي لكون مبنيات
نحو ما هو بمعنى الماضي او اللازم او ما هو اسم فعل ومصدر اسم فعل وما
اسم فعل فقط وما استعمل في معنى الاصل وما لم يستعمل فيه قط ورويدا
تصغير [illegible] الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق
عدي الى المفعول لتضمين معنى الامهال وجعله بمعنى [illegible] الى شيء
الى لص وفي [illegible] موسى [illegible] بالضم الى لص من اللوم ومن [illegible]
المشتق من الثلاثي [illegible] من الثلاثي في صيغة الامر [illegible] المشتق [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى انه يكون

ان يكون المبني منها سماعيا لا قياسيا فيقتضي ان يجي من كل ثلاثي في كلام العرب

فيقتضي ان لا يجب التوقف فيه على السماع فلك ان تبني فعالا من كل

فعل وان لم تسمعه من العرب لكون فعال قياسيا فينبغي ان يصح لك ان تقول

قوام من قام وان لم يجي فلانا في كونه قياسا نظر متوقف على السماع

فافهم **قوله** الا انه ورد ابدا قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي

تجولا في التهيئة الصبيان بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد

وعرعار حكاية صوت الصبيان فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل

قرقر وعرعر وفيه انا حكاية صوت الرعد وحكاية

صوت الصبيان في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على

انه لم يات الا ما ورد وان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا ما ورد

الا ان فعالل بمعنى الامر لم يات الا ما ورد لان فعالل بمعنى الامر لم يات

من الرباعي وما ذكر من قرقار وعرعار ليس فعالل لكن لا يلتفت **قوله** ولم يبن

الى الان ويبنى فعال على بنيته وقال ابن من كان مذهبه ان يجمعه وزان

فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثا فاذا سمي به مذكر وجب منع الصرف

ويجوز هذا البناء جعل منصرفة وبهذا انهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة

وفعال كره صفة للمؤنث لم يجي فعال صفة في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف

وهي اما لازمة للنداء اسما نحو يا فساق ويا خباث لانه لم وهي على ضربين احدهما

ما صار علم جنس بالغلبة كخباث وكلمة وهي في الاصل لكل ما [illegible] اي حدث ثم

بالغلبة لجنس انثى او الربابة في يابتي على وصف نحو قطاط اي قاطعة كافية

**قوله** كيف ما الاصل في كل معدول من شي ان لا يخرج من النوع الذي ذلك

الشي منه يرد عليه ان ثلاث معدول من ثلاثة ثلاثة وثلاثة بتمامه [illegible] اسماء

وركب من ايهن وخرج عن التركيب الى الابنية الا ان يقال المراد ان الاصل ان

لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما انث من اصله قوله علما للاعيان مؤنث حال

من حضر مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد به لجعل جزءا الى الفعال المقيد [illegible]

اليه قبل العامل فيه ما استفيد ومن قوله معرب ومبني اى تختلف فيه والا لاجتمع

على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرفت في باب

التنازع قوله وقوله مؤنث صفة على وذكر التنبيه لها فان قلت الاظهر انه احتراز

عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا حقيقة هو علم مؤنث لان دلالة

على التانيث لا يخرج بتسميته مذكر به عن التانيث بقي ان الاظهر انه الاحتراز عن [illegible]

اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان باب فعال على مؤنث للاعيان ينتقض بها

اذا جعل علما لمؤنث لانه لا يبقى التانيث الا ان يقال المراد بكونه علما

في الاصل وضعه من غير نقل من غير العلم فتبقى كلام الشارح ايضا ان فيه تانيثا

ليس للاحتراز فتأمل قوله كقطام وغلاب علما امرأة قوله فانهم

يوافقون اهل الحجاز في بنائه واكثرهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل

يحكمون باعراب الكل مخففا قوله العلم معرب غير منصرف كلهم الا ما اخره راء فانه ليس

بمعرب في تميم كلهم بل عند اكثرهم قوله وجه الاكثر ان الراء حرف لها

بها وجه بديع ذكره الفاضل الهندي والمختار الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر

وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح لذلك هو الكسرة فالتزم قوله

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانشاء بل على لفظ العرب قوله

اما ان زجرا او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او نحو على الشرب او اناخة

كما اذا حكت نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فيبقى اصله

[illegible] او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية

[illegible] الضمير [illegible] تقدم [illegible] الضمير [illegible] الكلام على اسلوب واحد ١٢ [illegible]

انه لا يكون في هذا مبني ومعرب على اسلوب واحد فالتفضيل لمن تقدم ١٢ [illegible]

على ما هي عليها من غير تغير على سبيل الحكاية قال ان ضل المنذري لا نسلم انه اسم كاصوت

وبه يشعر قوله ماهي بهذا الاعتبار ليست كلمات ولو وجدنا ذكر انه ضل ببعض هو

انه لا ننا وتسج بن العيمن فيثال قال زيد تخ وقيل قال زيد غاق

فنحصر القسمان فيهما وامثالهما في الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت اخطار شيء

بذاته اما للحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ

وعلى كل تقدير فصوت وسش يسمى لا يقال بل انه اسم حكي وفي احكام الاسماء

يعتبر الاسم حقيقة او حكما لان تعداد الاصوات مطلق اسماء حكية وبذا عد قسما

من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انحصاره في قسمين بهذا الاعتبار

ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا تخرج عن هذا الاعتبار ويكون

انحصاره بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام

المبني ما يسمى المراد به في المستعمل ما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات

في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بيان انه

يصدق على الجميع انه حكي به صوت قوله او صوت به للبهائم مثلا الا او

ان لا يطعن ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يحمل التعليل للتمثيل

ليشمل وراي اخرى للتصويت به من قصد التعجب وشكن توجع او طنف

بحيث فيشمل القسم الاول ايضا بحيث واحد لا بد منه لغيره دخول هذا القسم واما

ما وجهه به الشارح اقتفاء للفاضل المنذري فهو على ما ترى فتدبر ما ذكرته وخذ

ما صفى قوله قيل ذكر لانه لما كان هذان القسمان قايله الفاضل المنذري

رحمه الله كانه اراد المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى

الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لا ينحاع الغير ذلك الصوت اقرب الى الحركة

مع الغير لانه لتفهيم الغير لاجله وما لم يتعلق بالغير كوي للمتعجب فانه يتلفظ به مستقلا

هذا التعليل لتضح لا يكون الصوات لتفهيم الغير كما اتى لما ذكر لما يقوله [illegible] لتفهيم الغير لا لوصف [illegible] لكنها الا هي الا الصوات ولا الحكاية [illegible]

البليغ من غير نظر الى التحير فى غاية البعد من التركيب مع قاذالم يكن ما هو كرة الا الغير
لا الى المعرب في هو ابعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا د فيه ان بعده
عن الاعراب لا يوجب اولويته الى حق بالبناء لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار
بحيث لا يكون ملحقا بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات اى المركبات المعدودة
من المبنيات تشعر بارتهذه بانه جعل اللام للعهد نحو كل اسم اما عليها
لا يصح فلا يصح التوين لتوقفه على صحة الحمل وجعل بتقدير هذا باب المركبات
رد لا يصح ان يقول المركبات رسم بدرجه
وجعل كل اسم تنوين المحذوف اى المركب كل اسم لا ايام جعل التنوين فى نحوا
المذكورات على ما هو ظ كلام المص وبيان الشارح وجعل اللام للجنس وجعله
للجمعية لا يلايمه جعل نظايرها معدودات فهذه العبارة من المص داعية الى حمل
المذكورات على الاجناس لا المعدودات قوله كل اسم صح للجنس المركب
ولم يعترض بما هو اعم اعنى واعلى تحتيه بالوارثة كما فى اخواته لان الوارثة تخصيص
بالاسم المبنى لانه فى قسم الاسم المبنى والمركب المعدود وهنا اعم من الاسم
المبنى الا ترى ان بعلبك معرب مبنا سقط ما ذكره الرضى مع انه قطعى
من ان قوله اسم غير جنس اليه كما فى باب المعدود والمتقدمة لانه فى قسم الاسماء
على ان ايهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعله قسما من الاسم يدعوا الى
التصريح بقوله كل اسم فتامل بقى انه لا يصح حمل وصف المركبات بالمعدودة
من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بجزئه
فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين اما ما وجد من هذا الاسم
التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه واسم فعل نحو بخت نصر
فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن ونصر صنم اسم
الصنم فمعناه ابن الصنم كما فى القاموس ونصر ما فى التفصيل

ثم الظ هو المستفاد ان المحدود هو الاسم المبنى لا الاعم منه اذ الكلام فى الاسم المبنى فلا يذهب الوهم الى الاعم منه كما قيل فى جواب ما ذكره الرضى ان قوله اسم ليس محتاجا اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء وصرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم الى القول الا ترى ان بعلبك معرب يلحق بما ينبغى بل الجواب بما ذكره الرضى ان الاولى والاليق فى التعريفات التفصيل شرح الملا و لا يلتفت الى القول فيه بالاسم

قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب رد لبيان الرضي حيث
قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه معدول عن عمومه
بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة
في الحال فاتى به اي التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية تنبيها على العموم موجب الاستتار
ما لا احتياج اليه في التوقف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله
خمسة عشر ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اذ نحو خمسة
عشر وبيت بيت لتضمن الثاني منه معنى حرف عطف كان او حرف جر
كما في بيت بيت فلا او لطان يحمل في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب
مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة في وجه يخرج نحو خمسة
عشر ليس لمتعذر ولا متعسر على المستفيد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة العطف
لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة في وجه يخرج بها
هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي
حيث قال اي لا نسبة اسنادية ولا اضافية ولا ابطال ولا افادة يخرج نحو تأبط
شرا وعبد الله والنجم وزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن
ان يقال المراد بان نسبة مفهومة الخ يرد عليه انه لو كان بينه خمسة عشر
موضوعه لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من لفظ المثبت والا فلا نعلم النسبة
لا من لفظ المثبت ولا باطنه فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن
من كل وجه وجيه والجواب ان بينه خمسة عشر لا يدل على نسبة بين خمسة و
بل بين عشر وما قبلها اي خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر
بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشرة تركيب الحرف
لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر منوب مناب خمسة وعشرة

فهذه الالفاظ جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا بهذه المناسبة والفرق
بينه وبين بعلبك هذا هو التحقيق الذى افاده التوفيق وبهذا ظهر جعل خمسة عشر
من الاسم الصحيح بلا شايبة فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين
الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا في
صفحات الشروح والمشهور قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء
لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى ينبه على ان ضمير الفاعل المستتر
من العدد في حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شئ من جزئيه عددا نحو
بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في
التركيب والآخر لتضمنه في اصله قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل ما حاصل
الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل
فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي بمعنى العطف
وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف
موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على
الحادي اذ المعنى على ذات له الواحد والعشر وفي كلام الرضي الذي هو اصل
الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث
قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد
وهو معطوف من حيث المعنى على العدد والمشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف
على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد ولا استحالة فيه لكن
المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا بهذه العبارة قوله
والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثاني ولا
فالموصوف بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني قوله

قوله باعتبار انه ماخوذ من احد آه
قال الشيخ الرضي عطف الثاني
لفظا على تلك الصورة وهو
معطوف من حيث المعنى على العدد
المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد
معطوف على عدد لا متعدد على
متعدد ولا عدد على متعدد ...
حتى التبهاو ليستوي فيما قلنا ...
بحرف ظاهر كما هو في الثالثة ...
دون او بحرف مقدر كما في ...
عشر فاصل قولك جاء ...
عشر جاء في واحد ...
عشر معطوف على ثلثة ثم جعل اللفظ ...
... ثم عطف عشر على ... قولك واحد
... مقام المجموع ... [illegible]

الصحيح ان ما لم يكن قبل التركيب مبنيا يتقيد الحكم لتوافق ما هو الاشهر والاولى

والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر الكلام

هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله

ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف قوله

في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات

ثلث في عبارة المتن تكثير الفائدة والثاني لو افصح منها ليس الا ترجيح بناء الاول

واعراب الثاني على غيره او ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه

ما ذكره جعل قوله كبعلبك معتبر الاعراب الثاني لا الاختلاف فحسب قوله تسمى كناية

وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكنى ويكنو به كناية تكلم

بما يستدل به عليه او ان تكلم ويريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز قوله

ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه موهب كسين كناية عن الفرج او على الذي يستهجن ذكره

وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالعقرب الغائب شيئا وما قوله ولا كل

بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض منهم وكانه من السهو من

الناسخ قوله ولذلك لم يبق بعض الكنايات بقي انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات

دون الظروف قوله لكونها موضوعة وضع الحروف اي وضعت تكرارية ويسمى

هذا الاسم ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او هو لفظ مركب كاف

التشبيه وما قصرت واسكنت وهي للاستفهام وينصب بعده تمييز او الخبر ويخفض

ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اتاني هذا وقد يلوح من كلامه وجه

اخر لبناء الاستفهامية واخر لبناء الخبرية فتامل قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد

نحو خرجت كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع

عطف على ظرف فانه بمعنى كيت وكيت الفا في القاموس كيت وكيت بكسر اخرهما اي كذا

قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا اذ لو كان مبنيا فالاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا ١٢ جم

دكتاو

وكذا او انت فيهما يا في الاصل بعد و تنقيد انهما في الاصل كيّة وذيّة على وزن
... فحذف اللام وابدل منها تاء التانيث كما في بنت وهنا الوجه ان يستعمل
على الاصل والوقف عليها بالهاء ولا يكون من الاعتبار حينئذ كذا في الرضي وتمكن
جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بلا واو العطف قوله وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة ايا لا تخفى انه بهذا الوجه لا يقتصر على كي وذي الطلق
لانه شابه مبني الاصل ولا ما وقع غير مركب وله نظائر رد ملك واحد بعد واحد
فلا تعقل قوله ثم يلحقه في الباء منحطّة عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكثرة
فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون
ويحتمل ان لا يقول المصنف بنائه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما
بلا حجة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يحتاج الى شيء من الطرفين
في كونه طرفا وتميزه عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى
ان حمل المبتدى انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان الوسط في الاغلب لا يعرف
القلة والكثرة فحمله على المرتبة الوسطى اولى والاوجه ان يقال تنصب تمييز
كم الاستفهامية لانه جعل تمييز كم الخبرية كالطرفين ومعا التحكم فلو جعل تمييز كم الاستفهامية
مثل احدهما لالتبس كم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم ينعكس لان
كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان
الطرف متقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون كم ... العقول
الرضي ولا دل على جوازه كتاب ... هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري
في تفسير الآية وما ذكره قبل هذا الكلام انه يجوز جر تمييز الاستفهامية
المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت والمجوز
... وتمييزه جر اولى عند الزجاج بسبب اضافة اي مميزه كما في

الجزء وهذا التي هو جزء ورجل مفردة ويجوز اخبارها قصد التطابق بهذا بين
عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب موزون من نحو
برجل ورجلت لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما قوله والجزئية ايضا يدل على
التكثير بهكذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الجزئية تفيد رب التي للـ
التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم للتكثير
وكون رب للتقليل لا يخرجان كلاما عن احدهما عن الجزئية لان الا
راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الجزئي قوله لو قال وكلتاهما
ثم ما فصل اذ في تذكيره كلاهما تذكير لان ما في كم شايع فيما ان هذا التي ثنا وعليه
تاويلها بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظرف التذكير
فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل فانه كلاهما بين
الشيئين اذا لا يجمع قوله اي كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الخبر ورد …
ان كلا مفرد اللفظ ومثنى وجه لطيف قد خفي للطيفة وهو انه نبه بان كلمتي كم واحد
بالذات متعدد باعتبارين وذكر كلاهما يكشف اعتبار التعدد ويشار تويهم …
الاعراب … باعتباري كم قوله نحو ما بعده فعلا وشبهه فعلا يشير على ان المراد بالفعل
ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلق
ضميره والنسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها
بضميره وهو خاص لا يصح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء ابتداء هو
العامل للاشتغال بالمعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا
عن كم بغيره فهذا اعتراض … على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض
بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل
وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير العامل للاشتغال به فلا انتقاض في نظر المعنى

اتب ورغم الاو نيح الاخفش فان كان بعده فعل مشتغل به قوله وعمله لا يكون
الا بعد التمييز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضي انه منتقض بكم يوم صمت
لا يس منصوبا على حسب اقتضاء الفعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه
الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه كم لو ليس الا بالظرفية وذلك
اقتضاء التمييز قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي وليس يعرف
انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا
ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله وان لم يعمل الفعل او شبهه اعم من ان يكون
مشغولا او معمولا لعدم ذكر المفعول في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته الا ان اجاز
الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله ما اضمر فيه اي يجوز رفعه وقيل قوله
منصوبا على وجوب النصب يرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه
لكنه ضعيف قوله وكل ما قبله لم يتق وكل ما له مضاف او حرف جر فمجرور نحو
بكم او غلام كم انتبه على جواز تقديم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام
قوله نحو من ابوك نظير لا مثال ومتعلق بك اي مرة بكم رجل مررت فانه متعين
كم هنا كالخبرية لان النكرة لا تكون مبتدأ المعرفة بالاتفاق فيما جعلا مثل من ابوك
ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم ثمنا منصوب المحل او لا هكذا ذكره
الرضي وهو مرجوح لان الاصح انها لكم اسم كم بل بالجملة الظرفية وهي انه من الجزء
قوله اما مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل الشارح الية بكذلك قوله مثل
ما بعده ولكن ان يجعل الشارح الية من قوله ولها صدر الكلام اي تمت ولما
الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اولها الشارح بان المراد بها في
تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل نظره التاويل في التشبيه فقال مثله وكذا
وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او شبهها اي بالشرط والاستفهام والمعنى

ان قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جواب آن اذ لا ابدال يراد به اسماء
الشرط وباقي اسماء الاستفهام قوله واذا كانت شرطتين فكذلك تلك الثلثة
تلك الوجوه الثلثة اذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى اربعة مذاهب خبره اما
الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذا غير ذاهب اليه فافهم او الجزاء فقط او اسم
الشرط مبتدأ لا خبر له قوله وفي بعضها وفي مثل قولهم كم عمو يؤيد قوله قد يحذف
باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز ها هنا لكان الظاهر وقد حذف التمييز قوله اي ما هو تمييز
باعتبار بعض الوجوه لا ظهار المراد واما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فلكن
الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا او حذفه فلا وجه الى حمل
التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الوجوه اربعة ذكره
نصبا وجرا او حذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة قوله فكان الاولى تاخير هذا
عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت ليكون تاخيره عن الاصل
في هذا التوجيه التحمل في التمييز بحمله على التمييز في بعض الوجوه فعلى هذا حسن
فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصبه وجره مع الاخراد وجره
مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف بمثل تمييز كم حسبك باجوبه
وحاله فانه الذي ما سبق آنفا فيكون اشارة الى نفسه او جه آخر باعتبار التمييز
المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت منظرا لحذف هذا التمييز وتبيينا
لاحتمالي المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت والمعدود
كما في نحو كم مالك فتامل قوله فلا حاجة الى ذكر البعض حين يعني مذ ومنذ الى الاسم
يتعين ثبوته فيكون ذكره ذكرا لا لحاجة ولكان تقول ظروفا لان الاسم
لابهام كون بعض الظروف ايضا كاسماء الاشارة قوله اي ظرف حصل
معنى الظرف بتوسع جواز الظرف ولكان نبه على كونه اشارة الى ان بعض الظروف

في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في اما
موقع ... المضاف اليه بني فانه لكانه لا قطع فيه فدخل في الظروف وانا جرى
قوله لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام في كل
امر شيء يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب
ان يكون المضاف غاية قوله فلما حذف صرن غايات اي لما حذف ما اضيف
صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية
هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور او الغاية العوض
قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه حتى منع مانع التشبيه
بظهور الاضافة اظهر جانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان للاضافة
فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف
اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة قوله واما
من الظروف المسمى قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضي ما ذكره امام
واسفل وورى واول ودون ومن عل ومن علو وعلى وزن من قبل ودون ايهو
مضمون الاول وقوله ولا يقاس عليه ما بعدها فضلا عما ليس معناها قوله
فباء اي ... كذا في القاموس قوله الكاد اغض من باب علم او
فتح على ما في القاموس قوله لشبهها بغيرها في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
الا يجب ان يقال لان حسب بمعنى لا غير او لا فرق بين ان يقال جاء زيد
لا حسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري
انه لم لم يعلل حسب مشابهته للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير
قوله وبهذا او الحكم ببناء واذ الاستدلال ... هذا الاستدلال تقايس
في الحكم ببنائها على ما ثبت بناؤها بما اشار كان في موجب البناء بخلاف

واني وكيف فان عدم التنوين فيهما شبه البناء والعامل في الظروف المتضمنة
معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الرضي
قولهم فما سوى اذا واختار المفصلين في اذا انه اذا قصد بها معنى الشرط فالعامل
قولهم وان جزء وطلب الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء. قوله وفيها معنى
اذا معنى الشرط وهو ... معطوف جملة على الاخرى لكن فرق بين الحكمين اذا وبين
اسماء الشرط الا حتى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا لازمة لها
ولذا جاء جزاؤها بالاسمية بغير فاء واذا ... واذا ما غضبوا هم يغفرون
الشعر
وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وبهذا ... الشرط ... على
نحو قوله اذا الملم الخزي اين الرأس الكتف ولا يعمل في المضارع الواقع
بعدها والمصادر الى صنعت معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط وانما قال
قوله ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك اي لكون
معنى الشرط فيها غير قوي كما اشار عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل
ولم يجب كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم بعدها شاذ
كما نبه عليه قوله من قولهم ... في ... بالعزم والمدح من ... مجد وشع
وانما قيد اليقين ... لان اليقين ... كالفرية مصدر ... من الذين بني ...
بعثت قوله وايراد بزوم المبتدأ علة وقوعه بعدها هذا بعيد وقد قال الرضي
بجبار
المبتدأ في نحو باب الاخبار على شريطة التفسير. قوله وقوله زمان وقوعه ان
او ... منسول ... لا المسئول به والالم بق اذا ظرفية وقد سبق انه
قال الرضي انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد
عدم بقاء الظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فالمراد به
من الظرفية لا ... ونسبه ... انهما ... الآن عند الجمهور او ...

لمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون إذ الأغلال في أعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل
منزلة الماضي لكونه من أخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وأيضا يمكن توجيه كونه
في الآية مستقبلا بأن يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف تعلمون زمان الأغلال
في أعناقهم ثم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون قوله وقد يكون للمفاجأة نحو خرجت
فإذا زيد قائم في الرضي والأغلب مجيء إذ في جواب بينما وإذا في جواب بينا
ولا يجيء بعدها إذا المفاجأة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا إذ جاء
عمرو وفي اللباب وتجيء إذ وإذا للمكانية بينما نحو جاءه والمختص الأولى للتعليل
والثانية بالاسمية أي الماضي لفظا ومعنى دون الزمانية قوله أي حال كونهما للاستفهام
والشرط كأنه جعل الاستفهام حالا لأنهما حينئذ بتقدير ذا أي استفهام لأن الاستفهام معنى
والأظهر أن المصدر جعله ظرفا يدل عليه قوله وهي للزمان معنى قوله وقد جاء أنى زيد
بمعنى كيف وأنى أتت بمعنى متى قال الرضي أنى بمعنى كيف نحو أنى تؤفكون وفي
بمعنى متى وأين قوله فأتوا حرثكم أنى شئتم على الأوجه الثلاثة ولا بمعنى متى وكيف إلا بعده
فعل قوله والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كثيرا كما تبادر من هذه
العبارة أن يجيء كسرهما كلي منهي وليس كذلك قال الرضي وكسر همزته لغة سليم
وقال الأندلسي وكسر نونه لغة فيها واختلف في أصله فقيل هو أين زيد فيه الألف وادغم
أين في أين وإليه جرى أهل اللغة حيث ذكره في باب النون وقيل أصله أي أوان
فحذف منه الألف والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل أصله أي آن فحذف من أي
الهمزة ورد بأنه لم يأت الآن خاليا من اللام ولم يجيء أي مضافا إلى
الموقوف وزيفا للأول بأن أين للمكان وأيان للزمان قوله بمعنى أول المدة
مذ ومنذ أول المدة وأنه يختص بأول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة
سبق ذلك الفعل ظاهر وأنه ينبغي أن يقول بمعنى أول زمان الفعل المتقدم

ولا حاجة في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل
ولا الى تفسير قوله اول المدة باول زمان مدة الفعل المتقدم لا يرى ولو المصنف
اى اول زمان عدم رؤية الغير كغيره رؤيته وليس كذلك لانه احتاج الى الطول
زمان عدم رؤيتي كما يتوهم قوله المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد
بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم نعلم انه لا يصح ما رأيته مذ ثلاثة ايام او الثلاثة يوم
بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله في بيان الثاني ويقول
في المعدود المتعدد والمعدود الواحد بعدها الزمان الواحد المعتبر وحده بدون الغير المقدر [illegible]
قوله او مكي خبر ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما ودفع بما يفهم من كلام
انه لا يختص ما يليها بالمفرد بل قد يكون المثنى ويل المفرد بما هو اعم من المفرد
حقيقة او حكما وقيل فخذ هذا الثاني وبل من قيد الى مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود
عدد ولم يتصرف المبتدى في المفرد وجعل المثال المذكور بما لم يثنت الى العلم
وقوله فان وام لانها حظ بهذان اليومان امرا واحدا الا انكم علينا باقوليه المعدود
حتى الا انه اعمل [illegible] وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل او هم [illegible] انه
بمجرد ملاحظة هذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فنقول هذا ان اليومان
لو حظ بعنوان زمان الملاحظة المصاحبة الا انه يعنى بالمثنى لتعين انه اى زمان
المصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم
[illegible] في غرة يوم الملاقاة قوله اى الزمان الذي قصد بيانه حال كونه يطلب
جعل ابتداء في قوله بالعدد والمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة
بما فائدة الى من انه لو لم يؤول بهذا لكان العبارة فليتها المتهم به العدد [illegible]
[illegible] بالعدد اسم العدد [illegible] جعله مقصودا به والكون مقصودا به [illegible] ان العدد

ثم ان المعنى كونه مقصودا واختار المصنف العدد على المعدود ليشمل المثنى والمجموع و المفرد
المقيد بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لان لفظ العدد او
ما العدد المقصود العدد من تعيين الاحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر
ما يقع بعدهما احد هذه الامور فيقدر زمان مضاف قيل اولا المقدر ان الجملة
في حواله ولا يحصل جواب من المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رأيته مذ ذهب زيد
اي من زمن ذهاب زيد مذ سفر فهو لاول المدة وان ازيد زمان السفر اوله
كله فهو حينئذ جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل
الاول او الجملة الظاهر ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهم
عبارته قوله او ان اي ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجيء عبارة ان مخففة
ومخففة فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة ولا
انه وجب ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة ولا شك ان بناء الكتاب
على ذلك فالحق ما قيل انه اكتفى من ذكرها بالكتابة تنبيها بالتشديد والتخفيف
فانه كثيرا ما يتبعه المصنفون قوله فيقدر زمان مضاف هو زمان او ساعة
او وقت او يوم او ليلة على حسب ما تدعيه القرينة فلهذا ذكر الزمان ولم يقل فيقدر
الزمان المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك ما رأيته
مذ سفر نكرة معرفة بكن وفي الثاني يحمل مذ بمعنى جميع المدة زمان السفر
ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كان ما سوقتين في ما رأيته مذ يوم الجمعة
ويندفع بما ذكرنا من الجواب والله تعالى اعلم بالصواب قوله لدى بمعناها لان المقصود
ويمنع عنه فلا وجه للحكم ببنائها لمجرد موافقتها في بعض الحروف بدون
عدم الموافقة في المعنى او لدن بمعنى من عند فهو متضمن معنى من فلا بني ولا يرد
عدم الجزم بان من لدن مع لا يمكن الجزم ايضا بكون لدن في من لدن على نحو

وهو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تمكنه ملف ولجواز ان يكون لدخول

لمن كيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات لا يجمل بيان الكتاب الا بشرحها

ثم منها ما يجي من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الاوان يقال كانه اكتفى بعلم

البيان بتعذر الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف ببيان لدن بضم الدال ايضا بالتنبيه

بان يعتبر الدال بحركات ثلث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال

ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وفتح لدن بضم

اللام مع لدن بفتحها فيه كانت ثمرات [illegible] الانسب قوله وكلها مع حذف

لدن بكسر اللام مع [illegible] عنه ولدى [illegible] عنه على ما في الرضي وغيره قوله

ولا يلي الدال لدى زيد ولدن زيد لم تخفر في كلامهم على ثماني لدن وانما ذكره

في لدى كما عنه قوله من نحو دبضم السين ويكون ابلى ما النحو الاعلى والسحاد

فيبقى كما في القاموس قوله هذا ولذلك حذف عنه وثبت هذا اذا كان

نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبهها نونها بنون

التنوين لان تثبت تارة وتحذف تارة قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة

هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات قوله بدليل اعرابه في الغايات

الدليل غير تكم لجواز ان يكون مارزي منصوبا منقوصا بالبناء ولان عوض جاز

منقوصا ومجنه تكسيرا ومنقوصا تبعد عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان

نظائره لا يكون الا معروفا قوله المعرفة والنكرة اي هذا باب المعرفة

والنكرة اي بحثا موضعين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودان ولكثرة

احتياج الى مباحثها المتقدمة اليها واعيته الى تقديمها على بيان المنصرف وغير المنصرف

الا انه اخرهما لو [illegible] بعض المعرفة على باب [illegible] اي هذا المقام

[illegible] وضع جزئي الرضي اي ما وضع فيه الموضوع له جزئي معينه و[illegible] خاصا

والاوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال

لوحظ كلي المشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة وسمي وضعا عاما

الاول ما اول وضع عام الموضوع له عام والثاني وضع عام الموضوع له خاص

لمعنى متلبس بالتعيين اي نهاية التعيين فيعرف بذاته المتعين وهذا انما تم لو جاء التعيين

بمعنى الذات المتعينة ولا اعرف اصحاب اللغة او ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء

او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه وجاء زيد عينه زائدة على ما صح جوازه

به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء انه يشير لا الآخر متعلق به وبهذا يتناول كل الكلي

الموضوع اي ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء بنفسه لكن شيء منهم

نفسه قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات

الادب وان لم يصرح به قوله المعلوم للمتكلم والمخاطب لا اعتقاد او بعلم المتكلم المعرفة

ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه

يخرج النكرة ويبقى بعده النكرة التي كانت على ما هو نكرات بابك وبل وهو ما جعل الشيء

عين هذا التعريف فعدل عنه اي ما يحتمل المقام بانه ولا يبعد ان يقال اطلاق

النكرة عليه تجوز لانه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها قوله واشار الى ترتيبها

[illegible] ترتيبها حسب المراتب تبع في ذلك المندي وبين بذلك فان المبهمات

[illegible] ذا اللام والمضاف الى احدها معنى منه ما بيا وفي المعرف باللام

ما يكونه قوله فالوضع كلي والموضوع له جزئي مستحقق كان ينبغي الا يكتفي

بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا وقد ينبغي ان يعلم

ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي كما في زعم بعض محققي المتأخرين والمشهور لم يذكروه

عليه حجة العلم بحصل منه تصور لشيء بعينه لان وجه الشيء بعينه وقال الواضع وضع المعلوم

فكان معلوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته وشرطان لا يستعمل في مفهوم الكلي

الكلي جمهور في الاستعمال ذا اللام في نحو لاتتبس مسئلة الوضع بل غرضه واشارته
لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى
هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده قوله من حيث معلوميته ومعهوديته اي [illegible]
كلا المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما وقف فلا يشكل [illegible] من المتذكر
ويشكل تصور العلم الشخصي بانه الذي يتصور الذات بعينه وضع بازائه بلفظ [illegible]
لم يمنع تصوره تو لفرد مشخصة فلا يمكن وضعه ان كان الواضع فردا وان كان
اياه فلا يمكن معرفة وضعه لفرده حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص المعين
ويشكل بوضع آباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم ولو وضع [illegible]
مع انه يتغير تشخصاته من اول عمره الى يوما فيوما فلم يتصور حسي علم مشخصه
حين وضع العلم للمشخص فانه موضوع لمشخصة المتبدلة من اول عمره الى فلا يمكن
تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ له بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية فان اللام منحصرة في اللام العهدية او الجنسية والا
او العهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققت لك في اول الكتاب فينقسم الى الجنسية
والاستغراقية تنقسم للشيء الى نفسه [illegible] وقد ذكر الى العهدية والجنسية كما هو حصر
قوله والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام [illegible] يسقط ما ذكره قوله في
ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان [illegible] علامة
الا انه يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشكل
حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المقدرة [illegible] اللام في نحو [illegible] الرحمن الرحيم
الرحيم الى غير ذلك قوله ولم يذكر [illegible] رجوعه الى نفي اللام [illegible] كونه
في التنوين وكانه لم يكن في نسخته او هذا كسهو الكاتب وكان اصله ولم يذكره المصنف
لرجوعه الى نفي اللام على ما في المنادى ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل [illegible]

ما في الرضي ولم يجده من النحو من فلكونه في المغيرات لان تحرزه لو قدر موضع الخطاب
قوله ولا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه حلت جدا وانب ورصحة الاضافة الى كل
…كالحث ولهذا اجمل المنهي المرجح الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ
لكنه عار عن التكلف وكان عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا البدل لمعدم لم يسبق
من كلامهم بهذه الامور الاربعة على زاد المصنف وارد بهذه العبارة بعد ما اختلف الغير
قوله لا يخفى عليك نظرا الى ما يستحق المضاف اذا كان لفظا المثل والغير او الشبه
فهو مستثنى عن هذا الحكم فقوله فهو مستثنى عن هذا الحكم جزاء اذ او الشرطية خبر ان وقوله
بالعلم وما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل
المضاف بعد رابعا في معنى الاضافة معطوفا على العلم فيكون في معنى وما عرف
بالاضافة معنى قوله اسما كان هذا الاسم ثالث للاسم اخص من العلم فقد مر ان كلا منها متعين
في العموم قد عرفت فاحفظ قوله لانه ان صدر بالاب او الام ابدا يكون هذا في [كنية]
النحو لكن قال صاحب القاموس ابو العتاهية كراهية لقب ابي اسحق اسمعيل ابن
سويد لا كنية دوتوهم الجوهري هذا فاحفظ فانه بديع قوله واحترز عن المعارف
لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج
الاعلام المشتركة لانقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقولهم
بوضع واحد ليدخل لا لئلا يخرج لان مقولهم ليس المذكور في الحد عدم التناول
المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب
اصناف فما يكون فيه هذا الترتيب مشعوبا بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبحث
وسيصرح به وقد خفي ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب
بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعرف المضاف بحسب تعرف المضاف
اليه كما سيصرح به فلا اولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصناف فيما يكون فيه هذا الترتيب

وعلمائها اى التنبيه قوله ثم المضمر الى جانبه ليس وجه كون المضمر المخاطب عن من الشذاذ

ظاهرا الا ان يحمل قوله لكونه في الاصل معرفا باللام قوله لكمية آحاد الاشياء

منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ما ذكره الهندي عن الشارح

الرضي حيث قال يخرج منه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا لكمية لكن لم يوضعا

لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية آحاد

الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع

المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فعلى الصحيح

استغراقه انما يثبت عند فقد قرينة العهد الا واحدا او اثنين او جماعة فانه

يجيء بمعنى كل واحد من العدد وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى

باللام فالآحاد والاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال

ومما حققه الرضي ان كم كلمة تفسيرية اي العدد المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذي

يجاب عنه عن كم فان كم لسؤال عن معين فخرج المجموع عن قرينة العدد حتى

الالوف والمئات ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين

فانحو رجلا ورجلين بارادتهما وضع لكمية الشيء المخصوص رجل ورجلان وضعا

لماهية وكميتها كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث

ولا نسلم صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مئات

هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه

بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم

ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد والا لم يكن ايضا كما لان ذلك من التباس

كم المحكي بكم التفوق قوله فالاشياء اي المعدودات واحادها كل واحد واحد

منها جعل الآحاد اجزاء المعدودات فليتقوا ذكرنا ويمكن ان يقول لكمية الاشياء

٢٨١

لا يكون قوله وان لم يكونا عند بعض اي من باب العدد اي ان لم يكن شيء منهما عند بعض
اي من باب العدد واما الواحد فليس بعدد عند احد من اهل الحساب لان العدد نصف مجموع
حاشيتيه عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فيقال اذا لم يكن
الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا قوله اي اصول
اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث لم يجعل المؤنث في الواحد
والاثنين من الاصول ولهذا حسن لا من الفروع اي حذفها بالحاق تاء التأنيث
او الحاقه وكذا لم يجعله فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع منها بالحاق علامة التأنيث
فثلثة اصل وثلث فرع وقد اخرج الشارح المصنف من واحد الى عشرة فعد
الواحد والعشرة من الاصول لكن بحسب الاحتياج ان يقول كما قال الى عشرة
الاصول في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل
وازيد اصول اسماء العدد والتمييز المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب
يفتحها ما بين الثلث الى التسع تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع
عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة
ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا
كلامه قوله واخراج تكثير غير جعله الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف
... اخر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب وتغنينا مكان اخلال
اختيار كرده
قوله تقول واحد واثنان من سمي الوحدة واحدا اما لانه الواحد بذاته كما جعل
الضمير مضيئا لذاته واما لانه من الافراد المتكررة والراجح هو ان في الواحد
اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد واما العدد المنفرد ويستعمل في العدود
كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنان وثنتان
ان في اثنتي للتأنيث كما في ابنتان واللام بالمحذوف وفي ثنتان بدل

من ذلك اللام كما انه في ثنتان بدل من اللام التي هي الواو وابدل الياء من التاء
فعلى قول من الواو وكثيرا قوله احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة
من وحد يحد فجعلت واوه الفاء على سبيل الشذوذ وفيه الحذف وفي احدى كذلك
عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياسي كالمفتوحة
ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنييف او مضافا نحو احدهم واحدهن ونحو
واحد وواحدة في التنييف الا قليلا قوله ولم تقل الواحد والواحدة ههنا
بدون التركيب وللتصريح بقولنا احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على ان اراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم لينبه على تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف
بل اجملها بمحل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم
من عطف الاكثر على الاقل او العكس فيها على طبق ما ذكره الشيخ في بعض
حواشي المتوسط اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل
والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة قوله فنقول مائة وواحد او واحدة قوله وواحدة
عطف على قوله واحد قوله ومائة واثنان او اثنتان عطف على قوله مائة
وواحد او واحدة واياك وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحد
واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه
ان قد تفوت المناسبة بين مائة وواحد اذا نسبت واحد ومائة [illegible] قوله
بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتأمل وبما نقلت لك من الرضي ان عطف الاكثر
على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي
لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذكي ما يفهم من المفهوم السابق

المعدود في سلك الشباب. واعلم ان اصل ثمانية ثمنية كيمنية حذف لاحد يائها

ان عوض عنها الالف في ثمانية وثماني ولا حاجة كما حكى الاخفش بنيانا بني ثمان وانما ثبت

ياؤها لا انه بعد الميم حذف كاشية بصورة ياء خطا فاذا جمع او ثني احذف الالف

كما في معدي كرب مثال مثنى قال بعض التركيب لا لجواز الاسكان بانه قال

فان الاسكان في معديكرب واجب صرح به الرضي قوله قالات ربع بئيكم

اي ما تبادر من عبارة المصنف الا ان حذف ابن الحاجب درجه ان حذف النون

مع الكسر ثبت ذيل واتى من شذوذ وعليه يجري ما في الشرح المنسوب الى المصنف

قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد ومميزاته وانقطاع معدود وبيان

العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كان بيان المفرد

من المعدود راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في ذلك المفرد النكتة

الشافية قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز

مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع

مثل الابل ونحو ذلك فانه قوم الرجل وقبيلة ومن مثله او سبعة الى عشرة او من

العشرة وفي بهم ابراة كذا في شرح اسم جنس كالتمر والنخل وقيل

كل ما معنى واذا لم يكن للمميز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة

فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود

وان لم يكن له جمع الكسر يؤتى بالجمع المؤنث اي لم يكن له تكسير عورات

فوله توبسع سنبلات مع وجود سنابل قوله احدهما في صورة جمع المذكر السالم

كما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم لانه

اختلف في مئين فقال الاخفش هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال

بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا قوله ولا يلزم اضافة العدد

الملحق المذكرات لم تعوضه بذلك على ان قول المصنف وكان قياسها مآت او مئين
كثلثمائة والقياس مآت لا غير قوله فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون الفضلة قليلا لفظا كمية وتخفيف هذا الوجه ان المميز بعد مائة مفردات
لا مجموعة لفظا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثيرة فافهم قوله للتعليل
لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لانك تقول ثلثمائة رجل كما تقول ثلث الاف
رجل هذا الوجه الثالث لو لم يجز مائة رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مائة رجل
قال الرضي وان لم يكن مضاف فالمائة رجل اليها مائة واخواتها بعث واضيفت
الى المفرد ايضا نحو مائة رجل قوله مخفوض مفرد قيد احتراز عن نحو مائة رجال وقد جاء
منصوبا قال قوله اذا عاش الفتى مائتين عاما قوله فقد ذهب اللذاذة والفتاء
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا فلفظ اضيف الصالح
عنها بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي بان ما توجب تخصيصه حيث قال وتمييز
واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او
مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات ان
سواء كان مميز الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امراة لان مميز
المائة والالاف اضيفت اليها مائة والالاف هذا كلامه وانما
المعدود مذكرا لم يبين واذا كان المميز مذكرا فالحكم ثلثة اشخاص والسمي عاش
او رد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان
المائة والالف لعدم اختلافهما تذكيرا وتانيثا قوله فان شئت قلت ثلثة اشخاص
وانت تريد نسوة اعتبارا باللفظ جعله الرضي الا قليل لا الاكثر قوله يثبت ان
مميز الواحد معنى من ذاك رده الى منع الاغلب وجواز اوقاته ان يكون كما في انه
واحد والمثنى اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما في ثلثة رجل وجاء

فی الشعر ثمنتا خنظل ومن انه یبدأ المنع الذی ذکره الرضی نحو واحد رجال واثنان
رجال فاعرف قوله لا انهم هوا الجهة فی تمییز سایر الاعداد واحد الاولی ان یقال
لانهم هوا الطوا بفرق بین التمییز والعدد فی سایر الآحاد فی الدلالة علی المعدود
ان یعنی ما شئت ایضا فافهم قوله وتقول فی الحوانی المنذرة وتقول اثنتا عشرة
بقرات الی ان تقول منسوا الی طب وبحمل التعشار بجامع التشکل الی العرب ان تقول
العرب ویرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادی احد عشر فتعرب الاول
قوله وتقول فی المفرد باعتبار حاله ای مرتبة لا یخفی ان التعبیر ایضا حال من الاحوال
فکالحسن مقابلة بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو فسره بصفة رجاله یعنی انه واحد
من تلک العدد ومن غیر بیان مرتبته کما ل واحد الملکه والاربعة واحدها
ولا یستقیم لفظ الاول والثانی الی غیر ذلک قوله اذ لو ترکبات لا تعبیر
اشتقاق اسم الفاعل منها فتنقض بحادی عشر احد عشر ونظایره اذا اخذ اسم
الفاعل من اول جزء تلک المرکبات وسنذکره وجه حکم اسماء الفاعلین فی التذکیر
والتأنیث وکذا فی عدم الاحتیاج الی التمییز قوله ومن ثم ای من اجل اختلاف الاعتبار
الاولی ان الطاء ومن اجل ان الاول یعنی ما قام به الفعل وهو التصییر عدد
اقل رتبة العدد المشتق هو منه لحد انتفی به ای احدث ای ما هو اقل منه بمرتبة
... حر ما جاء الفعل فاذا لم یرد ی معنی فعلیة لابد ان یشتق من معنی ذلک
من اثنین الی عشرة فانه جاء من تلک الابنیة الفعل علی حد ضرب معنی التصییر الآخر
ما لامه حرف حلق فانه جاء فیه علی حد فتح ایضا ولم یجئ ما دون اثنین لامتناعه
عقلا وما فوق العشرة لاتساع استعمال بخلاف الثانی فانه باعتبار حاله
ولیس فیه معنی فعل فهو اسم فاعل صورة لا معنی فیصح اشتقاقه من نفس العدد بعینه
اثنا عشر ای عشرة وما فوقه لانه یعنی واحد فی رتبة خاص من ذلک العدد قوله

ثالث اثنين بالاضافة اى الثلثون والاول هو الاكثر خلاف سيبويه اسما الفاعلين
فان الاضافة واجب فيها ثلث ومن اوله الكثرة كذا في الرضي قوله اى مع
ب وعاشر عدد اى العدد المأخوذ فيه الاضافة لا في خلافه ويجب ان يكون
بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعض عدد احدثه الذي في كافية قوله العقد
قوله والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة بجواز ارادة
المبتدا والمنتهى من عاشر العشرة لاتحاد المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدا
فينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا قوله
فيعرب الجزء الاول مع ظهور الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فما كان اخره
حرف علة او فتحا اخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب
ساكن الاخر الا في حال النصب قوله المؤنث ما فيه ليخرج من تعريف المؤنث
المؤنثات الصيغة كحبلى ونا وانت وتدخل في تعريف المذكر وتخصيص
التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يثبت فيه المحضرمي في بيان الاحكام لان تفسير
تخصيصه بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزوم اطلاق المذكر على هذه
الصيغ قوله وعلامة التانيث التاء والالف وان لم تكن التاء في انما
بالتي لاربعة عشر فصلها وحققها الرضي في هذا المقام قوله او ممدودة كصحراء
لا يخفى ان الالف التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة وانما
اختلف فيها انها منقلبة من الالف المقصورة او اصلية في قوله والالف ممدودة
نظرا الى ان وصف الالف بالممدودة وصف بحال المتعلق اى الالف الممدود
ما قبلها ونعرف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ومنقوص
بموقات وفي وكساء وتقييد الحروف بما هو للتانيث يستلزم الدور
وفي قوله علامة التانيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء دون التاء

مميزة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مميزة لها قوله ذكرٌ في جنس
الحيوان احترز به عما له في جنس الحيوان من النخلة فانها باعتبار انها ذكر فانه يوصف النخلة
بالانثى والذكر ولهذا يشبه بالحيوان قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
جاز تذكيره وقد يفصل بين الجارة لاماته ولا يبعد ان يأتي اقتباسا من الفعل
المتصرف خلافه ونعم امرأةٌ ونعمت امرأةٌ قوله فانه مع الفصل يجب اثبات التاء نحو
جاء في اليوم زينبُ رفع الالتباس انطلق وجوب الاثبات حينئذ بما اذا لم يكن
قرينة تدل على التأنيث خلافه جاء في اليوم زينب الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى
من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر من الانثى نحو طلحة يونث غير حقيقي
ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تأثير للتأنيث مع المذكر الا في منع الصرف
والجمع بالالف والتاء وطلب المستثنى اسم جنس [illegible] ذكر من افراده فان
يجب ترك التاء عند ابن السكيت بعلم ان المسند اليه مذكر من افراده ومبناه
استدلال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقرآن على ان نملة سليمان كانت انثى
وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر للاستقلال نحو
هند زيد ضاربته ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في بحث
التنازع في من المبتدأ فانه يشمل نحو انا قائم انت قوله فانه لو كان جمع المذكر لم
لم يلحقها التاء [illegible] عنه بنون فانه لتغير ابنه فيجعل كالمكسر فيجوز جاءت
بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون
التي حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضي
قوله [illegible] المؤنث الحقيقي غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى [illegible]
يونث غير الحقيقي لا غير المؤنث الحقيقي قوله في كونه جمع المذكر اسم الفاعل
العاقل فاعل قوله اي آخر [illegible] المصنف لا يخفى انه يصدق على

وسلمات فتقدير بهذا التقدير انحلال الاشكال قوله قوتن مع لواحقهما فيكون
التثنية مجموع المفرد والالف او اليا والنون فلم يكن مثلها البتة حتى اذ لم يوجد الالف
مع تلك اللواحق لانحلال النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين محكي
لانه بدل التنوين معها لا تقدير التنوين قوله والا لا تصدق النون الا على فلم
يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد قوله
ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات لعل المراد ان المراد الظاهر
من هذا التعريف ما في اخره الف او ياء ونون ملحق به فافهمه قوله لانه على تقدير
شمول هذا التعريف لما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف او اليا وكون النون
عوضا من الحركة او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة
وكيف لا وليس الغرض من الالحاق الالف او اليا والنون في اخر الاسم [illegible]
عن مجرد الحاق الالف واليا قوله اي مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف
قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسد من محنى بين فانهما لم يدخلا تحت
جنس الموضوع له لا يصدق تحت جنس المراد بالاسد وكذلكما لا يكونان على تقدير
فان التثنية باعتبار ارادة الشيء بالاب وهو ليس موضوعا له للاب حقيقة ان
يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من ان يكون
حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكم وتفصيل ما ذكره في التعريف هنا لا يوجد كلا شفاء
قوله لو اريد بقوله مثله مماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه هذا كلام الشارح وتبعه الشيخ وليس بذاك لان هذه الارادة
مجردة بالنظر الى ما ذكر في تعريف المصنف حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من
جنسه فان انفراده لا يفهم من قوله مثله الا ما يكون اكثر وبهذا ظهر ضعف
احتمال المبالغة في اللفظ كما ذكره الشارح قوله وهو ما في اخره الف مفتوح

اى فايدة فى تجريد الوضع على المعنى رسمناه فى بحوث معنى مجازا و كون المعنى مع انه لا يناسب
مقام التوقف ومنصب الاختصار رقلت و عالبه الاحتياج الى تجريد المعنى بالافراد و الادلة
بهذا تعين كون الموضوع له المعنى نخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال
ان دل لعلاقة لازمة تشتمل الدال فان الدلالة حينئذ كونه نفعا حيث على وجه والالفاظ فان
العقل الحكم بكونه والابلاحظة حال ملفوظ فى نت والاتفاق كان العلاقة كونى بالطبع
مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى نظيره كدلالة اح اح على وجع الصدر فان
نفس اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانما مقتضية لاحداث اللفظ
حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لا تجاء طابقة على كون الدال علامة للمعنى
فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدالة
بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والاتفاق لا يخرج
بقيد الوضع بقى انه لا حاجة الى ذكر الدالة بالطبع لانها داخلة فى المهملات الا ان
يقال ما زيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيه مزيد التباس لكثرة الدلالة والمراد بقوله
خرجت المهملات المهملة لا الكلمة بقرينة قوله وبقيت حروف التهجي لان حروف التهجي ايضا
مهملات والتهجي تقطيع اللفظ و هذا حروف التهجي حروف تقطع اللفظ بها اى حروف
يركب منها اللفظ وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه
لطرفت ذكر الكل حروف التهجي اوضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجواب والقسم
والعاطفة من حروف التهجي وما لى غير ذلك ولا تخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج
جميع حروف التهجي بهذا السند الا ان تقال قوله موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
لتقييد حروف التهجي وليست صفة كاشفة لحروف التهجي وفهم الحكم الا باخراج قوله لمعنى
بعض حروف التهجي لا نقول حروف التهجي من حيث انه حروف التهجي ولم توضع
لمعنى فينبغى ان تخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا تخرج الموضوع

قد خرجت بهذا الوضع على تسليم التوهم
ضرورة انه لا يصدق على الشرط المأخوذة
فى مفهوم الوضع فيها وجوابه ان ملاحظة المعنى
فى الوضع مقدمة مع ملاحظة عكس التركيب
مستبعد لو دام الوضع عن المعنى لجاز ان يكون
ملاحظة عكس الشرطية مما يخرج حروف التهجي
بقوله لمعنى ابتدا وضعه ولكنه ان يقول ما حسب
قوله لمعنى بيانه فراغ ارداه مع تعلق النظر
من اعتبار المعنى مطلقا تم التعريف بها و
لما اشرنا اليه فليتأمل فانه دقيق و فتح ملحق
الفاضل المحقق رحمه الله ولى التوفيق فيه

منها بنوله المعنى كما لا يخفى الرد ... ل بالعقل من الالفاظ الموضوعة للمعنى من حيث انها دوال
بالعقل تجيد وضع بل حذو وجد بينها تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض
آخر لينقض به التعريف لعدم صدقه عليه فكيف يصدق عليه انه وضع للمعنى قلت
اعلم انه لو قال لفظ وضع لمفرد لكان التعريف اخصر لو سلم الا انه اورد المعنى الذي هو
يستوفيه فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف صح هذا السوال قلت ما يورد
هذا السوال بل مقدمة وجهه هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابله
موكدة
المعنى حتى صار كما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات سيئة
قوله قلت المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد
بعد فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد
صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم
من اللفظ كون المعنى اعم الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم
من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام
في القصد للعهد الذكري فيؤول الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح
واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره ولا يخفى ان هذا النقض الطبيعة
لانتج كبرى في الشكل الاول الا ان يقال في انتاج الطبيعة في كبرى الشكل الاول
في كله لا انتاج اذ المعتبر عندنا ليس ابين الامور لكله والانتاج في هذا المقام
بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان ان ... كلي ... بعض الكلمات
المفردة لانفرادة في الوصف فكيف يكون موضوعا للمفرد ولم يقل للمعنى لئلا
يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى وتصحح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان
هذا السوال انما يتجه لو تقدر كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه

قوله لفظ

احترز بقوله ممدودة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة احترز عن
زيدا في الوقف فانه لا الف زيد بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف
وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ويجيء اخذه من القصر بمعنى خلاف المد
باعتبار الى اخذه من القصر بمعنى الحبس وذلك ان يجعله من القصر كغضب بمعنى
خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو
قصير وقصر وكصرد جعله قصيرا كل ذلك من القاموس قوله لو حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يقل كالتوان في المسمى الى الالف في الاسماء التوقيفية
كلمة وعلى والى واذا امثلة معلوم الاصل ومجهول الاصل ما هو كما اسم متمكن
لم يعرف اصله كذا حققه الرضي تحصيل الى على مجهول الاصل محل نظر منشؤه
ان يقول ولم يكن يقل لو اجمل وكان لا امالة بسبب انقلاب الالف عن الياء
فان الرضي شرط في تجنب عدم الاصل وجهوله ياء ان يكون مما سمع عليه الامالة
ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله بان كان مجهول
الاصل او عديمه وقد امتنع لا بد من شيء اخر وهو ان لا يكون لها امالة بسبب
مجهولي كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت قوله كقراء بضم القاف وتشديد
الراء لجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك هذا سهو في القاموس
والمشهور او كثير ان احسن القراءة جمعه قراؤن ولا يكسر كرمان الناسك
المتعبد كالقارئ والمتقرئ جمعه قراؤن وقوارئ قوله لكن تصفح كتب
الثقات كالمفصل والمفتاح والايضاح [illegible] الى شيء فعبارة المفصل هكذا
وما في آخره همزة اما ان يسبق الالف او لا فالتي تسبق الالف على اربعة اضرب
اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلي
كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان

والجانب الثاني ان لا تنقلب وهذا اخر القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدود

فاذا كانت همزته للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة

عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء فوجه

حقيق في القلب وعبارة الجانب توافق ما في المتن بهذا الكلام والعلباء عصب في

كذا في الصحاح قوله ... وقد وقع في شرح الرضي من انه قد يقلب المبدل من اصل

وقد قال ولا يقاس عليه فلا في ذلك بل فلا ينبغي في بيان القاعدة بهذا القلب

بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله اي لا يحذف عن آخر المثنى اي

آخر منه والفتح فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا تقع في حشوه والاولى ان يقول

ان لا تحذف من الفتح قوله اي الجمع ما دل اي اسم دل لا يخفى ان الجملة

لا تدل بكلية بل هو شكلي مركب والمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعندنا

لشدة الاتحاد قوله على جملة آحاد وقيد الآحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعمال

في هذا التعريف كاستعمال في تعريف المثنى والعدد في اعم من الآحاد جملة

او متفرقة كالثلاثة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله

ما دل على آحاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجري الآحاد وجراه في تعريف

اسم العدد لخرج المعدود بقوله بحروف مفردة لكن بقي التثنية قوله بحروف مفرده

اي بحروف هي مادة مفرده والتاء زائدة لا لفظ فالمقصد او يراد ان يكون لحروف

مفرده مدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ المثنى ايضا لها مدخل في الدلالة

كما لا يخفى واحترز بحروف مفرد واحد من حروف مفرد دون المثنى كما في رجال دون

المفرد المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال

على وزن غلام فان فعالا من الاوزان المشهورة يجيء المفرد على وزن

فعال واما ما في الحواشي الهندية ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة

او اجب را لكسوة في بيع اجواد فلس شيء اذ ما من شيء الا و يقصد به احاد حقيقة و انما
الثبوت بين الجميع في تحقق الموجود و تعدده و ثم للطيفي ان المراد بالموجود بشاه ليس
بشيء ولا مجموع ما فالتعريف به دوري قوله فقوله ما دل على آحاد جنس يخل الجميع
لكونه الاجناس اي الجنس من الدلالة المطابقية فنحو تمر بقوله ما دل احاد
الاجناس قوله كرهط و نفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الى ما دون
العشرة كذا في القاموس قوله فنحو تمر كما الفارق بينه وبين واحده ان
حقه نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تعيده بقوله على الاصح واما اسم
جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره وكلام الطيبي ان نحو
ان يقيد نحو ركب بانه واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل
وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولكن ان تريد بنحو تمر مطلق اسم
الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السبب الكلام فيه
اختلافي وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اخفى
واغرب لكان يجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين
ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد قوله فنحو بقوله على الاصح ليصح تفريع
قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله بجمع بل هو في بعض ويأتي
بينهما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع بل اسم الجمع او تكلم في الموضعين
على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر قوله فالمذكر بصيغة المصدر
اي جمع المذكر يشعر كذا قوله في الصحيح مذكر حيث لم تقل فالصحيح مذكر قوله
فالاولى تفسيره قوله فالمذكر بقوله جمع المذكر الصحيح اي آخر موجود فيه الاظهر
على رجلين ومسلمات وكذا ملفوظ كما في او مقدر كما في فان هذه كتب
يصدق في شان الياء المقدرة قوله منهما فينبغي ان يطلق ما به المذكور

ثبت بيوه يا المحذوفة لحذف التنوين لالتقاء واو الجمع او ياؤه ثم حذف الالف

الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست هي هذه الذى كان قبل الاعلال

الحذف الى بين التنوين الساكنين بين الياء والتنوين وعلى الحذف بعد الاعلال

التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان آخره اى آخر الاسم

الذى جعل جمع كان لا آخر الاسم ولكان لجعل للاسم وقوله حذفت الالف

حذف بالضمير الراجع الى الآخر يدل عليه قوله اى الف مقصورة ملفوظا او

مقدرة وقد نبه المص على ان الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث

مثل بالمصطفين وجوز فى الف ضين ومصطفون ودون المصطفون فتأمل قوله وشرطه

اى شرط اسم اريد جمعه جمع جمع شرط اى الاسم الذى يريد جمعه وانظر رجوعا الى الجمع

لئلا يلزم يشترك الضمير فى قوله فمذكر علم يعقل لانه فى تاويل كونه مذكرا يعقل

كى يستثنر اليه وجمع نحو نسا الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص فى شرحه شرطه

التذكير لانه فسخ منه بكون الكلام فى جمع المذكر اما التذكير انه احق من كون

الكلام فى المذكر واما التنبيه انه فى لتوهم ان جمع المذكر جمع وبتجمه كلتيه اسود

بالسيف فى الرمى بهذان عذران بار وان لا يتر وقلبا يحزو وغالبا

الاشتباه وقال الهندى فائدة الشرط ان جمع وصف المذكر ولكن

كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا وحق وحق نقول

جمع المذكر ام فى باب الاعراب كما هم انو وعشرون مثلا فلوم تندرج

فى جمع المذكر ام لفقد جمع اليه كما في انو وعشرون واخوات فلا نسلم يكون

الكلام فى جمع المذكر من اشتراط التذكير قوله فمذكر اى كونه اسما مذكرا

اى ربه اى دفع اعتراض الرضى حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر

علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا او ما بعده من الشرط

وانحر

وابتداء خبر الان قوله فمذكر فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى فبقى الجزاء الجملة
بلا عايد الى المبتداء ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى
الصحيح ان شرط ان يكون مذكرا على بعض ان كان ايجابا فالجزاء اما الخبر فحذف فيه
الشرط وفيه محذورات منها الاول وهو ان الفاء فى خبر مبتداء لم يتضمن معنى الشرط
وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكور والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون على
ولسخ العبارة ما لجعلها مصدرين وان لشار الغاء والشرط المتوسط بين المبتداء
والخبر وذا لا يجوز فى السعة ولم يلتفت الى ما اجاب الرضى من جعل الشرط وجزاءه
خبرا للقول لشرط بتقدير قوله فمذكر علم بعض يتوقف فهو حصوله كى نذكر على بعض
فالضمير راجع الى المبتداء لان حكم الرضى نفسه بانه تعسف وكانه وجه التعسف
فيه من التكلف انه حذف العايد الرضى مع انه صرح الرضى بمنعه فى جنب خبر المبتداء
واث رايه من الجواب هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرط بلا تقدير
ولم يلتفت الى ما رده به الرضى من انه نسخ العبارة ما جعلها مصدرا لانه مثبت فيه
بعد المعنى اى فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا على ان الرسم
الغاء الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر فى السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه ذهب المبرد
اختصاصه بالشعر من انه بل يصح مذهب المبرد بما ادعاه الرضى من فرسنده تؤتى
قوله سمى من حيث سماه واث راى ان المذكر العلم هو اللفظ ثم صنف بالفعل
وصف رجال مدلوله قوله نحو اعوج علم فرس فى القاموس اعوج كالاعم
فرس لبنى هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكنده فاخذته سليم ثم صار
الى بنى هلال او صار اليهم من بنى آكل المرار وفرس لغنى بن اعصر
قوله واردنا بالمذكر ما يكون نحو واعنى انه ملفوظا ومقدرة لها اجابة
لما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر نحو من الفاظ

نحو طلحة وبرخل نحو سلمى وورقاء علم رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله
صفة من الصفات ثم علم لا فائدة في قوله ثم علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا
يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متباينان لما ذكره الشيخ ان
مناط الشرط هو الوصف دون قوله مذكر لا يستغنى عنه بكون الكلام في
المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر ما ليس فيه علامة التأنيث ان يكون المراد
بالمذكر ما ... والا لكان الكلام منفلتا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد
من التاء لزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدرك قوله ولا يكون
... ان مذكرا غير مستو في صيغة الصفات رأى ان الجمع بالواو
والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق
بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لكنها بالاسم
في ان الشيء فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالعشر
والاثنين والجمل والناقة والاتان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى
ان يبين عدم جمع مثل سكران بالواو والنون بانها كالاسماء في ... مستواء
المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه ...
نقص من ... حيث لم يكمل في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة
يفهم منه جواز جمع ابن ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي ...
فقد قاس من نفرت عنه السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتأويل الوصف قال الرضي هذه
العبارة احسن من ... لان ... ان لا يكون عايدا الى الوصف
المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع
المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكذلك ... مستوى الشيء مع غيره ولو قال ولا يستوي فيه

المذكر مع

المذكر مع المونث لكان سنا واجاب السندي بان مضمرا ان لايكون عايدا الى المذكر
لا الى المونث فلا يلزم ما ذكر من وجه السماحة فات ربح ضرا بعبارة على ما ثبت
السندي ولم يلتفت الى شبهه ارمني قوله الشرط الى حسن ان لايكون الاسم المذكر
عقيب تاء التانيث بتخرج عنه اشعر الا التذكير وعدم الساواة فان الحلاوة يستوي
فيه المذكر والمونث قوله وحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي الجمع حذف
نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلوة كما في قوله تعالى فظلوا الغو
العشيرة وقيل لام كي احب راكما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب فليس
بواجب قوله وقد تشدد نونه من وجهين احدهما اذ قد حذف نونه بالاضافة
لمزدعانى بين الجمع فان شبهه ونا سخانه وبهذا علم انه لا يتجه ان يحق ان
ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تحقق له الا بما ذكر قبل حذف النون
ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
لا وجه لتقييد كلام المتن بالقيد بل اذا واله ان لم يكن له مذكر اصلا لان
مايكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون فهو في حكم من خولة فان يكون مذكره جمع
بالواو قوله فان لايكون مجردا اي مجردا من تاء التانيث الملفوظ والاخر
فان يكون بالالف قوله تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور داخلة فيه كما هو
المتبادر فان التغير في التصوت غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول
نحو فلك اذ التغير الاعتباري خارج عن المتبادر والا ان تناول لا يخرج منه
المتبادر والا المذكورة واقعة بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار
الامر اللاحق فهو في المتبادر في الاول دون الثاني في ان تغير نحو افراس
ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالف وسكون الفاء والا ان يقال
لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير بالاعتبار الامور الداخلة

حيث تحرك بعد السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان ثالثا والفصل
بينه وبين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين الكسر والتصحيح باختصاص
الكسر بالتغير لا باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال
المراد تغير بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة
الى التكلف في اخراج جمع السالم تغير مفرده بتغير اخره لا بتغير صيغته وان تغير
بتغير اخره قوله جمع القلة افعل الخ فانما رفي هذه الاوزان للقلة اذا لم
للمفرد وزن كثرة واما اذا جمع جمع الكثرة فهما في القلة والكثرة وكذا
ما عدا الستة كثرة اذا لم تخص في الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصابيح
قوله اسم حدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلب والحلب
قوله يعني بالحدث معنى قائما بغيره وليس المعنى انه اسم بغيره مطلقا حدثا اوليس
الالوان حدثا اذا سوا وبعض سياهي ليس حدثا بل معنى قائما بغيره وبون فهو المعنى
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال قوله والمراد بجريانه
الفعل المذكور بان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه
موازنته على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف
جريان الصفة على موصوفها فان معناه حمل موصوفها عليها اي مبتدا او حال
او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور عنه فلا غرابة في التوسع
قوله وان كان الاضمار مفعولا مطلقا ان اراد جواز حذفهما بغير قرينة
ثم فلا اختصاص له بها بل يجري في الاولين ايضا اذ لا خلاف في المفعول المطلق
وان اراد وجوب حذفهما فيرد عليه قوله تعالى ويل للمطففين نعم ما قوله
سقيا اي سقاك الله سقيا وان يا النسبة محذوف اذا لم يثبت حذف فعل الا
انه يجاي لتجويز او حذف مضاف اي ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا

يعني جميعه واما المفعول المطلق المجازي نحو ضرب ضرب الامير اللص فيحتمل تحقق عليه الرضي

قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقدمه

لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع المثلين اعترض عليه الرضي بانه فليقدر فيه ان عمل

في المجرور كما يقدر في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع المثلين والجمع واجاب

عنه الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز يعني الاستتار

قوله الذي يخبر به عنه والا فظاهر الاقتصار تبين ما كان يحذف [illegible]

فلو [illegible] لالتبس بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل و[illegible]

اقوى المصادر في العمل المنون كما صرح به الرضي والا اذا اضيف المصدر

الى معموله الا رجح [illegible] تابع المعمول تابعا للفظ وجاز جعله تابعا [illegible]

عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل [illegible]

كما سيأتي قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا

سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله اي يجوز فيه وجهان ذهب الى كل

وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب [illegible]

الى انه يعمل لنيابته عن الفعل لا له وعليه بان مع الفعل [illegible] يجوز تقديم معمول [illegible]

المفعول المطلق عليه صرح به الرضي قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله

للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله

وانما فصل بين قسمي المشتق ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان ايادة يعني هذه الاحكام

مشترك بين قسمي المصدر المشتق ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان ايادة يعني هذه الاحكام

مشترك بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول

مع الاشتراك تنبيها ان لما ذكره اختصاص بالقسم الاول وهو ما عرفت

ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول قوله نحو [illegible] اي [illegible] ان زيد

بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء
حال اللفظ على المعنى لشدة المطابقة بينهما واما ان يريد المصدر لان سيبويه يسمى
المصدر فعلا وحدثا وحدثانا داخلة في ما فيه تفسير الرضي للفعل وح يجوز في قوله
لمن قام به اذ الثابت بالتحقيق هو المعنى المسند الى اللفظ قال الرضي والدليل
انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب انه لكان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل
والمفعول مشتق من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام
راجع الى الفعل وان تم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ
مجاز فليكن كذلك لانه والمجاز اي مثل ضرب ويضرب لانه صيغة معناه فلا دلالة
في جمع محذور القيام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم
اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني او الالتزامي
قوله موضوعا وكذا الاسم لمن قام لما يدل على ان لام الجارة صلة قوله اسم
بتضمنه معنى الوصف ذلك ان تجعل للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل فهي
من التضمن قوله اي لذات ما قام به الفعل هذا يكفي دفعا عن قوله اما الفعل
وقد اشار الى ان المراد من اعم من العقلاء واشار الى وجه صحة المجاز الذي بقوله
ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد من قام به الفعل من قام به الفعل مع
وقت به اذ اسم الفاعل لا يجمع لاجل ... من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة
من قام به الفعل اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب
عمروا ومتقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث ليست
لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف
بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بنا على الفرق
الاول وهذا معنى ما قيل ما ب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشترك

من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بعمرو ب الصدر منه

ضرب متعلق بالضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو الى متصف

بقرب من الشخص الاول فكل منها مقترب بمعنى قيام قرب متعلق بمن قام به قرب

من هذا الشخص واما قوله لا تقوم بالمنتسبين معنا ودون الآخر فلا معنى له

الحدوث لا يراد تقوم معين ولا معنى للكلام يشتمل لا على التعيين نعم لا يتعلق السير

الى احد تماما بل الواحد منها يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فهو لا

من قبيل اشتباه النسبة لانتفائه اما ما اجاب به الشريف من ان العاشق نعنه

الاحداث الاعتبارية والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي

فليس بشيء لان اطلاق الضارب مثلا بالاعتبار الاعتبار قيام الضرب لمن بالتامل

فتامل قوله قال المص في شرحه اي المص والتعريف قوله وان يكون تمام

تمام المعنى الموصوف له الا قد يجيء لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب الثلاثي

نحو طال وكثر وطلب طولا فانه طايل او ذو عليه بالطول فهو لمن قام به الحدوث

مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى النخلة ولو جوز الا

انه لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم اي اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة

والرضي صرح بتقسيم تعريف اسم التفضيل بان طايل للزيادة في المشتق منه

حتى جعل التعريف منقوضا به قوله واسند واخراج اسم التفضيل الى قوله

بمعنى الحدوث لما يرد عليهم مع ما اوردوا ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت

وقد يكون للحدوث صرح به الشريف فلا يخرج به اسم التفضيل رأسا قوله

وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه او ان احدهما انه جعل احكام

المثنى والمجموع من اسم الفاعل ونحوهما انه قال وما وضع منه لمن قام به

بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من اذا اسم الفاعل ونحو الثاني للاول

ومذلك لا تسوا عاملا به لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل

فتلك في تصنيفه على ما ذكره بناء على ما اخرجه مخرج التصنيف كما يشير اليه قوله على زنة
فاعل من الثلاثي ويسمى لكثرة الثلاثي فلم يتعرضوا اسم المفعول ولا المستقبل جمعه
اسم الفاعل على صيغة اسم ... اختصاص ببنية المبني وفيه نظر لانه وان كان فيها
معتقد لا لكن لثالث بدعا ان تقدير يمكن الى ذلك بل يقصد باسم الفاعل اي
الاسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعول والمستقبل وغيرها بنفسه المعنى ان
انهم سموا الصفات اسم الفاعل لا اسم المفعول اي المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة
واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل قيل وكون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على زنة فاعل هو الغالب وقد ياتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده
ماتيا وقال الرضي والاولى ان الماتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر
فعلته فهو مفعول وقوله في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل
ان يكون المراد وكان اهل وعده ماتيا يأتونه فجعل اهل الوعد في كونهم آتيا
للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المبادرة عن نفسه فاسند الاتيان الى الموعد قيل بيان الصيغة
لا ينافي التصريف وقع في النحو استطرادا او اقول بيان الصيغة كالتوطئة لتعريف
التعيين الموضوع الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي
ظاهر كلام النحاة انه شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف
النفي والاستفهام والاولى انه لا اشتراط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الاعتماد
كما لا اشتراط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه اقول انه قال ظاهر كلام النحاة
لان النحاة عطفوا على قوله او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال
الى بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما
قوله فان وصف اللام الموصولة قيد اللام بالموصول احترازا عن لام التعريف
فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي

ولانه

ولا يخفى ان كون ما دخلت اللام اسم فاعل في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخل في الصاحب وقد دل
ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستغنى عنه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه
ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعدين الى المفعول
بانفسهما قد يقويان باللام وتسمى لام التقوية في نحو علم وعرف ودرى
وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التعدي بالباء لجواز زيادتها مع
الفعل لما ابتدى فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يتقوى الفعل باللام الا اذا تقدم
معموله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي قوله كضراب ... ابنية
الا ان التكثير يعمل بانفاق من النحويين البصريين وجوز الفعل ... سيبويه
لا غير ولعل العمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال
بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من صيغ المبالغة ناب مناب ما فات من ابنية اسم
الفاعل فيه اي معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل
فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية قوله لعدم تطرق خلل الى صيغة
المفرد لما لا ينافي ما ذكره بوجه على بعد الحكم الا ان يجعل هو قصدا اطراد الباب
قال الرضي اما المثنى والجمع السالم فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم
مشابها للفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله بنصب
على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية او لا حذف
مع عمله رفعا اذا علم لانه حذف لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكان الاطلاق
العمل مختل قوله مع التعريف حتى اذا كان اللام الموصول لا يحذف اسم الفاعل على ثبوتها
ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يمتنع بالتعريف
دخول اللام لكن خطر تنبيه فتنبه قوله اسم المفعول المفعول في تقدير المفعول

على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما عليه الحدث مفعول به واما على
المصنف فاسم الفاعل اي اضافة الاسم الى البناء التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل من فعلا
الى الحذف والايصال وكانه الذي جوزه علي وقال قوله لمن وقع عليه الفعل
كالخروج مضروب في قولك اليوم الجمعة مضروب فيه واتى ضرب مضروب به الا انه
الاستعمال على خلاف الوضع تنزل الظرف والسبب منزلة المفعول قوله
في العمل اما محل النصب فان الرفع محل الرفع لا يتوقف على اشتراط قوله واشتراط
قلة با حدى ازمانه الى الرضي ليس في كلام المتقدمين لكن اشترطوا كالنبي
وذلك [illegible] صاحبه كاسم الفاعل ولو الكتني يعود [illegible] في العمل
كل واسم الفاعل كذلك لان الاشتراط ايضا من اجزائه في العمل وان قيل لا عمل
والاشتراط يخرج مذهب الشرط من العمل والتوقف لحقا قوله ما اشتق من فعل
لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي [illegible] ايضا نحو علم الله الشابق
المصنف [illegible] المتعدي بلا لفظ الا انه كان المتعدي في باب [illegible]
الى ثبوته ايجاده وجعل [illegible] اسم الفاعل مجازا قوله تدل على معنى الثبوت اي مقابل
للحدوث على تفسير المصنف وعلى الثبوت المشترك بين الحدوث والاستمرار دون الحدوث
والاستمرار على تفسير الرضي قوله فخرج عنه نحو ضارب [illegible] ولا [illegible] يعني لانها
لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي
هو غير اسم الفاعل ورد على التوجيه الاول انه حذف بشطر الاسم الصفة
المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه
من الثلاثي على وزن اسم فاعل [illegible] الا ان لا [illegible] لغة اسم فاعل قوله
اي كانه على [illegible] عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة في باب افعل وزن
افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان [illegible] محتمل

ان يكون مع ذلك فى الثلاثى سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثى قياسيا
بل ان يكون مقصورا على ما سمع قوله معمل عمل فعلها اى من غير اشتراط زمان لانها لا تدل على الحدوث
انحلال عبارة المعنى الا ان يقال انه بنى على انها لا تنفك عن الاستمرار قوله وعلم
انه يرد عملها على فعلها فانها نصبت التشبيه بالمفعول دون فعلها قوله وعلى كل من التقادير
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او بدونهما تعرب الحلو لاجتماع اللام والاضافة
فى زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخوته فانها للانفصال المعنوى وينبغى ان يراد
بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده ويلزم كذب قوله
مع رفعها بها فلا حمر فيها وينبغى ان يراد بالمضاف المضاف ... او بواسطة
او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة فى الجر دون الاضافة في الجر
عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلامه بالرفع تدبر قوله والمعمول فى كل واحد
منها مرفوع ... الرضى لم يعتبره باعتبار نفسها لانه استوفى مباحث النعت
اقول ليس الغرض من بيان اعرابه معمولها الشبيه اعرابه بل بيانه لان ضابط
القبح والحسن مبتنية على اعرابه فلذا بين اعرابه معمولها دون اعرابها قوله وحسن
وجه عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورة الخطية لا يصلح الا الوجهين فى
لابد فى صورة النصب من اثبات الالف كذا فى حواشى كتاب الشرح وههنا
انما يتجه لو كان مراد المصنف بالاحتمالات الكثيرة ما يحتمل فى صورة الخط اما لو كان مراده
الاحتمالات الكثيرة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان
اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقرينة ذكر الخلف فى حسن وجهه قوله فى بحث لان
امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو هنا الفراغ وفيه التخفيف
باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما فى نحو الضارب زيد قوله احدهما
اى يكون الصفة باللام مضافا الى معمول المضاف الى ضمير الموصوف نحو

يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجهيهما انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو
عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن
وجهه انقص الوجه احسن من زيد حسن وجهه ومثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد
ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولزم الحكم بكون زيد ضرب احسن
من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ما سوى ضمير ضرب [illegible] بعد
بل التعيين الا ان [illegible] الضرب قوله وما لا ضمير فيه قبيح لانه فيه انه لم يتبع نعم
ارتفع [illegible] التخفيف ومن زيد الحسن الوجه [illegible] الوجه ومما [illegible] في
الاشتمال على التعريف العهدي [illegible] من الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الربط
في نحو ارجل العقر فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي
ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه قوله لان معمولها ح فاعل لها
فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا
فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله ففيها ضمير الموصوف
القياس يقتضي فيه التفصيل وهو انه ان كان [illegible] للاضافة اي ان علا لا يكون فيها
ضمير وان كان للاضافة اي التمييز او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه [illegible]
التباس لان الاضافة الى مرفوعها الذي هو عين الصفة قبيح كاضافة الشيء الى
نفسه فرفع من الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي
هو في المعنى [illegible] فيلزم حينئذ اعتبار الضمير في الصفة لكن النصب [illegible] في تركيب
الزيدان الحسن وجهيهما بالرفع الزيدان الحسنا وجهيهما بالجر قوله فنون التثنية
الصفة حمل نونيت على صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولا وجه له بل الاولى
بالساكن جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة قوله [illegible] الصفة مما ذكر من رفع

المؤدو

تنوين وصل تفرق بين المعرفة والنكرة فيقتضي كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو
الفارق بين الوصل والوقف قوله اي اسكت السكوت الآن لا يكن طلب الشيء في
زمان الحال والا لكان طلب ما يثبت اشتغاله او ما لم تفرغ الآن عن اقوه ولا يتم
الخطاب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اي اسكت السكوت الآن مسامحة معناه اسكت
سكوتا مستقبلا لا الآن قوله رزات سعد وانا ابنت قال الزمخشري تاء مسلمات
ليست مخففة لتاء ابنت ووجوده يمنع من تقدير التاء وايضا فلا محالة مسلمات
علم بتصرف قوله وذكر انه وجد من اسباب حسن الغناء فسمي بتنوين الترنم لكن
لان الترنم حسن الغناء قوله ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم
قوله عوض عن الالف عند النحاة نون التنوين ولا وجه لتحصيل المد بالاشباع
ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين يغني عن تحصيلها بالاشباع قوله
كما في قول الشاعر رؤبة على ما في القاموس وتحرك بين الخفق [illegible]
المشعر والخفق كالسراب واضطرابه واتانا [illegible] والالحاق
[illegible] عمق بالفتح [illegible] المنازل والمهوى الخالي والخفق تهب الرياح
واشتبه والاعلام التبس علامات [illegible] الطرق والواو في قوله [illegible]
واو رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبه الاعلام سلكت قوله
واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اذ الظاهر ان
تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين
والاصل حذف المضاف اليه والاصل الجمع كالنون بعد نفي قول المصنف
وهي للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا يرجح حذف ابن العوض
والمقابلة والترنم في صرف الوضع له قوله وجعل بحذف الف ابن وما في بعض
ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب [illegible]

وفي جنى لعلّي فاعدة وجنوها على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم
فلان فلان لما في ارض وظاهر من طاهر ومني بن بلي وقبل من قبل لانه ختم
بمن لا يوقف على اواخرها بجزم ما تقدم وان كان قد دخل فيه كل من بينه والصفة هذا كله
وفي الثاني مرسى طار ان طاهر ممن لا يوقف بعد وابوه وقبل من قبل بكسر معا ومحيها
لا يوقف ابوه وفي ابن بلي كلاهما على وزن اي من ولد آدم وذهب الاخفش
الى تنزيق سبر وولده فلم يخش منه اثر قوله الا في حذف نونها فانها لا تحذف
حيثما كانت لئلا تلتبس بنت بنت شبه هذه عند ابن هاشم فيه انه لا التباس لان
... ثبت معلوم بجلا في المرتبة فالوجه ان يقال لم تحذف الثانية لان
طالب التخفيف كثير ووجه بنت فاذا استثقل ابن لم يجوز حذف الالف
لانه لو كان طالب التخفيف لا يستثقل ابنا قوله نون التأكيد خفيفة قدم الخفيفة
لكونها بعضا من الشديدة ووقوع بعض من مدلوله قوله لانه مبنية والاصل في البناء
السكون وعلى ان [illegible] التأكيد كزنت نونها الثانية لان الاولى
بالحذف فالبناء [illegible] الا انه على مذهب الكوفيين
من ان [illegible] من ان كلا منهما حرف برأسه
على ما تقدم ارض كلا قوله [illegible] الاصل الاول لاكثرة ما بين
قوله لتعماد نون التأكيد النظائر ان لحقت خبرها ان تكون التأكيد يشتمل الفعل
ومن جوز رجوعه الى الضمير ومن كل واحد منهما تقدم بعد كلا يجدونها في
الاختصاص بما ذكر كثرة في شيء اما تعين فالاولى ان يحمل على سلك ما لحق
وزاد او في التخصيص قوله الحواضرت بالخفيفة واضرت بالشديدة [illegible] عن
هذا التفصيل تؤدّ آخر بالخفيفة والشديدة في جميع هذه الامثلة قوله ولا تقاد
زيد ما يقوم من الاقليل ازجهنا سالتني ما نظرا انا وقلت النون بلا في ابنه

في

ضمن بعضهم الاولى فى ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار
اى بعض كان قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم
ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق
عن الزيادة على شيء من سواد صح بها زعمي الا اذ نشبه ان يكون المراد
يجيء من سواد الحبشي حقيقة او عرفا كما يقال در عرف فقد التفضيل عليه قوله والاضافة
للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة
اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح
يشمل الثبوت والتخصيص ولا يقال بين الاضافة للتخصيص الا الاضافة للتوضيح
الى المعرفة بين الاضافة للثبوت والاضافة للتخصيص ونحو قولك محمد
صلى الله عليه وسلم [illegible] وهو محمد افضل من البشر حيث يراد انه افضل جميع
المخلوقات ومن جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالاتفاق
بعوض الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينا ان العمل فى المستثنى بالرفع على
انه علة وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بناء العمل على عمومه لانه لا يعمل اصلا
فى مظهر الا فى مظهر كذا غاية ان العمل فى هذا المظهر لا يتصور الا بان عليه قوله
وانما خص مظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط اطلق المضمر واراد فيه بالمستتر
فلا يجوز بمثل زيد افضل منه وما ذكره من التعليل انه تم فى المستتر كيف
والا فبعدم ظهور اثر العمل فى المضمر انه لا يظهر وجه والمضمر [illegible] يعرف اثر
العمل فيه محلا لانه لا يظهر فى لفظ اثر العمل والا لجاز عمله فى سائر المبنيات
قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بالاتفاق [illegible] انه ينبغى ان يراد بالمظهر الملفوظ [illegible] الكان او خبرا
بارزا ونظيره قوله رافع للاسم فى تعريف المبتدأ فانه يراد بالاسم فيه الملفوظ

نحو ما كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بان يقال لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في
الرفع بانا علمه والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان نفيا ايضا فانه حينئذ يعمل الرفع
بانا علمه وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف
الجر في مثل انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع
بانا علمه ما ذكره من الدليل لا يخص نفي عمل الرفع بانا علمه بل يجري في نفي عمل النصب
بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى و قوله ولانه لو كان لما الاولى ترك
اعادة اللام لانه مع ما قبله وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس دليلا مستقلا كما يفيده
اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء وهو سبب في اللفظ
لشيء [illegible] قال اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء لفظا او وهو سبب لشيء
ولا يمنع لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي بهذه شروط رفع افعل الاسم
الظاهر [illegible] بما ذكرنا [illegible] لا شرطا اصل [illegible] لا يعمل بدون هذه الشروط
الا لغة حكى من ناس من العرب رفعه الظاهر بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت
برجل افضل منه ابوه قوله وهو في المعنى لمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم
تسمية المتعلق سبب لا سببي قال السندي اي بغير المشهور للتنبيه على صحته ولكنه
ولكن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل
الاسباب اسبابا فالاسباب مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه
على انه يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقعي بل يكفي ان يكون ما جعل المتكلم
سببا صحيحا كان جعله او تعسفا قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره ما [illegible]
نحو عنه نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد [illegible] فينبغي ان يطلق
المسبب ولا ينتشر غيره في قوله باعتبار غيره بخبر الاول بل ينشر [illegible] السابق
با الاول قوله مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول الخ اعترض الرضي بانه كفى

متعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني منفصل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى
الفعل بحرفين متحدين الى اسمين من نوع فلا تقال جلست في الدار في الهواء
وتقال جلست في الدار في اليوم ثم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح ان يقال
جلست البلد في الدار فبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول
حال وفرع منفصل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه قوله والصلاة
باسمائه في مقام المدح هذا البيان لمحض بيان لا يكون المقصود منه المدح وعلى المسلم التفضيل
المذكور لا لمحض مقام المدح مع جواز كون النفي نفيا للزيادة مستتبعا لافادة اصل
الفعل سواء كان على وجه الاثبات او على وجه يكون لو دون حسن المفضل في المعنى
وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون ان في بعد ما اوده في
في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وان لا يخلى
بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل قوله وتمامها ان يجعل
احسن قيد تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتاتى في ذلك حيث
وجود من التفضيل او فلا يبقى وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان نزول الزيادة
التفضيل بالنفي لما ... فان قلت هذا السؤال لا لمحض زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي بل متوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي الى الزيادة
او بوجه آخر قلت ثم لكن يؤول عبارة الشارح بجعل ان في قوله بالنفي
مع لا للسببية حتى يتم التوجيه الى بيان قوله من احسن ومعموله باجنبي لم
يفصلوا بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول بل ما في لا يمتنع
بل بين الفعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا فضلا عليه ارض
قوله ولو قدم قوله منه في مثل زيد على الكل اشارة الى شبهة تتقدم عليه
من انه لو تقدم منه الكل حتى يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب

نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه لا

في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل

المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد ركيك فرجع الكحل

فيعود عليه ويمكن ان يجعل جوابه تجويز ان ذكره المصنف فانظر ما ذكره المص راجع

الى ما ذكره يعني يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل

اطراف الكلام لئلا يكون بالنقص الكلام على فوت المرام قوله ومع انه لا يصح من

قبيل العبارة المشهورة الواردة اه هكذا ذكره الهندي وانت تعلم انه لا يصح وهو

ما ينبغي منه التعجب لانك قد عرفت جوابه فيما ذكرنا وجه اى لان العرب الاسم

التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعمال

وحاصل التصحيح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم مثله فلا توجه لمنعه بانه لو قدم

لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يقتضي

الاثبات ايضا كان يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كما ترى منه فلا يلتفت اليه واجاب بانه في

لضعف معنى التفضيل فعمل اضعف مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل

قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله ولو رفع لفظ العين لانه لم يلفظ فيه

بناء على عدم تحققه في كلام العرب وانما لا مانع عنه قياسا قوله وعلى كل تقدير

فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير قوله لان اصله من كحل عين زيد لما رد على تقدير

ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل

على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه

متغايرين بالاعتبار وهو متغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل

فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فلكن التقدير منه في عين زيد فحذف من

وعلى البين

لو جاز العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى
ما لا نظير في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمتي في و[illegible]
مدخوله على الجزء وتوجه التحمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة
ثم بل يكفي كونه كذلك بحسب الكحل والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون
في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه
الا بذكر لفظ واحد وهنا كذلك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل
المفضل فتأمل قوله وتقديره ما رأيت عينا كائنا لعين زيد في اصل الكحل
احسن فيها الكحل من عين زيد اي [illegible] الكلام الى ترتيب ما ذكر الرضي
بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد منصوب رأيت واحسن فيها الكحل بدل منه
بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زايدة عليها
ومعنى احسن فيها الكحل احسن منها الكحل ولا يخفى حذف المعطوف في الموضعين [illegible]
[illegible] وضيع المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لان يكون
المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايدة على عين زيد في حسن الكحل
فيها وكيف يكون مثل الشيء زايدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فان قلت
[illegible] الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما
[illegible] انه لم يرض بكونها اسما لان النظام كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف
محذوف لان الاتفاق حقيق منه [illegible] اما حمل المماثلة على [illegible] الى المماثلة في اصل الكحل
لا في الفضل في حسنه واما حمل المماثلة على المماثلة في الفضل ويلزم [illegible]
[illegible] الوجه الابلغ ولكن اللزوم على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل
عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم الاتحاد حقيقة وهو المماثلة مع الترجيح
فيكون النفي حينئذ فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر عبارة المص ان عين الكحل

الاخص من فرق بان لا تشين في ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فلا
اي في معنى ما رايت آه
التركيب بل جاز ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فلان لفوا
تقدم ذكر العين فانه يتعين ان تقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح
ان تقول ما رايت كعين زيد احسن فيه الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات
في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم نقل
فكذلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل منه قولا فان قدمت لها الكحل قدمت
ذكر العين وجب ان ينصب احسن وليس كذلك ان يرفعه تنبيها على انه لا فصل بالاجنبي
و[...] احسن بين اي والمفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هنا كه مفضل عليه المفضل
لانه وان لم يذكر لكنه مقدر معنى اعلم لا احسن متحقق من نظرا الى تقدير الكلام قوله
لانه كان في مقام بيان الاخفش رد ما ذكره او في بيان المقام والاحسن ان يقال
فكيف يذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله اسم جاء به
الركب من شخص ليس على ذلك ليصح منه على ذلك ليصح منه ما سيأتي من حمل سارية
صفة ركب لان اسم الجمع لا يؤنث المسند الى ضميره ولا يجمع صفة بخلاف الجمع قوله
وساريا من السرى واحتمال حمله من السارية على ان يكون صفة مصدر محذوف
اي اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لانه خلاف التقدم على المتكلم
ح فلذا لم يلتفت اليه قوله لا ارى من رؤية البصر او من رؤية القلب وهنا يمكن
احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اي لا اظن وفي النقل ابلغ نفي
الرؤية البصرية والعلمية فتصر واعلم قوله واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها
المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله والحال
اي لا ارى جبلا او حاله وقيل اشتراحيه وما ذكره اظهر وانما قال ولا ارى
ومقتضى السابق ان تقول وما رايت ليفيد انه ما راى ولا يرى قط لانه لو راى مثله

لم يثبت الحكم بانه لا يرى قط فتأمل قوله قال ومن خواصه اى خواص الفعل
سلك فيه الطريقة اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة وقابيل على انه
يذكر الصدر انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك فى قسم الاسم
واحدة تبرا علم قوله الفعل ما دل على معنى فى نفسه اى الكلمة مع ما دل والكلمة التى
انث رة معرّفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله
اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل
على اربعة معان رابعها تعلق الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى ثم مستقل
قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى اختلف فى ان معنى الحرفى للفعل النسبة الى فاعل ما
او الى فاعل معين ولا شك انها على الثانى معنى حرفى لا تفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر
الفاعل وعلى الاول معنى مستقل فاعل ما ابدا لا وهو مفهوم بذكر الفعل من غير ذكره
فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء اذ فان معناه متعلق متعقل متعلق متعقل اجمالا
مفهوم من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى فى تعريف الفعل على المطابقى فلا يلزم
كون معنى النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف ذكر المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونه مرادا بقيد فى نفسه
لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى مع المتبادر
عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجهات شرح رسالة
الشمسية ولا التضمنى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة
الاقتران اى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبوزن وضعى اخرج
الافعال لان بعضها منقولة مثل بعض ليس وارابعة الامر بل جاء على الاوزان
وانما المدار على كل واحد من الحكم على الجنس كالحكم على الفعل قد يكون على سبيل الانفراد

كما في قولهم جاء في المجال اي كل واحد وكذا ابلاء في جمع الرجال قوله الافعال
المشتقة من الزمان وكذا الافعال المشتقة من الحدث مرتبطة به لان الافعال في نفسها
تامات في اصل الوضع مشتقات من الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد
الغياثية قوله او تعقيل الفعل فان قلت اراد بالفعل الحدث او لا مع لتعقيل الفعل
الاصطلاحي او لحقيقة فلا يصح قوله وشي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه
اراد الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتعقيل الفعل تعقيل مدلول الفعل الا ان الظاهر
ان يقول وشي من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل قوله دلالة الاول على الاستقبال
اللزوم كذا صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانه انما وضعت له
ولان الفعل لم يعمل فيه قوله وانما خص به لحوق تاء التانيث اي
الساكنة وبهذا صح قوله والصفات استغنت عنها لها قوله ولحوق تاء الفاعل الاخصر
ان يقول ولحوق الضمير نحو فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث
الساكنة والاولى ان يفسر نحو ومثلت بالضم مطلقا ولا لحقيقة
لا اختصاص لها بل هي المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه قوله
اي بحسب اصل الوضع فان المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في
قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقدم من اجزاء الزمان زمانية
التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض
بين الامور الواقعة فيه التقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول و
علم آخر ولهذا يجامعها آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع
لو كان منشأ الاشتباه التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأ كان
قبل لازم الظرفية فوجب ان يحدث وقع منه زمان فيكون
زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا

الشبه الا تبدیل لفظ قبل بلفظ متقدم بان یقال ما دل علی زمان متقدم ملک
قوله بنی علی الفتح اشار الی بیان بعض خواصه بعد تعریفه کما هو عادته قوله
باحد حروف نایت ای اوایله الظاهر فی اوله قوله کوقوع الاسم مشترکا بین
المعانی المتعددة کالعین لا یخفی ان الماضی ایضا یکون مشترکا فیکون مضارعا للاسم
الا انه لیس نفس کل ماض مشترکا بخلاف المضارع لان اشتراکه الذی بسبب زیادة
احد حروف نایت واقع فیه فلذا قید مشابهته باحد حروف نایت ولو جعل فی مشابهته
باحد حروف نایت بوجوده مشترکا بمثل یقتل فانه مشترک بین الزمان والمکان
والمصدر بسبب زیادة حرف لکان اشد مشابهة قوله فالهمزة لم یراع فی الابتداء
ترتیب حروف نایت بل راعی قاعدة تصریف الفعل فانه یبتدا من المتکلم الواحد
وینتهی الی الغایب قوله مؤنثا مذکرا کان او مؤنثا فالتذکیر بتغلیب قوله
ای للمتکلم المفرد بسبب ذکر المفرد لان المتکلم لا یکون الا واحدا سواء یتکلم باخبر
عن نفسه ب وانا وحدی فی اضرب یا المفرد بمعنی انه لیس معه غیره کما یدل علیه
وحده فی نضرب بکونه مع الغیر فلا حاجة الا الی کونه مع الغیر وتوحد واحدا کان
او اکثر مذکرا کان او مؤنثا او مختلطا قوله وللمؤنث وللمؤنثتین
غیبة ای حال لما یمکن جعل غیبة مصدرا اخر الا ان جعلها حالا لان بنظایرها
ولو قال للمخاطب والغایب والغایبتین لکان اخصر واظهر قوله ولما کان هذا
الکلام فی قوة قولنا وانما یعرب المضارع مع ان یتعلق اما دفع لما توهم
من ظاهر المتن انه یفهم من عدم اعراب معیّنه بوقت عدم اتصال نون التاکید
او نون الجمع المؤنث به وهو باطل لانه لا یعرب غیره مطلقا وانه لا یفید انه
لا یعرب اذا اتصل به نون تاکید او نون جمع مؤنث بل ازمعقود
بالبیان فقال ان البیان انه انما یعرب اذا لم یتصل به نون تاکید ولا نون جمع

الغیر

ولا يعرب من القسمين غير ذلك قوله أي يعرب المضارع منه والمعرب الا المضارع فيكون
اتصال الظرف به تقييدا للحصر لا للاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لا للحصر وقت الاعراب
في وقت عدم الاتصال حتى يشترط فيها الشبه فالحق ان قوله أو الدم نصيل متعلق بمعنى
المشابهة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالتقييد لتعميم المعنى
حيث يشمل المضارع المتصل باحدى النونين قوله واعرابه رفع لا يعني علم ان
بل مثبت ضمة او نون انتفت بالعامل لا يعني ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى
ما اوجب كون آخر الكلمة على حيثية مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى
فتحة او حذف نون او بجعلها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او
حرف انتفت بالعامل قوله فالصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل
به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احترازا عما هو عند اهل
الصرف وهو مستثنى من التوسط واني قال حرف الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو جعفر بلا شبهة
قوله المجرد من ضمير بارز نحو تضرب زيد وزيد يضرب ام فيه نحو تضربين ونحو
قوله متصل به نحو تضربين وما تضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه
جرد من الضمير البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد
عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله للتثنية
لا حاجة الى ذكر هذا القيد ولا يسمى ضميرا بارزا مرفوعا متصلا الا للتثنية والجمع وفي
قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون للمؤنث فالجمع
المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر وذلك صحيح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك
بالنون وحذفها اذ لو كان المراد به ذلك شمل الضمير للمؤنث لا يتعلق الحكم
على المؤنث قوله والسكون في حال الجزم لم تقيده بقوله لفظا كما قيد اخوانه لان
السكون لا يكون الا لفظيا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة

لفظا

تقديرا وكذلك النصب اذا وقعت على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا
في آخره كالمجزوم الساكن نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد
عن ضمير بارز مرفوع لا للاعراب حتى يكون قاصرا والتبادر من كلام الشرح اي جعل
ان لا للاعراب فائدة بالحقه به قوله والمضارع المتصل به لا لحق ان الذي سياق
كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو ما يأتي به تفصيل للصحيح لكن الصحيح
عطفه على الصحيح المجرد لا على المجرد وفيه اشارة على قوله والمضارع المتصل ولو شك
المصنف مثل يدعوان وتدعوان لما بمثل يضربان وتضربان لما امكان واضح قوله
والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما قابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره
حرف علة لكن التبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص قوله
اسقط الحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونها قابلين للسقوط
قوله هذا التجرد ولم تعتبروا التجرد في المضارع واعتبروه في المبتدأ حيث قالوا
التجرد للاسناد واعم من الاسناد واليه كما في قسم المسند اليه من المبتدأ او شاده
الى نفي كما في قسم المسند من المبتدأ لانه يحتاج الى التقييد في المبتدأ دون المضارع
لان الاسم يتقيد معناه بدون التركيب الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل
وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب قطعا فهو معرب دائما
مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارة الشارح من ان علامة المضارع
انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب والمنصوب بان ان
وفي بيان المجزوم والمجزوم بلم الى فعلم لم يبق هنا ما يرتفع بالتجرد من ان نصب والى
بالذهن انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد ولان لحكى كعامل
انما يكون وقت التجرد ولانه اذا لحقت ان نصب او الجازم منع وعمل الاسم
مرفوعة لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الاسم ولا جازمه فلم لم يعرب لا يصح

ان تتأن لم ضاربت وانا لم تقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع

الاسم خفي في كثير من المواضع فلا تعتبر به الرفع عند المتقدمين لسهولة المقصود الاصلي

في هذا المقام تمييز الاقسام التي بعضها عن بعض لا بيان العامل وذلك مذهب الكوفيين

اما الكثير ثم اذا لك اي ثم يجعل العامل حروف ايمن قوله كان زيد يضرب لا تقول الخ

الرفع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا نوثر فيه العامل

قوله ابدال الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون

المنفية تنقلب الوقت الثاء كذا النون قوله وقال الخليل اصله لا ان يرده

ان لا ان بعض مشايخه يرد لا ظرفه وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب

من لا والنون المتيفة اي حقه لان تحقق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه نفي كذا النفي

لان تاكيد الفعل المنفي حيث يفيد السلط في التاكيد فالحمل حمل الضد ليكون اخر الفعل

على هيئة تكون مع النون وهذا خص لن من بين دون فافهم ثم كلا نفي قوله

بعد حتى بحرف ما ذكره الشارح في تفصيل الاحرف التي تقدر بعدها ان

شرع في التي قبل او لا فان المص سيفصل فحمل ما ذكره الشارح مقام تفصيل المص

قوله اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه

لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل المراد

على اليقين سواء كان بلفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن اي غير ذلك

قوله هي المخففة صيغة الفصل من المجهول اي المخففة لانه وبه صار حقا بلا اعوله

والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة اي ماخوذة من المثقلة

قوله فان بين تجاذب والطمع فلا يناسبه ذلك الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال

بمناسبة الفعل لانه جاء من متعلق وهما وهي اخت من المخففة طلوحه تخفيف غير

ان وقوله ولمت تقيدها بكيد للمجهول قوله على طلب الرفع اي كون جانب الوجوب

غائب مع عدمه وسن طرا ونجبا او وقوع كثرة كما هو المتبادر قوله لا موبد امطلقا كما قيل
ولا موبها في الرشا كما تبين هو الحق قوله لكون جوابا وجزاء ومعا لا يمكن الاتي الا استقبال
في بحث لان جواب كلام آت بل لا يكون الا بعد كلامه ولا لجزاء ان يكون مستقبلا
وكذا الجزاء بل لجواز ان يكون ماضيا نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤك
ان عظيم مالك وذلك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان يعمل في الحال
الذي هو جار مجرى الماضي الذي هو مبني للاصل قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء
خص بيان هذا الحكم في كتبهم بما اذا وقعت بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها
بعد غيرهما من حروف العطف لانهم وجدوها ولم يجدوها بعد ثم واو وحينئذ فتقدير
فالوجهان جائزان جملة والوجهان مبتدأ لا فاعل لا لان حذف الخبر اهون من حذف
عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند جميعا كالاول فان فيه حذف المسند
لا غير لكن الظاهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال
قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او لم يكن المستقبل
فتذكر من في التعبير بان محوجه لتعقيد كما لتوله للتسبيب بينهما وقد علم منه كيف يشكل
ذلك لكن تقييد الى معنى انه اشارة للاحتراز عن الى معنى مع فان قلت كما ايضا
معنى انتهى الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذ الكل بمعنى او معنى كي قلت كان الراد
الشرط في حتى هذه ان يكون مجرورها آخر جزء مما قبلها او متصلا بآخر جزء منه
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا لاطلق الاستقبال كما لا يخفى قوله
كما تقول كنت سرت امس ذكر امس مع انه ماض قبل المضارع لا لجعل المضارع
حكاية حال ولا تتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس بل الا في قبيله
لجعل هذا المثال لحكاية الحال دون نادر من الامثلة المذكورة انه بدل فذلك
لا لجعل المضارع حكاية قوله كالذي كنت في زمان الدخول ... هذه العبارة ...

بجعل حكاية الحال يعني حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والا

ان اراد و شان الحال المحكي من حيث انه حال بان نفرضه في نفس الاستقبال فهو معرض

الحال قوله لانه علم للاستقبال فيه انما علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله

وهو لا ينافي الحال الا ان يقال ينافي ارادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادة

قوله كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف ابتداء ويريدون لزوم الابتداء

بعدها لمجرد الاتصال المعنوي فلا ينافي انه حرف وصفيا بالكلام لانه وضعت لان يقع

اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة قوله نحو فرض حتى

لا يرجونه الا ان يحمل المثال على الحال محكية او حكاية ولهذا لم يتبع المصنف قوله للحال

محكية في ذلك حال التحديث قوله وامتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع

نظرا الى الامرين لان كان سيرى لا يصلح سببا للدخول لان السبب ... ولو كان

سيرى يحتمل ان يكون في تقدير كان سيرى واقعا وان يكون في تقدير كان سيرى

مستقبلا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فيحصل مانع الرفع بمجرد

الشرط الاول لانتفاء الشرط مع انه ممكن قوله فينبغي ان يقدر بما يجر لا يلغى ان

في صورة النصب لصحة ادخلها بين الفعل العام المقدر متعلق ... فلا يقدره

لترتبه توقف صحة ادخلها بالرفع على تقديره قوله فقولهم عطف بتقدير جار

لا المعنى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لانه ... تدخلها عطف من غير

تقدير الا ان دعاه انه ما ذكروا انه اذا عطف على شيء وسبقه فقد شاركه

المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا في ... واما اذا عطف على ما ... فيقيد في تشريك

محتمل قوله الا ما كان حسبه الله تعذيبهم الاول ما كان مثلا الله تعذيبهم فتامل

وان ... الى نصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل خبر ان ... محذوف

المبتدأ او لا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للعناد في قوله فيتعدد ... واما

ان تقدير الكلام وانما ناصبه بشرطين قوله احدهما السببية قطع السببية قرينة
علامات بح قوله ان التي المستدعي جوابا وصف التي بالكسث عن كونه في معنى
الامر، قد سبق منه موافقة لما اشتهر ان النصب لما الوجوب لتقدير ان لتصير
مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان ان، ما قبله لا يمكن
العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء، وهذا يدل على ان انه وجه مبعد
من العطف بتقدير الانشاء المستدعي بجواب فان الجواب لا العطف فيتنافى
ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية فيه فذلك لا يصح النصب
يتجه عليه انه يشكل بما الرفع توجيه العطف الا ان يقال ح يكون من وضع
الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله والحق بالطاء
فاشتري حيثما لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله يكون
سيغنى هي ترك تسمي والحاق بالطاء قد لا يستراح ويمكن توجيهه بالخروج عن
الضرورة وبيان ان ببطل سائرك والحق من معنى الامر اي لا اتركك ولا الحق
فاشتري قوله واوالى انما [illegible] ما يقتدر متعلق الظرف ولم تقدر المبتدا
ولقد احسن اي بشرط ان يكون بمعنى اي انه لو الا انه لا يخفى انه بعيد والاولى
ان يراد انه متعقب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى اي ان فتقدير
ان يتم اللفظ الدال على معنى اي ان قوله اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون بالاسم
بالصريح قوله نحو اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم فانه ح لا بد ان يجوز عطفه
على مدخول ان ونصبه بجوار ان بعده وفيه نظر لانه يشكل بأعجبني ان تكذب ان
وتظلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يعتبر الاسم بالصريح وينبغي كون
المعطوف عليه في المعنى ان تضرب زيدا فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل
[illegible] مثل ما تأخر من العطف قوله ويرد عليه اذا كان اي سبب ذكرنا ونبين

ويمكن ان يجاب بشرها ان العاطفة في تقدير ان على ان يكون احدهما ايثار بعض على
بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فقط او لا المخصوصات بشرط البعض وفصل
بعضها بشرطها ثم انما العدد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياج الى
قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلق اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك
بين الكل بخلاف العاطفة المتعدد ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها
وهو البناء دون قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة يعني بين
الشرط المشترك بين الكل فتامل قوله ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعمل في النهي اضافة اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا الى النهي
علم لنشبهها فلا يقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير
المعرف والمشهور تقدير الحرف بالجر فالموافق بالمشهور ان يكون لا التي للنهي رد
مستعملة في النهي يجعل قوله في النهي حالا لا الا ان الانسب ما يعني تقدير المعرف في
لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ قوله احترازا عما استعمل في
النفي وهي لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم قوله وفي هذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي
تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد تتعدد وتجزم بالعطف فتقول لا تضرب
وتقتل قوله وكلم المجازات اي بعضها فان كيف واذا ايضا من الكلم المجازاة
قوله والمجزوم بها فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف قوله واي وهو
ايضا يلزم المضارع مطلق سواء كان مع ما او لا نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا اي [illegible]
قوله مع كيف واذا في كيف شذوذ وان لا يكون من كلم المجازاة كالجزم بها
شاذ قوله وخصص الخ اما بالاستغراق ولا يبعد ان يستثنى ذلك لما ان تأكيد لم [illegible]
فيكون تركيبا من كلام ومنها قوله وكان ذلك لكون فصل فرقة بين العامل
ومعموله فتدبر لان الذي ان لم اضرب ليس عاملا في ضربت [illegible]

ومعموله

ومعموله وانما هو مخول لان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه نكرة
او جعل النهي موضوعا صفة لكلا لا بمعنى الا انه هيئة قوله بسببية الفعل الاول اي بمعنى
الى السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فالا يليق ان تفسر الكلام بافادة
وسببية الثاني مكان ... او جعله سبب جعله سببا نظرا الى ... وذلك ليس الا
بالاول ... ان المراد لافادة سببية الاول وكان ان ... الضاد
هذا المعنى الا انه بعيد عن التفتيح قوله من حيث انه يبنى على الاول ابتداء الجزاء
على الفعل اي يبتنى كذلك والا ظهر ان المراد انه يسمى الفعلان ... يتعلق بحاشية
وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق تاثير
حرف الشرط فيه ... اي لتحقق تاثيره معنى وان لم تحقق لفظا اما في الماضي ضرب ...
فظاهر واما في ان ضربت لم اضرب الا ان الجازم بلم لا بان ... لم ... لان
ان دخل على لم اضرب لا على اضرب حتى يكون سابقا في الطلب ... فان الشرط
قوله وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر ولا الناهي نحو ان تكرم
زيدا فليكرمك لانه يجوز ... ولعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر
وبغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان لكنهما قبل دخول ان فلا تاثير له معنى
وكذلك الاستفهام على ما ... قوله اوبلن حيث يجب الفاء ... لعدم تاثير اداة
الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى ايضا للاشعار انه لا تاثير لان الشرط
بل متعين ... قوله او استفهام نحو ان لم يضرب زيد فالضرب ...
ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على ... لا ينقلب
الى المستقبل والمضي بل يكون ... من غير انقلاب قوله مو ... اثنا ...
... ان ان ... ولذا ... لا ... ولذا لم ... ويكتفى بالفاء ... الجملة الاسمية
الحكم قوله لاختصاصها ... اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما ... الجملة

و ذلك اذا كان الاول سببا
واما اذا كان مجزوما من غير
سببية ... الامر كذلك ...

فتدبر قوله وان التي تجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة

بجارته مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الاوامر منصوبة على الحال

من جملة جنس ان وجعل قوله بعد الاوامر منصوبا بمقدرة مقدرة خبرا لها فانكانت

ولا ضرورة يدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قوله اذا كان المضارع

الواقع بعد هذا الاشياء المذكورة صالحا لها لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط قصد

بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او

او خطأ لكنه فتدبر قوله فانهم يطلقون اصطلاحا في واشتراط المضارعة اي

الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر لا بالصيغة فيقولون قال الامر

بمنزلة قولهم الامر بالصيغة قوله وفي بعض الشروح انما قال فعل الامر الامر المعروف

بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر اي

صيغة للقصد كما قال الامر والوجه ان قال الامر في اصطلاح فيشمل الامر بالكلام

وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحققين فخصوصا لا مرعليه فزاد المثال ليكون في قوة

التعبير عنها بالامر بالصيغة قوله صيغة يطلب بها شامل اياها قوله يطلب بها اخرج النهي

والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام وادات الاستفهام ولا في

النهي لا بالصيغة فحكم بانه قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا نم ولا حاجة

الى اعتبار صيغة فعل لان الكلام بالحقيقة في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في

التعريف حتى يصح اخرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل

شامل لها يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة

بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله

الفاعل احتراز عن صيغة ما فيه وكذا قوله الى يطلب احتراز عن الغايب والمتكلم

وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فليفرحوا وعن مثل

ان لمحل م

فيه والحق انه ليس من تتمة التنوين والتنوين قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية
اشتقاق الامر فالمقدر هو لحذف حرف المضارعة او لحذف مضارع قوله وهي الصورة
حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم قوله في اسكان الصحيح
الآخر في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس
حكم الآخر لان النون ليس بآخر الامر الا ان تقول تشبيها للاخراج بين الضمير البارز
والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون منزلة الآخر قوله فان كان
بعده اي بعد حرف المضارعة لا يبقى الصيغة بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان
ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره على الاحاجة
ومع ذلك كلام الموسخ ما في آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه
فينبغي ان يقول اسكن آخره او حذفه قوله والمراد بالرباعي هنا اي في علم
النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله
من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يلحق المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال
ايضا لانهم لا ينشؤون بناء على وفق الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود
الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله هنا
ليخفف في مضارعه رباعي بعد حرف مضارعته ساكن وفيه للالتباس بعض ضمير
الهمزة وجعلت كالعين وفيها للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح
الهمزة فانه اذا قيل في أقتل لا يستبين هل ان فتح لان الكلام في ابطال فتح
الهمزة وكسرها لتبيين الضم فلا معنى للتكلم في ابطال فتح ان وكسرها على انه لا
احد بانه لم لم تفتح الف وادم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل
في اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل
اقتل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى الضم وهو ثقيل قوله

ساكن بعده ضمة ليس بكسر الهمزة فما سوى ساكن بعده ضمة بل فما سوى ما وقع بعضه رابعا
بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فضمه سواء اى صيغة الامر الذى يقع بعده حرف
المضارعة ساكن بعده ضمة او بكلمة ما بعبارة من الوقت اى فى وقت سوى ما وقعت
بكون بعد ساكن ضمة قوله شامل لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب شامل لما يكون
بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف المضاف اى فاعل فعله
لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يزد فى الكلام
الا تقديرا وعلم كما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا اى بالادنى ملابسة لم يثبت له
ولا يبعد ان يراد بالفعل المصدر الذى لم يذكر فاعله الاولى الى الامر الذى لم يذكر فاعله
فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه
لب بجهات تعد قوله ولم يذكر هذا اللقب بعض الكتب بذكره فيما سبق كون نعت
مفعول ما لم يسم فاعله ولكن لقول لم يذكره اعتمادا على اشتهاره لانه لا يجوز حذف
الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث اى قوله خوف اللبس الا الامر
ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس
فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء قوله للا
فى الدرج بالامر فى تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفى واحده وفى والاو
ترك التعليل وتشير قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى
يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى فى ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم
انه صيغة معلوم من باب علم والتبس بباب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المعلوم
فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل
والثانى مع التاء خوف اللبس قوله اى ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يحمل
ما يعتل عينه ومن اللفيف الى العين وهذا اصوب لانه يندفع به الاعتراض

وانما خص معتل العين بالذكر بزيد غزونا واختلاف في المبني بنا على منه كما ذكره وصنف
وذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا الكلام وهو سهو من الشارح
وصوابه انه خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكره وصنف
ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي هذا تقسيم ان
معنى الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي
مطلق لا يمكن توقفه ما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فعلها
من المفعول ولذا جاز حذف فاعله والتسراني ذو كمال النسبة الى على والتعلق بالمفعول
جزان معنى الفعل وما سوى المصدر بالتشبيه منقول المصدر المتعدي ما يتعلق به الفعل
المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهمه ما يشتق هو منه
وكان لذلك قال المتعدي من الفعل قوله فان التعلق بشيء الفعل الى غيره على
قد ولك جب رايه سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل والمفعول
المتعلق اسم مفعول له الحذف والايصال كما وقع في التعريف اسم مفعول الا ان حال
التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فلو صح ان
يلاحظ تعلق الفعل معنى المتعلق الذي هو المفعول قوله وبه الى على المفعول
يريد به معنى الحال قوله وبه الى على قد حقق ان المفعول الذي يتبين به الحكم
المفعول به فلا وجه لترك حيثية المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي
تعلق به الى على المفعول قوله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي قد يصير
لازما بنقله الى باب الانفعال نحو انقطع وبناء التفعلل نحو تدحرج قوله او لكن
الفاعل نحو ما شذ او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذا ان لم يشتهر ان
في باب التعدية واما المشهور في الكتب هو التعدية الاخرى كما نبه لا يجاوز لا تعدى
[illegible] والوقف لا ... فان في معناه بالجملة طالب للمفعول بل لكن

الكلام معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف السكة الاخر فانه ما يستفيد معناه صاحبه فى المعنى

فلم يتغير فيه معنى المعنى حيث يطلب مفعولا بل حدث فى الكلام معنى المصاحبة المستقلة فى طلب

المفعول واستفيد منه معناه ميسرة فارجا فاحدث اليقين معنى التصير المستقل فى التعدية

مع بقاء معنى الفرح على ما كان فتامل قوله ثانيهما غير الاول كاعطى وهى مع صاحبه كثيرة

بعضها الى ستين وارجوا ان اضبطها والطوارب لن ينتفع به الطالبون قوله كمفعولى

باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه لكا وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشئ

واحد فلا تقول اعطيتنى واعطيتك قوله والثانى والثالث من مفعول بهاتى ثلاثة

لا تبعضيه ونا لم يبق من تقابلها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الاخر

لا وجه لتخصيص ان المعلوم بيان ما ذكرهما فى خصايص اخر باب علمت الف فانه يجوز

تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو قائم

او ما عمرو قائم والف يجوز كون المفعول الثانى مع الثالث عل مضمرين لشئ واحد

فتقول زيدا الظنين قايما قوله كانه اراد وابالك النفى لما هذا من خلط اللغة

باصطلاح الميزانين والا فنى اللغة الشك خلاف اليقين على ما فى القاموس قوله

تساوى الطرفين اى وقوع الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما هى اى تلك الجملة

من حيث الاخبار بها اى شىء عنه الاظهر ان المراد لبيان ماهى الجملة المذكورة

عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم يقدر مثلا عبارة عن معلوم [illegible] وهكذا وهذا

الكلام مراده كان معنى ذكره ان يرح ادخال ذكرنا ديقتضى ان يكون هذه الافعال

لبيان كنيته الجملة الاسمية وعلى فى ان الداخل على الجملة لبيان انه او تحقيق فلا تفيد

مع فاعل فايدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال

فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى اى الافعال عنه اى عبارة عنه والمقصود

من ذكر النسبة انما ليس من توابع الجملة الاسمية بل [illegible]

وبين ما ظاهرة لا الجملة المرفوعة ولنت كما يرد واعلم انكم فاهم قوله فنصب الموجب

على انهما مفعول لها الظاهر مفعولا لها وكانه اراد ان كلاهما مفعول لها قوله ومن

خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر ان هذا هو الشايع ومنها في قليل على ما نقله

الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته

اي لبيان شبه المتابعين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما

ذكر الآخر وما ينوب منابه قوله لا تخف في اي سبيل اي لا تخف جازمين على عزالك

المكتب في اذ كل وشيء في قبل ذلك او شاة بدا وفي الجواب اي لا طامع اذ لا

مع غرائك الملك في وربما جملة جمل الزوائد بعد الافراد ونحن لم نجد في اعنه قوله فلا

يقول علمت وظننت بعدم الفائدة بل لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين جميعا

لعدم توقف على ذكر المفعولين لان هناك جاءت افادة اخر كان يقول فلان

يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن منه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا

بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم قوله

الاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها الظاهر الواو ثم

لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتام وكلامه في دعم

تقدير الاولى لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة

على خلاف ظاهر كلام المص قوله فلذا اجيز جواز ما في المثل وللاحتراز عن صورة

التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل قوله بلا واسطة كما في مثاله او بواسطة

نحو علمت غلام من انت فيجب لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة الا ان

المضاف اي غير الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يجريان مجرى الخارج

بما لحقت بمجرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر لصيرورتهما معا معتبرا قبلهما وبنا

جاز تقديمهما [illegible] الاستفهام قوله الا [illegible] في التعليق وتبيين

احد من ان الالغاء جائز والتعليق واجب بحث لانه لو كان الالغاء جائزا قوله

لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولا يصح ما تقدم من ان الالغاء او

في الصور المفقودة يمكن الالغاء استدراك ولا يصح ما تقدم من الالغاء ممنوع والتعليق و[illegible]

ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين

خصوصي الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز

والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل يستفاد من الكلام فيه تنبيه الوجوب فتدبر

قوله راى البصرية اي هي التي بمعنى ابصر والحلمية من الحلم هو النوم قوله وهذا راى

[illegible] [illegible] اي ابصر [illegible] [illegible] في [illegible] [illegible] وتكون ارى بمعنى اعلم

[illegible] تكون [illegible] [illegible] في وعلى ما ذكره في حال قوله وبعض افعال القلوب

[illegible] لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا [illegible]

حملا على البدل ثم انه لا فائدة في هذا الباب [illegible] [illegible] من [illegible] قوله

وهي اما العلم او الظن [illegible] [illegible] في ماخوذ الواحد قوله واني قيده [illegible] المقابر

لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض ولئلا يقال لا وجه لتخصيص هذا البعض من

الاخر فان لكل منهما معان اخر قوله وجدت بمعنى [illegible] اصبت ويوافق

في شغره [illegible] كذا في الصحاح قوله يظنون اي يتهم ظنين بمعنى المفعول قوله

[illegible] [illegible] لانه لا [illegible] بر [illegible] لا افعال [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وفيه نظر لانهم لا يسمون [illegible]

[illegible] والانم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] الى الافعال التي [illegible] [illegible] وفيها فيه قوله اي [illegible]

[illegible] وضعت له هذه الافعال [illegible] [illegible] [illegible] ان [illegible] كان [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] ثبوت الصفة [illegible] [illegible] [illegible] ومن [illegible]

يوصف الفاعل ان كان يثبت للمفعول فاراد ثبوت الصفة للفاعل بحيث

لا يليق بمقام الثبوت قوله لانها موضوعة لصفة وتكرارها على تكرار الصفة

والتكرار لعدة لو كان مجرد الدخول في الماضي يستلزم تكرره لعدة [illegible]

لكان الزمان ايضا لعدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه لعدة امرا آخر

لا بد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتكرار لعدة في ان [illegible]

[illegible] بتوجيه ما وصفت التكرار على هذا المعنى الا ان يقال المراد يكون

العدة فيها وصفها تكرارها على صفة فيعلم ان العبارة لا تساعده قوله

ولو جعل الماضي لذاته راى لصحيح الحكم بالتصرف في معاني الافعال ان فقد

وجعل مجرد التكرار [illegible] على التكرار [illegible] وكونها [illegible]

ولا يخفى [illegible] ذلك انه لا يكون [illegible] الماضي له التكرار [illegible] والتكثير

ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال واخذه في الافعال الناقصة [illegible]

[illegible] ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتكرارها على [illegible] لا [illegible]

ولا شك انا جعل التكرار [illegible] النسبة فيحتاج الى تقدير الاضافة لان الوضع [illegible]

[illegible] في المعنى لانه والاوجه عندي ان المراد بالتكرار ما [illegible]

فايدة التأكيد والافعال انها فقد موضوعات لغرض تكرارها على صفة

وما كثر افادة بالحذف فان موضوعات للنسبة [illegible] لبيان الزمان وغيره

والترجم [illegible] على اول الابحاث [illegible] على النسبة [illegible]

[illegible] ولا زيادة في ان [illegible] الزمان [illegible] ان [illegible]

ان [illegible] التعريف [illegible] جعل اللام [illegible] لا بد من [illegible] وفيه [illegible]

انه على ان [illegible] تكرارها على [illegible] بما ذكرنا ان هذا [illegible] الى [illegible]

زايدة كما [illegible] اشارة الى [illegible] ذكر المحقق اشرنا [illegible]

ذلك ذكره ابن دريد من الجمادة قوله وقد تضمن كثيرا التضمين معنى فعل لازم
معنى فعل متعد ملاحظ معناه وما يناسبه على انه الملاحظ ولا يناسبه في مقام التنبيه
عرفان فان جعل الاصل ثابت والمقيد حالا فقال في تفسير انى كالتنبيه تبدا غشوة
ثم التعليقة بينها صادرة غشوة وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح نعم لو كان
حالا في لاصنعن كما ترجمه الجبارة قوله وجاء تشبيه كانت في المحل
بعض عبارات قوله من القرارة وهو انه فان التركيب حدث من خواص
ارسل على ابن عباس رضي الله عنهم اليهم اي ما علمت غفلتك حاجتك اي الم
غافلين كما ترجمه قوله ارسلت شنشنة بالنظر الى العظيم على في القاموس
قوله لا بحث وزجاء وفقد المرض المشرف استعمل الضرب مرتبة اجاد والمعلم بالشر
اللذين ومنافيه لكن قال في بعض تصانيفه الحق في جاء الاطراد وكونه من الاكبر
مميزات وحيل في ضبط موضع استعمال كثير ان يكون الجزء كذا كذا قوله
على الجملة لا بجز المركب من مثل اقايم زيد وقام زيد في نحو عجبت ان الحسن
وكبت ان من المبتدا واقل على قوله اي لاجل اعطا الجزء حكم مضاف وبعض
الاسم اليقين مضاف ربه عين لجعل مشكلا اليه وجعل زيدا مستقلا قوله شوهتا
معنى الاولى جعل ماضيا منقولا فيه الى في زمان ماض وتنكيره ليبان في
زمان معين مثل الماضي قوله بعض النبهاء المفازة اي لا يهتدى من اليه مثل
الضلال والتفرد المكان الذي يصفه المطلي بعد بشرها بانها تعزية قطعا
تركت بعوضها صارت قرافا في تمثيل عدد الى قراض كذا في العقاب
فان بعوضها لم تكن قرافا فيكون تابعوضا ولو كان معنا ونقد هنا المعنى كذا
في العقاب صار ونعتا بدل لانه مختلف فيه فعند بعضهم انه تامة والجملة تبين نعم
شأن هو نار لها خصوصا لما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون تاما وخبر

والاولى بيان لها باعتبار رسمها والثانية بيان لها باعتبار عدم ظهور علامة
بجملة بعدها بل الاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة والذي يظهر كونها
تامة او زائدة لحالة عدم ظهور عملها في جملة بعدها قوله وكقوله نحو كن نكون
الاظهر ان قوله نحو كن في مواقع الالى ونحو ثبت وفي موقع جعل في نحو هذا
[illegible] مثل كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع فقط ويكون في مقابله الالى وايضا
كن موجودا قوله ويكون زائدة بعده مختصر بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها تشمل
الجميع تصاريفها قوله في ملك من نعمة تحول ابن عباس استشهد [illegible] تحول
النعم بالعز وهو [illegible] لكون الراء الارادة المتعدد والمصدر او لجمعه ابو [illegible]
وشد [illegible] ان كان واحدا لتعدد الجمع قوله فعل يسمى ايجابا فاعلا قد مات
هذا التاويل هذا التنبيه في محله [illegible] قوله وفي تقرير ان علل على صنعه ولا [illegible]
ان هذا التنبيه ليس في رتبة [illegible] الاطلاق ببعض الافعال ولو في نحو [illegible]
[illegible] هذا الكلام يجب الجزم مع الناعل على ان الاصطلاح على التسمية الى على [illegible]
الاصطلاح على التسمية بالجزم وليس الجزم على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا يسمى
باسم المفعول بل الاسم تسمى فاعلا واسما كما انه تسمى الجزء مفعولا وخبرا قوله
واعتبار الاصطلاح وانه بدليل معلوم [illegible] جعله خارجا عن الوضع مع انه [illegible]
عبارة المصنف لا يقتضي [illegible] قوله او تقدر [illegible] قال ويظهر لها
ولم [illegible] وكلام [illegible] قوله وتقدير ان [illegible] المصادر [illegible] جعل تقدير [illegible]
[illegible] في تقدير في المصادر [illegible] لان ما في [illegible]
في تقدير ازمان [illegible] ذكر الزمان [illegible] الا [illegible] والمنابة [illegible]
من المصادر قوله احتاج الى كلام سوى ما دخل عليه لا [illegible]
الافعال ان [illegible] قوله لانه [illegible] لا بد [illegible] الكلام عن الاستقلال

على ما نصب الظرف قوله ويجوز تقدم اخبارها على اسمائها كما في الاسم الاول ان يقول

داخل كان وخبر المبتدأ وح لا يشكل عليه على ما اورد [illegible] ايضا قوله فان

اريد بجواز التقدم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه يمكن ان يختار هذا

الشق ويراد انه يجوز تقدم اخبارها على اسمائها يعني انها لا تمتنع عن هذا التقدم

والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا قوله نحو كما في [illegible]

الظاهر ان هذا يجوز لا [illegible] اذ الكلام في تقدم الظرف على مجرد الاسم وهذا مثال

داخل في تقدم الظرف على نفس الفعل ثم هذا يتجه على قول من يجوز قوله وهي لا

الافعال لان قوله الا في [illegible] الكلام ان هي راجعة الى الاخبار لا الى نفس

الى الافعال لا يقتضي [illegible] الظاهر قوله [illegible] كان الى الراجح واشارة ذلك قوله

وبهذا اندفع ما قيل كان وجه ان المراد بالخلاف عدم اجتماع الكل [illegible] وما اختر

الى الكل والمراد بالاختلاف كون الكل [illegible] متنازعين دل عليه قوله

يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور [illegible] بعض [illegible] على

تقدمه وحاصل الكلام ضعف جانب الكل في الخلاف فانه [illegible] الاجماع

وعدم ضعف جانب الكل في الخلاف الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما يقرر ويمكن وجه

آخر وان [illegible] ليس من الافعال المنفية احدهما ان المراد بالخلاف فيما اختلف فيه

الثقات لا ما اختلف فيه الكل فيجعل امر اختلاف الثاني في ليس من قبيل اختلاف

الثقات ورفع الاختلاف [illegible] الخلاف في [illegible] فانه للخلاف في [illegible]

انه لم يتعين الى [illegible] عند البعض في ليس [illegible] الافعال المنفية قوله [illegible]

اشار الى ان [illegible] افعال المقاربة [illegible] دون [illegible] افعال

المقاربة وما وضع [illegible] الى [illegible] المقاربة اي [illegible] قوله على [illegible]

واشتق [illegible] من [illegible] افعال المقاربة [illegible] فينبغي ان يقول [illegible]

او انشاء لانه لا يدل على الانشاء فهو موضوع له لا الخبر رجاء، الا انا نقول قد تخرجه
مرادا وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها
قوله لتضمنه معنى الطمع والرجاء، او الانشاء قوله والانشاء فيما لا يجب من
معاني الحروف انما قال في الاغلب لان انشاء الا ضرب انشاء، لكنها مع كثرتها منطوية
[illegible] في الانشاء قوله بعد رفعها فانما في جانب الاسم نحو يا جاء، في كلامهم
من قولهم عسيت صائما وعسى [illegible] او في الخبر باسم الفاعل قوله فالمضارع مع ان
لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء، الاولى ان يحمل منصوبا على المفعولية
باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما قوله والذي ارى ان هذا
وجه قريب يرده نحو عسيت صائما وتعين احتمال آخر وهو ان يكون زيد
[illegible] اسم عسى وفي يخرج ضمير [illegible] زيد ولا يمنع تقدم الخبر الى الاسم
بنا على الخبر كما في زيد قام [illegible] يكون عسى طالب للاسم مع امتناع الاضمار
فيحصل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس الفاعل بخلاف زيد قام ثم ثبوت
حكمه هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان ويرده ايضا انه لو كان
كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بجزء فاعل قوله وآخر وهو الحمل
ذلك من باب التنازع ثم توقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت الاستعمال عسى
ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا يستقيم على
البصريين من اختيار اعمال الثاني قوله وقد تحذف ان وعسى ان يخرج زيد
قوله [illegible] قولك عسى ان [illegible] كما وزيد يخرج هذا واضح على
تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم
عسى ضمير زيد كما جوز [illegible] فانه متحققة كما كانت في الاستعمال الاول قوله
فيجبر مع [illegible] الخبر بعلمك باشرافه على المقصود [illegible] في الظل لا الظن ذلك

[illegible] بالنسبة الى الحروف قليلة

في قوله تعودوا كما ودا يفعلون ولو لم يكد صاحب تنبيه بهرساع قوله وقال
فيه ينبغي وزن الطليه من الاسماء اللغوية وفي كثير من النسخ على ... بزيادة واو ونون
بعد العين ولم يذكر بان من الاسماء اللغوية قوله ان يعني يصح معنى ذهب وانقطع
الملك ... الافعال اي كما في الافعال قوله وتبعه اي ... لم يذكر وجعلوا ما جعل
في المستقبل الاولى وفي المضارع كانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي قوله والاستقبال
قوله وقد وقعت وجه التمسك به والجواب ... لا يخفى على احد قوله كادوا يفعلون
نفي القرب بمكان وجه قوله من قال انه في الماضي للاثبات انه انما ينفي به القرب
في الماضي اذا استعقب ... القرب الى جوده فلا يقال كاد زيد يفعل الا اذا كان
فعل بعدما كان بعيدا عن الفعل ويؤيده انه قال وابن ... انه لا ...
او ان اثبات القرب يستلزم نفي النفي ... وجه التمسك به تمام ... الجواب ...
ضعيف قوله وفي الوعد ... انه ... في الاثبات لا ... لم يكد في
فيجب ان يكون للاثبات لان ... اذا ... قوله كان من ...
ذا ... رأى انه ماض وكاد ... ودار ... انما ... عن ... اذا
او ... ابات ... صرف قوله وهذا مسلم لكن لا ... بعد ... وايضا
مجموع الاوزن ... ذلك ... ثبت ... قوله ... فان ... يدل على انه
حجل قوله وقيل يكون في الماضي ... ت وفي المستقبل كالافعال ...
وجعل التمسك ... ولكن ... في التمسك الاول ... لهذا الكلام
الا الاطالة وفي قوله لا يثبت ... كما لم يثبت ... الكلام
فتعلق ... وكاد في الاستقبال ... ويجعله انه ... الاصل
فيه استعمال ... وكذا الاصل استعماله بدون ان وبهذا ... قوله
وتبعه ... ذكر في ... الزوزني ... الحاجب

المضاف للاستغراق فتكون بمنزلة ذكر الكل فالمعرفات مقتبسة على كل المشهور
ويكون النكتة فيه بعينه ما ذكر من ذكر الكل فكان الترتيب بل ان يقول بنحو ما عدم
كونه الانوين اشارة الى ان فعل التعجب الاصطلاحي نحو شيء لان التعجب
سواء كان بوزن او غيرهما اذا لم يوجد الا بوزن قوله وتقييده بالنظر الى
نوعي صيغته وتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين
في ضمن المثنى والجمع ايضا كما هو مفهوم في صيغ المفرد قوله ولا يشتق
غيره اشتق التعجب اليه وذا بها قال فتكت وشكت معروفا ومجهولا
والمراد بالمشتق الاصالي وهذا التعجب من حسن الرمي قوله فانه مطاوع وفعلان
التعجب ليس محض الدعا لكن ان يكون [illegible] اعراب وما فيه لان التعجب
مصدر هذا الفعل وقائله [illegible] ولا يشتق غيره ليس كذلك اعرابه ولا الفعل
التعجب او لما في الوجه هو الاول لان تونت النفي ليست في الحكم عدم الحكم على
التعوث قوله ما اشتهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه
انعقت المكذب في القاموس مقت البغضة قوله واني قدرنا التقدم والتاخر
الاطلاق خبر من التعقيد لا يشكل تعبير ذلك الصيغتين من غير حاجة الى تذكر
التعديات الجائزة في غيرها والمتنازع ما ذكره من ابطاله فلا منع
ان منع فعل التعجب من التقدم [illegible] التاخير [illegible] واحد وان كان معه مانع اخر
واجب لاطلق على الفعل [illegible] بين ليس بكل والا لما ابادي
للفصل من هذه الموارد واما من ان يقال ان المراد انه لا يتقدم احسن
عليه ولا يؤخر عما بعده ما منع فعل التعجب من هذا التصرف وان كان هناك
مانع اخر من تقدم احسن على كره فتطلق قوله من باب غيره اذا بعث
من جعل المعنى شر علم اذا انا بك لا شر حصر فلطفي في دخل احسن في الا وحكي

وامامن جعل المخصوص مبتدأ وانما باب لا خبر فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله
لانه يكون المخصوص ما احسن زيدا في الاتي فيلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يجوز ان
يكون مبتدأ نكرة للعموم فان المخصوص كل شيء احسن او هو من باب مقام التعجب جيدا
قوله قال ابن يعيش الرضي هو قوي وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن ما احسن
نحو التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يصح
هذا التوجيه قوله وبه اي مجرور وانما فتحة مذهبه لان لبناء زنا ذلك العدم
نحو ذلك كانه لم يذكر ولانه مروه كما يجوز من ان على قوله مفعول عند الاخفش
ونوعيته وجواز حذفه كونه في اجمع بهم وابصر قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشري
ويمكن ان يقال المغاب يحسن وابحسيت اي صرنا حسنا بزيد
قوله بنا البناء اي بناء التعجب لا العدم الخاص كما هو الخير في اصطلاح
جيد هو تعبير كيف
النحوي والاظهر ان المراد بالفعل التعجب والازم افعال وفعل لا ثلاثي مجرد
كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشتهر بهذا الكتاب هذا المقام خاصة
او تمييزا نكرة منصوبة وصفة المنصوبة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور
وهنا لا يلحق الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور كما في قاتله الله من شاعر
وكان زيد به المنصوبة لا خلاف احترز به عن ابن جني القائل بان النكرة
ومن منع التفصيل للتوضيح ثم واما قال بالتفصيل ردا لمذهب ابي سعيد
وسيبويه قوله لتمام لام توقف اي المخصوص في الكلام ما سبق ولا شك انه
اذا كان زيد مبتدأ بعد ان يكون الكلام بعد النهي لانه عبارة عن زيد
وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون المضمر في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه
راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده
فالعائد في نعم رجلا زيد ليس المضمر بل المضمر مستتر وصار بمنزلة نعم الرجل وصاحب الظاهر

بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب
جعله عطف بيان وهذا هو الارجح لكونه مبتدأ لانه لا يلتبس بتقدم المفسر على الابهام
قوله مطابقة الفاعل اى مطابقته اياه على تحقق ان يكون فاعلا وان يكون مفردا
ونحو ان الملتبس بان على تعيين [illegible] كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين
المتقدم منهما على [illegible] حقيقة او حكما [illegible] لا يقتضى التقدم المطابقة فى الجنس بل يجرى [illegible]
المطابقة فى غيره ايضا فلا نسبت [illegible] قوله حبذا الشىء او حبذا او اصار
مجموعا [illegible] فى حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء
بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب [illegible] وفى الصحاح تنصيص
[illegible] صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحب وذا فاعله اى هو حب [illegible]
والعامل فى التمييز اوالى [illegible] من الفعل الاول من الفعل لان العامل هو
حب لانه فعل [illegible] التمييز فى نحو حبذا رجلا [illegible]
ان العامل فى التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل [illegible]
والتمييز المبهم كما فى ربه رجلا قوله فان الراكب حال عن ان على الاول
تنبيه على ما قيل [illegible]
المخصوص [illegible] لانه [illegible] وهو [illegible]
حال عن [illegible] المخصوص [illegible] الراكب حال عن [illegible] المخصوص
[illegible] فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص كما فى بعض النسخ قوله اى
[illegible] مصدر [illegible]
فى القاموس قوله [illegible] حروف الجر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاحرف الستة في الشعر انما يشبه الالف ذا قوله الاكثر انما يطلبون الغاية فيه

انه يلزم ان يخلص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح

في الشيء زمن اول النهار له والاحسن ان يراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء له

ولا انتهاء في ابتداء لانه يدرك الامور الابدية واما تفسير الغاية بطلب [illegible]

فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمطلب ذات المطلب

او الشريعة قوله وعلامته صحة الموضع الموصول في موضعها الا انه لا يصح

وضع الموصول موضع من في قدمت من مطر اي شيء من مطر مع انه يجعل بيانية

لانه يلزم وصف النكرة [illegible] يلزم جعل المعرفة اي مطر صفة لانا نقول المراد

هو وضع الموصول موضوعه مع ايراد [illegible] الموصول قوله او هو وارد

الحالية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في [illegible] او في الاصل

[illegible] في هذا المعنى بل [illegible] اي [illegible] فان من [illegible] للابتداء في المكان

او للابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرها قوله لكان [illegible]

كان [illegible] اليه ومعه ليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى قوله

في جذوع النخل [illegible] ان [illegible] والمصاحبة قد [illegible] في [illegible]

المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة [illegible] قوله [illegible] لا [illegible] يستلزم [illegible]

فيجب [illegible] بجواز ان يكون [illegible] او [illegible] لكان [illegible] من [illegible] ولا [illegible]

[illegible] في الاستثناء قوله [illegible] مختص بالباء [illegible]

في عبارة [illegible] ان [illegible] اللازم بحرف الجر في الكل [illegible] الثلاثة الجر [illegible]

وغيره مخصوص بالباء قوله وفي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي بها

فيها يدل على ان ما ذكره في غير [illegible] بالسماع قياسي فاستعمال الباء لا

او الالصاق لا يتوقف على السماع والا [illegible] وقبل التقوية [illegible]

على السماع قوله واللام للاختصاص ظاهر وانه للاثبات يعني والنفي من غيره
وجرى عليه المحقق وذكر بعض المحققين ان معنى الاختصاص بمجرد المناسبة
لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو اذا كان له اخ آخر ايضا وفيه انه لا ينبغي
الاختصاص ما الاضافي في نحو زيد مستعملا لما علاوة اي صرف الاختصاص
عن الظاهر قوله وبمعنى الواو في القسم لم تقل بمعنى الباء في القسم مع ان
الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه قوله تختص بنكرة لعدم الحاجة
الى الموصوف لا فرق بين رب ورب برجوع الى الحرف [illegible] مع المعرفة لعدم
ولا يمتنع [illegible] فالوجه على ما [illegible] التعليل بمعنى المعرفة لانها
اما ملكة ذوي فيه واما سواء [illegible] فلا يجري فيه التعليل لانه انما يجري
في مظنة الكثرة ولما ان تقول اما نحو رب شيء عن التمييز بها لانه للتقليل
كما ان كم للتكثير [illegible] السعة [illegible] وجه وجه وان [illegible]
بانهم [illegible] يستعمل في معنى التكثير وبقي له اشتراط [illegible] مدخولها و[illegible]
موجبة من التقليل قوله ربما ضربة بسيف صيقل اي مجلو قوله واو بها اي
واو رب [illegible] كأنه اشار الى انها [illegible] ان [illegible] واو بها في حكمها [illegible]
[illegible] بالمدخول على نكرة موصوفة [illegible] كان العلم لم [illegible] واو بها في حكم
لئلا [illegible] لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على المضمر وقال ويدخل على نكرة
موصوفة [illegible] منها [illegible] واختص من الواو بها لكن الموضع
ولكن المضمر ودون الحكم لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على
المظهر قوله وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستحجر عامرا وغامرا وكذلك
المواضع [illegible] كل ما يؤنس به [illegible] التراب اوعام وتقع ابا
[illegible] والعيش بالكسر الابل البيض في [illegible] فيها شقرة [illegible]

من الناموس قوله فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك نعت وجوب اتكاله

لفناه وبل يستهل ذلك ونحوه من كونه نعتا قوله انما يكون هذا في الفعل

فعلم هذه حذف الفعل خبر يكون وقوله نحو السؤال خبر ثان اي لا يكون الا حذف

الفعل ولا يكون الا بعد السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والآخر خبر الثاني

لغائم وقوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها في حذف

القسم للظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الفعل

يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان الباء مع كثرة

فهي [illegible] الباء [illegible] جابهم الله من اضافة الاسم الى الخاص وقوله

حقه بلينبغ الله لكان افصح قوله فلا يرد انه لا يصح ان مثال الباء مع الاختصاص

لكن يرد انه نوع الباء من الحالف لكن قوله بيلى اي كان ينبغي كذا

انما هي الباء فعل ان يح قوله ويلى [illegible] اشارة الى التعبير الجواب باللام

فجعل القسم ملتقيا به جوابه نحو انا فصرنا له وجواب القسم والاظهر ان المعنى انه

يلي القسم اما اللام في جوابه او ان او ما في النفي قوله اي توسط

القسم من اجزاء الجملة التي اياها تقتضي اعتراض وتقدم فيما يجاوزه فانه لا

تقدم وحذف معمول اعتراض وان كان بعد قوله اذا استند ليس بشي

بالنصب قوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وبعضها

الاتي وجه واما الباقي فيه ما لا [illegible] وجه التي وجوابه ان نفي مثل المثل

من نفي المثل اولى وهذا المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى لان الماثلة

ولهذا وجه نكتة التحول بالمقول ورجوعه بان الكناية ابلغ من الصريح وعدم

الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان

النفي ليس طرف مثل بل المثبت ان ترك المنفي في صفة كون الشي اي نفيه

وبهذا الاصل والمثل بهذا المعنى يتقارب وبهذا لا زيادة في الكاف بل
الزايد هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة [illegible]
الحاجة بخلاف الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجحه
ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي
اعلم انه اذا امكن في حرف جر تقدم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى [illegible]
ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المتعدى به معنى من المعاني يستقيم
الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا
على الناس بل يضمن اكتالوا معنى [illegible] وتسلطوا قوله ويتحكم [illegible]
المتعدى [illegible] والانعام [illegible] سببه [illegible] الالتي [illegible]
بجانب [illegible] قوله الحروف المشبهة بالفعل كان الاصل تقديم [illegible] على الحروف
الجارة على طبق تقديم المرفوع على المنصوب والمجرور الا انه راعى اصالة حروف
الجر في عملها وفرعية هذه الحروف قوله فلان معانيها معاني الحروف لا الافعال
مثل اكدت وشبهت لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان العاشر
لانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال
الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء وان شاع استعمال الماضي
في الانشاء كصيغ العقود قوله الا يمكن بناؤها على حذف المضاف كان ذلك
حذف المضاف [illegible] وتقدير [illegible] ولكنهما [illegible] والاظهر [illegible]
بكسرها اي [illegible] من هذه الحروف فان قلت ان اريد ان
لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه فلا نسلم ذلك وان اريد ان لها
صدر الكلام المقصود فذاته في ذكرها من الموجب لا يوجبه اولا دليل على [illegible]
من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه او يكون [illegible] ابو [illegible]

والمانع من الحكم بزيادة الكاف [illegible] لان الحكم بزيادة الحرف [illegible]

اي بل لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته او لا واسم ان وخبرها

كلاهما بل جعلا معمولا لما ليست في صدر كلام وفتحت قوله ولكنها اي هذه الحروف

ما الكافة فيبقى على الافصح جميع العمل في ليتما وقيل على غيره وبعضهم جعل ما الكافة

اسما مبهما كضمير الشان اسمها لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف ليدل

كما في صدارتها اي ليتما وغيرها لان في ظلوها لنفى على الافصح والاصح لكان ابلغ

كي وقع في بعض اشعارهم ليتما ان السماع [illegible] في الجميع وقد وقع فيه [illegible] تحقق

قوله فان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف

المشبهة ولا يخفى عليك انه لم يبين [illegible] ان [illegible] فالاولى اخذ في تفصيل معاني الحروف

ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد بحيث لا يشتمل على اسناد تام يصح سكوت

فكسرت ان بناء على ان كسرت مشددة الى خبر الخ او على ان منقوله الحروف

ان وانما وكسرت هذه المادة فلا يلزم [illegible] قوله اي في ابتداء الكلام

الحقيقي ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اول ذكره وكذا قبله

ان الشارح الرضي صرح بما عليه انه لا [illegible] بكونه بعد القول وبعد الموصول

بل [illegible] كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال

ومنها الكسر بعد القول وحقيقة ابتداء كلام المتكلم المعتبر بواسطة كلامه صرح بما بل

كونه بعد القول والموصول لانه وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه لا [illegible] استناد

مواضع الكسر لان بها كون في اول جملة وفتحت [illegible] او جواب قسم

والمراد بالقول ما يحكي به لا القول بمعنى الاعتقاد في حكم العلم والظن

حال كونها مع جملتها فاعلا نبه على ان في كلامه [illegible] لان ان ليست فاعلا

مفعولا ولا ابتداء ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء

والحق ان يكون مرادهم كونها احد هذه الاشياء في اللفظ فان [illegible]

ويتعدى الى الخبر فيه فعل ثبوت فيكم فالمبتدأ في التحقيق هو المنسوب الذي

هو معمول أن وكذا الخبر في مفعول ما لم يسم فاعله تصريح في ان على

على اصطلاح غير المصنف وتصريح في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير

مفعول السؤال ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت

ان زيدا القائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والتحقيق ان المصنف لم يلتفت الى

ما اضيف اليه حرف ولا حاجة الى ذكر الالف فان الالف لا ذكر الجود ... الخ

لكن يجب من الكل قائم لانه داخل في الالف فان اليه عند المصنف كما ... ترى

تلفظ فاليه ثم ... ذكر الجود ... كلام الرضي وقالوا

لولا المختص ذكر لولا ولو باشرتها ... في خاطب فان المبرد ...

زعم ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ

وقد يقدر الشيخ الرضي حيث ... وقالوا لولا الخ جواب سؤال مقدر

وانه يجب بعد لولا الجملة الاسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع ... يحنث

السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان الشيخ

لا يوجب التعليل لان ... لانه قائل لا سؤال يدفعه

نحو لولا الكل قائم صوابه لولا انك قائم كما ... في بحث حرف الشرط وان

جاز في موضع التقدير ان ... لا ... من ... الحذف لانا في جواب

الآخر فلا ... الشيخ المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه

وتظاهره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ اقتصر

الرضي على الاول والثاني من زوايدات ... وكان الرضي لم يلتفت اليه

لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ الجنس لانهم ما اوجبوا الفتح لئلا

يلتبس ... المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذف خبره وجعله لا التباس

كان ضروريا بكلمة قوله واكرا اي ثابت له يوم نشد رابطة مع خوا وهو لا يجوز لان

المقام مقام وجوب تقدم الخبر فان قلت خبر المبتدا ليس موضع المفرد لان الخبر

يكون جملة وشاملة نحو المصنف من مواقع المفرد كما مر المبتدا والمتعرف تحت الخبر

الجوز ولا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدا في مقام تفصيل وجوب الفتح

قاصر ومن جملة ما اشبه به قولهم لا جرم الفتح اشباهه واجيز ربالتحتي لكسره ما اسكا

وخير راصله وحالة لا جرم قال تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب

اوو الفتح فلا رد للكلام بني عند الخليل وزايده كما في لا اقسم عند الرضي فلا

جرم بمعنى الث [illegible] بمعنى الخليل وفسره بسوء بمعنى حق

[illegible] حق النطع [illegible] عند الفراء وروي فيه عن العرب لا جرم عن

الزينة نحو لا جرم ان لهم ان لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد

لا قطع الا انه صار بمعنى القسم لكن كيالي فهو حق على القسم فيقال

لا جر لاتجنك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا

الى عارض القسم وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا

في اي لين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبدل همزة ان بالعين في كالتحت به

لان ذا جرم ان زيدا قائما في خفه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه ممك الك

قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما زايدة غير كافة انظر موا زيادة ما مع

الكاف الجارة لان للاطلاق نسبة بمكانها جاز العطف على اسم ان الخ

في زيد قائم بالجملة وكانه حفظ المعنى والعرض عن الربط واختلفت

عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم محل الاسم وكلا

ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضي وابو حيه حيث يكون بعد مضي الخبر

بالرفع بل الجملة لانه نائب مناب مفعولين ورد بانه مفعول علمت [illegible]

لكن يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن منصوب كونه في تأويل
المفرد ولم يجوز الشراح العطف على محل اسم ان المفتوحة اصلا قوله دون
المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما
بها في التوابع ما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء و
لم يرو عنهم والحكم عن البدل ايضا والجواز هو الحق قوله ولا ان يكون
اي لا يكون اسم ان مبتدأ في جواز انما قال ان رحمه الله ارتضى الكسائي بها في الكوفيين
والفراء حاكم بين البصريين فقط لان كان اسم ان غير موجب لنفي جاز العطف
على محله لان كون شيء واحد خبرا لاثنين متغايري الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر
بخلاف كونه خبرا عن اثنين غير [illegible] المنكر الا
وليس بناء عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان على انه يلزم اجتماع
عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان
قبل دخولها وما ذكره مستند الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو هذا
ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف يوهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد
والكسائي في نحو انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يمنعان في اشتراط
الاعراب مطلقا بل في قسم من اقسامه بان يكون لفظ هو الضمير فلو اضمر ذكره
في تنصيص الخلاف والان الكلام الى الحكم قوله ويمكن في جواز العطف
على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم وسواء في لكن الاصل لانه راجع الى غيره
نا الى ما بعده قوله ولا يجوز في باب الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها خلافا للفراء قوله اذا بعض هذا الا من الاسم الا وذلك النقص
لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر كان
في الدار زيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف فاذا لم يكن معه قد

ولا يدخل على حرف النفي ولا حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو

المصاحبة المنقلبة من الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد تكرر اللام

في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل ويدخل على [illegible]

[illegible] فيقال لكنك قائم كذا ذكره في [illegible] اختار والتقدم اي [illegible] دون

اللام لانها اي رجحوا العامل في التقدم لشرف العامل [illegible] جانب [illegible]

العامل يستحق التقدم على معموله صرح بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا تقدم ان

لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاؤه [illegible] لفوات بعض وجوه مناسبتها

مع الفعل وعدم لزومه واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض

وجوه [illegible] لم يذكر صريحا اي لكون الثاني الالغاء

لم يذكر الا [illegible] ولم [illegible] وبجواز الحاق [illegible] اشير اليه في ضمن جواز الالغاء

والكوفيون يرجحون الالغاء ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب [illegible]

هنا للنفي من اعتبار [illegible] الباب كما هو ظاهر العبارة [illegible] بطل [illegible] الباب

قوله اي من الاحوال التي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير او [illegible] لا غير [illegible]

[illegible] الكوفيين في [illegible] على [illegible] على المعرض [illegible]

ويجوز دخولها على فعل [illegible] المبتدأ [illegible] والاولى ان [illegible]

ودخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء [illegible] لا [illegible] لا [illegible]

وان [illegible] وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدأ لكن اوجب عدم دخولها

على الاسم [illegible] لانها [illegible] الافعال او جواز دخولها

على الاسم [illegible] من باب جواز الالغاء [illegible] لا يكون الا [illegible]

على الاسم وانا [illegible] من دواخل المبتدأ والخبر ولم [illegible] من دواخل

المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص دخولها [illegible] ان كان زيد [illegible]

٣٢٦

وله نظر في هذا الكتاب قال الكلام يحتمل كلمتين اذا اتى بعد الفعلان اي المتكلم
عند المتكلم بهذا في اوشك اه او متفصيل كما في التفسير واو للابهام فهو متعين عند المتكلم
الا ان يقال انه اراد بيان معنى المشترك بين التخيير ومعنى التفصيل والابهام
لا يجري في ام وبهذا اندفع ايضا ما في لا تطع اثما او كفورا ايضا الامرين لانه يوهم
في الكلام نفي معنى المشترك بين التخيير وهذا غير جائز في ام واما ما اجاب عنه فلا يفيد
الا شيئا ولانه وان كان ادخل لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول
النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم والازمة للهمزة
الاستفهام اي طالب مستقلا به وهنا لازمه في اللفظ يعني لم يفارقه فاللازم بمعنى
غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العرب بهذا المعنى وكون اللازم بمعنى
فاهو في اللازم المنفرد اي بعد ثبوت احد الامرين مستويين عند المتكلم
بقوله عند المتكلم بل ان اراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم
ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض
بنحو اقام زيد ام قام عمرو لطلب التعيين لا لشرط هنا في ام المتصلة لانه ينتقض
بقوله سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا
ان يقال المراد انه في الاصل وضع كذلك وقد يستعمل للتسوية ولا يخفى انه تكلف
يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابها بالتعيين لها واختلف في تركيب
التسوية فعند النحاة الاكثر ان سواء خبر مبتدأ هو مؤول انذرتهم ام لم تنذرهم
اي سواء انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدأ لان المؤول والكائن
معرفة لكونه مستورا في صورة الفعل والاسم الصحيح اولى بجعله مبتدأ من الذي هو
في صورة الفعل ونحو ان ام لا ينفك عن الواو واوجبت ان الهمزة وام ليس
على حقيقته بل يستعمل للاستواء ولهذا لم يجز سواء علي اقمت او قعدت وقال

الرفع سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان

لانه في الاصل مصدر وقوله أقمت ام قعدت في معنى الشرط اي ان قمت

او قعدت فالامران سيان واستدل على اثبات معنى الشرط واستعارة حرف

الشك في التركيب نحو الهمزة وام شرطا لذا هو شك يكون الماضي فيه بمعنى

المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يحسن ويستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة ولزوم

الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال ادل على اثبات معنى الشرط فتبدله بالمضارع

تفوت المبالغة لان ما كان نصا في الايجاب ضعيف لا كلام في عدم عده ضعيفا

مطلقا انما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فنظر ولا وقد يجاب بنفي

كليهما اعتراض على المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر

الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صح بنفيهما اذ قد يجاب بنفيهما ونحن

نقول [illegible] بالتمام المسؤل لا رد الجواب بل في الجواب بكليته ونفي لحظته

في المستفاد لا اجابة بسؤاله فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما مع انه الاولى

ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يصح بنعم او لا بانني الا ان [illegible] لا

نفي كليهما [illegible] والمنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة

في ان في نفسها هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها متعلقا به نحو قوله

تعالى ام انا خير منه اذ ليس للاستفهام ههنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف

الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم

انها لا بل مع شاذ انه من عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على

منعه واجاب المتعلم بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام

من حروف العطف بل يكون حرف استئناف الكلام على تقدير عده من الحروف

العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اي [illegible] ام [illegible]

ذلك في غير الجمع في التي بها المتصلة قد حسن فيه حتى بخلاف المنفصل وان جاءت

شيئا نحو وفي الدار يضربن زيد والمراد بالتي ما يشمل الخارج قال سيبويه يدخل

بعدم التخصيص لها بلا النهي في الالزام قوله وذهبت اي نون التأكيد في جواب القسم

المثبت هو الجواب في من تجرد عن الجواب بالتي كما هو وان يرجح في

ذكر الشرط ان الا فحذف قبل جزء وفطينه تحل نظر وتنقضا لزوم التوكيد نحو

ولئن قمتم او قتلتم لإلى الله تحشرون فوجب تكثير المثبت بان لا يتعلق

ظرفا او جار متقدم عليه قوله اي اشترط التوكيد حرف يا بسواد كان انا كيد

انه كما في حتى واو ما او جائزا كما في ولما وقد يؤكد جواب الشرط

ايضا قوله يدل على ارادة الحذف وفي الخفيفة لتعز و وكذا قوله يدل

على اب [illegible] ن المشترط في انه ال كنين على صدد ان يكون ال كن ن

في كل [illegible] صرح لا بد من بيان جهة عدم حذفها لانه في اضربان واضربان

وسبحل والحق انه لا ترد وفي حقها لان يكون ال كن ن في كل [illegible]

المفرد في المثني والجمع المؤنث ثبوت [illegible]

يجانبا كان ايا وصيغ بالم الف قوله بس

ولما تقدم انه قبلها مفتوح فهي ايضا لان الالف ليس بمحل [illegible]

واقعة بعد النحو بلا فاصلة وحمل ان يراد بتوكيد وتقول في التثنية والجمع المؤنث

اضربان [illegible] ن بيان الحكمة الا انه في كسرها بالنون المشددة وفي

لا كرعة المقصود الا سكنا قوله فاذ حرف النث ، ال كنين على غير حده او لانه

الخفيفة متعذرة الشدة ونكونه فرقا ومن الجوز ذلك الا اي في تكسير النون

وعدم تعرو لاشبه ن بالتخفيف و لم يجوز البصريون الا ما يجعل

عنده لم تقع الا كن [illegible] وان كان في شيء لا اضربان بما في

قال [illegible] نون الوقاية

[illegible] ان ارغم [illegible] من بين الكلام

[illegible] الافعال المتصلة الاخر كذا قال

باطاق نون الوقاية [illegible] ادغام نون الخفيفة في نون [illegible]

لان [illegible] في كل واحد [illegible] ولا [illegible] نون في [illegible]

كما في المشددة والف التثنية [illegible] الكلام [illegible] في الافعال [illegible]

[illegible] لا [illegible] النون [illegible]

[illegible] والواحدة [illegible] حيث [illegible] ان كن في التثنية [illegible]

[illegible] اذا كان المدغم [illegible] من كل واحدة [illegible] المشددة [illegible]

كالمتصل [illegible] والنون المشددة [illegible]

بالمتصل [illegible] فانه [illegible]

[illegible] المتصل [illegible]

ان [illegible] التثنية [illegible]

[illegible] التثنية [illegible]

[illegible] المتصل [illegible] كان [illegible]

[illegible] الف التثنية [illegible]

[illegible] ان [illegible] نون [illegible]

في [illegible] لا [illegible] في [illegible] قد يكون [illegible]

من [illegible] ترتيب [illegible]

ترتيب [illegible]

ولان التنوين لازم [illegible] والف [illegible]

الفعل [illegible] الاسم اولى [illegible]

في حالة الوقت [illegible] في [illegible] لكن [illegible]

[illegible]